

جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



# مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية  
فرع: الحقوق  
تخصص: قانون إداري

رقم: .....

إعداد الطالبان:

شكال بلال

مودع علي سليمان

يوم: 2024/06/09.

## المقاولاتية ودور الولاية في دعمها وترقيتها

لجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا ومقررا  
مناقشا وممتحنا

جامعة محمد خيضر بسكرة  
جامعة محمد خيضر بسكرة  
جامعة محمد خيضر بسكرة

أ. التعليم العالي  
أ. التعليم العالي  
أ. محاضر أ.

مستاري عادل  
عاشور نصر الدين  
لمعيني محمد

السنة الجامعية: 2024/2023.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى  
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ  
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ  
الَّذِي يُخَوِّضُ الْغَوَّاصِينَ  
الَّذِي يُصَوِّرُ السَّحَابَ  
كَمَا يَشَاءُ أَلْوَانًا  
مُتَنَبِّهًا يُرْسِلُ  
الْبَرْقَ سَوَابِقَ  
الْبُحْرِ يَسْعَىٰ  
وَالسَّيْلَ الْكَلْبِ  
يَسْعَىٰ فِي سَحَابٍ  
مُلَوَّنٍ ظَلِيمًا  
الَّذِي يُلْقِي الْأَمْثَالَ  
وَالْحَبَّ الرَّغِيمَ  
وَالَّذِي يُنَزِّلُ  
الْمَنَّانَ فِي سَحَابٍ  
مُلَوَّنٍ ظَلِيمًا  
الَّذِي يُلْقِي الْأَمْثَالَ  
وَالْحَبَّ الرَّغِيمَ  
وَالَّذِي يُنَزِّلُ  
الْمَنَّانَ فِي سَحَابٍ



## إذن بالإيداع

الأستاذ(ة): .....

بناء على العمل المقدم من قبل الطالب (ة) : (1) شكالي باجل .....  
(2) هو د.ع. علي سايهان

تمثل في مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة - ماستر في الحقوق والموسومة ب:  
المقاوماتية ودور الوثية في دعمها وترقيتها

تخصص: قانون اداري

- بعد المتابعة والإشراف طوال الموسم الدراسي (حضوريا - عن بعد).
- بعد الاطلاع على المحتوى النهائي للعمل المنجز.
- بما أن الطالب في بحثه استوفى كل الشروط المطلوبة من الناحية الشكلية.
- بما أن البحث من حيث المضمون يستوفي - على الأقل - الحد الأدنى المطلوب من الطالب

إنجازه في هذه المرحلة.

أوافق نهائيا على المذكرة ( شكلا ومضمونا)، وعلى إيداعها الكترونيا وورقيا (نسختين )

لدى الإدارة"، مع قابلية مناقشتها وفقا للإجراءات المقررة.

بمكرة في : 24 / 06 / 2024  
توقيع الأستاذ (ة) المشرف(ة)

أ.د. عائشة محمد الشريف



## تصريح شرفي

### خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه، السيد(ة): **شكال بلال**



الصفة: طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية/ رخصة سياقة رقم: **203009484**

الصادرة بتاريخ: **04/06/2018** عن دائرة / بلدية: **طولقة**

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية، قسم: الحقوق.

والمكلف بانجاز أعمال بحث : مذكرة ماستر، خلال الموسم الجامعي: 2023 - 2024

تحت عنوان: **المقاولاتية و دور الولاية في**

**دعمها و ترقيتها**

إشراف الاستاذ(ة): **عاشور نصر الدين**

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير النزاهة الأكاديمية

المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينص عليه القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27

المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: **04/06/2024**....

إمضاء المعني بالأمر

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ  
1 خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ 2 اقْرَأْ  
وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ 3 الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ  
4 عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ 5﴾

(سورة العلق: 1-5)

# شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولاً وأخيراً وامثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان و خالص التقدير للأستاذ  
الدكتور

"عاشور نصر الدين" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه  
المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح وتذليل  
الصعوبات التي واجهتنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذتنا و عمال مسيري جامعة  
مجد خيضر - شتمة - بسكرة.

كما نتوجه بشكرنا إلى أساتذتنا القديرين الذين أشرفوا على مذكرتنا  
وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل وتحمل معنا  
عناء إنجازها سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة واحدة.

# إهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ" صدق رسول الله

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني)

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي رحمة الله عليه.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق التي إن قصرت عاتبت وإن فترة شجعت، تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين وأطال الله في عمرها.

إلى من شاركني لحظات التعب وكان دوما لي بكلامه دائما كل باسمه.

إلى الأرواح الطيبة التي فقدناها ولن تعود لكنها تسكن داخلنا رحمهم الله.

إلى أصدقائي في الشدائد ورفاق دربي في مساري العلمي والعملية.

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلوبهم شيئا من السعادة.

إلى إخوتي وأخواتي يا من شددتم عضدي وتقاسمتم معي عبء الحياة؛ إلى أصدقائي المخلصين في كل مكان كل باسمه، إلى كل من ساعدني في عملي ولو بكلمة طيبة، كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: "عاشور نصر الدين" الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأناهاها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة.

إلى كل أساتذة كلية الحقوق كل باسمه وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

شكال بلال



# إهداء

أولاً أحمد الله تعالى على توفيقى و إعانتى طيلة مشوارى الدراسى  
من بدايته إلى نهايته، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه  
والصلاة والسلام على حبيبنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما  
بعد:

أهدى عملى هذا إلى من ربانى على التقى والفضيلة إلى سندي  
ومسندى فى الحياة أبى العزيز.

إلى منبع الحب والحنان إلى من وقفت معى فى السراء والضراء  
أمى الغالية.

إلى كل إخوتى الكل بإسمه.

إلى كل أصدقائى.

إلى كل أساتذتى و رفقائى طلاب دفعة 2024 و كل من عرفتهم  
خلال مشوارى الدراسى.

مودع على سليمان 





## قائمة المختصرات والرموز

مختصرات باللغة العربية:

### قائمة المختصرات والرموز

|                             |       |
|-----------------------------|-------|
| العدد.                      | ع     |
| الجزء.                      | ج     |
| الطبعة.                     | ط     |
| المجلد.                     | م     |
| الجريدة رسمية.              | ج ر   |
| دون بلاد نشر.               | د ب ن |
| الجمهورية الجزائرية.        | ج ج   |
| دون سنة نشر.                | د س ن |
| دون بلد نشر.                | د ب ن |
| الصفحة.                     | ص     |
| من الصفحة إلى الصفحة.       | ص ص   |
| الولايات المتحدة الأمريكية. | و م أ |

مختصرات باللغة الفرنسية:

### قائمة المختصرات والرموز

|           |  |
|-----------|--|
| CNAS      | الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية في الجزائر للعمال الأجراء  |
| CASNOS    | الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء   |
| CNAC      | الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.  |
| CACObaTPr | الصندوق للعطل المدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري. |
| CNR       | الصندوق الوطني للتقاعد   |

# مقدمة

تعتبر التنمية داخل المجتمع من أبرز الركائز الأساسية للدولة، وبالتالي فإن نمو وتقدم المجتمعات وتزايد رأس المال يمثلان الشرطين الرئيسيين للنمو السريع، وقد ظهر رأس المال البشري والذي يمثل أحد مكونات الفكر المقاولاتي، وهو ميزة يمتاز بها بعض الأشخاص تمكنهم من اتخاذ قرارات لها أهمية كبيرة حيث يمتلكون القدرة على تحليل القرارات وتجسيدها على أرض الواقع، عن طريق الإبداع والابتكار الذي يقوم به الفرد المجتمع بصفة شخصية أو جماعية وهو ما يعرف بالفكر المقاولاتي.

كما تعتبر المقاولاتية من أهم مجالات الأعمال التي تزايد الاهتمام بها في كل دول العالم في وقتنا الحالي، حيث أصبحت منبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

فالمقاولاتية عبارة عن مصطلح يعني التعرف على فرص الأعمال من طرف الأفراد من خلال متابعتها وتجسيدها على أرض الواقع ويتجلى ذلك بالأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر.

واحتل موضوع المقاولاتية حيزا كبيرا من اهتمام الدول من بينها الجزائر كونها تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية على مستوى المحلي و الوطني، إذ تساهم في خلق مجالات الاستثمار والتشغيل، وذلك بالنظر للتقدم المتسارع والتطور الهائل في مختلف العلوم التكنولوجية مما أنتج نقلة نوعية في مختلف المجالات، التي وضعت الدولة في تحد مستمر.

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف تطبيقاتها إلى المحافظة على المال العام وحسن استخدامه و ترشيد نفقاته و تثمين إيراداته.

هذا الطرح، له إسقاطاته على ميزانية الولاية، باعتبار مواردها المحلية والخارجية تشكل قاعدة مالية ونقطة ارتكاز لبناء نظرة إستراتيجية للتنمية المحلية، تتفاوت من ولاية إلى أخرى حسب موقعها الجغرافي والاقتصادي وكذا حسب ترتيب أولويات حاجيات سكانها، ولقد أولت الدولة أهمية بالغة لجعل الجماعات المحلية لا سيما الولاية تساهم وتعمل على خلق الثروة لتحقيق التنمية المستدامة لذلك سخرت ووضعت في متناولها الآليات لدعم وترقية

## مقدمة

المقاولاتية، وكلفت الوصاية الإدارية الولاية والدائرة بمراقبة مدى التزام البلدية بهذه الآليات والقيام بدورها التنموي على أحسن وجه، وحق المواطن في معرفة طبيعة نتائج إنجازاتها.

إن المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في السنوات الأخيرة تحظى بعناية واسعة من طرف الدولة، حيث ازداد الاهتمام بإيجاد الطرق والوسائل للعناية بالمقاولاتية التي تساهم في تقليل الصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجه المقاولين، وذلك عن طريق العديد من الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تطبيق وتجسيد إبداعاتهم وأفكارهم على أرض الواقع من خلال توجهات ونصائح وإرشادات لتفادي الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولضمان السير الحسن لهذه المؤسسة وخاصة في مراحلها الأولى من بداية نشاطها حيث أنها تعتبر مرحلة حساسة في انطلاق مشاريع المقاولين، ولا ننسى بذكر الدور الذي تلعبه هيئات الدعم الأخرى (ANSEJ) و (CNAC) و (ANDI) و (ANGEM)....، في ترجمة وتشجيع هاته الأفكار في شكل مشاريع مقاولاتية ناجحة.

### ❖ أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع الذي يتمثل في المقاولاتية ودور الولاية في دعمها وترقيتها يعود لأسباب موضوعية وذاتية ما يلي:

#### ✓ أسباب موضوعية:

تتمثل في:

- الأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الولاية والدولة ككل.
- أهمية المقاولاتية في الولاية الجزائرية.
- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية من طرف الكثير من الباحثين والاقتصاديين.

#### ✓ أسباب ذاتية:

تتمثل في:

- الميل لهذه المواضيع المتعلقة بالمقاولاتية.

## مقدمة

- الرغبة في اقتحام مجال الاعمال من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاطلاع على المستجدات المتعلقة بها.

### ❖ أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تطرقت إليه ألا وهو إبراز الدور الفعال للهيئات الولائية لدعم وترقية وتمويل المشاريع المقاولاتية بحيث تعد هذه الهيئات الآلية والوسيلة الوحيدة واللازمة لتجسيد أفكار المقاولين على أرض الواقع في شكل مشاريع مقاولاتية ناجحة تعود بالإيجاب على الاقتصاد.

### ❖ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز الأهم منها فيما يلي:
- ✓ تسليط الضوء على التأصيل المفهوم للمقاولاتية والمقاول.
- ✓ التعرف على بعض أجهزة دعم وترقية وتمويل مشاريع المقاولاتية.
- ✓ تعتبر المقاولاتية، من أكثر المواضيع انتشارا في الوقت الحالي من ناحية زيادة الناتج المحلي للولاية وللدولة.

### ❖ الدراسات السابقة:

إن موضوع الدراسة تم التطرق له من خلال العديد من الدراسات التي قدمها الباحثين والمختصين، كما اهتمت بهما عدة مقالات وتقارير وملتقيات، وتمت دراستهما ومناقشتهما بعدة مناهج وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات في كل دراسة على حدى والتي بدورها تفيد وتدعم هذه الدراسات وأهم هذه الدراسات ما يلي:

#### ✓ الدراسة الأولى: دراسة صندرة صايبي تحت بعنوان: المقاولية واستراتيجية تنمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة 02، 2014، حاولت الدراسة البحث في العوامل المؤثرة على المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث عملت الطالبة على تصنيف أهم العوامل المؤثرة على المقاولاتية بالاعتماد على الأدبيات والنماذج النظرية في المجال كما ركزت على العوامل المساعدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها،

## مقدمة

اعتمدت الطالبة في دراستها الميدانية على عينة تقدر بـ 174 من المؤسسات الصغيرة في كل من ولايات قسنطينة، ميلة وجيجل بعد أن قامت بتشخيص عميق لإمكانيات الاستثمار في هذه الولايات، حيث توصلت الطالبة إلى نتائج من بينها أن موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة وتنميتها لا يتوقف على الفرد فحسب، بل يمتد إلى الوضعية الاجتماعية والنظام التعليمي، البيئة العامة المحيط بالمؤسساتي بشكل خاص، وبذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تعرقل المقاولين عند إقبالهم على إنشاء مؤسسات أو تطويرها على مستوى الجزائر عامة ولايات قسنطينة وميلة وجيجل خاصة، ترتبط بعدم ملائمة المحيط الذي ينشأ ويتطور فيه المقاول ومؤسسته، سيما هيئات المرافقة التي تحولت من هيئات مدعمة ومسهلة إلى هيئات معرقلة، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في دور هذه الهيئات وطرق تسييرها، ارتكزت الطالبة في توصياتها على ضرورة إعادة تأهيل الهيئات المتخصصة في ودعم مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

✓ **الدراسة الثانية:** دراسة علوني عمار تحت عنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: "حالة ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف 01، 2010، حاولت الدراسة البحث في تحديد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية من خلال محاولته الإجابة على هذه الإشكالية: إلى أي مدى استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية؟، وقد إنطلق فيها الباحث من عدة فروض كان أهمها أن لهذه المؤسسات دور إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما وخاصة في الجزائر رغم معانتها من بعض المعوقات، حيث تم تدعيم هذه الدراسة بجانب تطبيقي تناول فيه الباحث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية على مستوى ولاية سطيف من خلال توفير العاطلين ومعالجة الفقر وتثبيت السكان في مناطقهم و إستغلال الموارد المحلية وكذا توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي، لتتوصل الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن هذه المؤسسات تساهم مساهمة ضعيفة في التنمية المحلية هذا من جهة و من جهة أخرى فهذه المؤسسات تعاني من عدة صعوبات تعترض إستمراريتها كما أنها تعاني من غياب المرافقة هذا كله جعل الكثير منها تتخلى عن النشاط، كما أن توزيع هذه المؤسسات في ولاية سطيف

غير متوازن حيث أنها تتمركز في بعض المدن في حين تغيب عن أغلب البلديات نتيجة عدم توفر عوامل جذب الإستثمار خاصة بالنسبة للهياكل القاعدية ومناطق النشاط.

✓ **الدراسة الثالثة:** دراسة بوسيف سيد أحمد تحت عنوان: تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ، أطروحة دكتوراه ، تخصص المالية والمؤسسة، جامعة تلمسان 2018، هدفت الدراسة لمعرفة الأثر الناجم من المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر وهذا مع الاستعانة بنظرية السلوك المخطط (TPB)، ولقد تمت الدراسة باستخدام طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية على عينة مكونة من 422 طالب في جامعة عنابة، لقد أظهرت النتائج أن الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك أثر على نية المقاولاتية للطلبة، وإدراك التحكم في السلوك له أثر على الموقف ولقد أثبتت الدراسة أن المعيار الشخصي العائلة والأصدقاء يؤثر بالإيجاب على موقف الطلبة وإدراكهم لتحكمهم في السلوك المقاولاتي، وأن المعيار الشخصي يؤثر بشكل غير مباشر وموجب على النية المقاولاتية عبر الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك، أما بخصوص المهارات المقاولاتية فكان له تأثير موجب على عوامل نموذج نظرية السلوك المخطط إلا على النية المقاولاتية فكان التأثير عليها غير مباشر وموجب عبر الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك فقط، أكدت الدراسة قوة نموذج نظرية السلوك المخطط في التنبؤ بالنية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

✓ **الدراسة الرابعة:** دراسة دياح نادية تحت عنوان: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2009 - 2000 بجامعة الجزائر 03، 2011، تهدف الدراسة إلى محاولة إكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية في الإستثمار قصد النهوض المقاولاتية في الجزائر، وتتمحور إشكالياتها حول إمكانية تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الجيدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية وتمكين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال الدعم وترقية المقاولاتي ، حيث تطرقت الطالبة إلى المقاولاتية بمختلف جوانبها من أساسيات وعوامل مؤثرة عليها وإبراز التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر مبادئ المقاولاتية في المؤسسات، كما تطرقت في هذه المذكرة إلى الشروط الأساسية لترقية المقاولاتية التي

## مقدمة

تقدس وتتمين الخصائص الشخصية التي يتميز بها المقاول ، ولقد خلصت هذه الدراسة بأن الشرط الأساسي لترقية المقاولاتية يكمن في نشر ثقافة وتمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشائها بدعم من أجهزة ترقية المقاولاتية في الجزائر .

### ❖ منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الموضوع، من خلال استعراض كافة الجوانب المتعلقة به ومن خلال تحليلها واسقاطها على الموضوع.

### ❖ طرح الإشكالية

ومما سبق عرضه نطرح الاشكالية التالية:

## ما دور الولاية في دعم وترقية المقاولاتية؟

### ❖ تقسيم الدراسة:

وتناولنا هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى فصلين يسبقهما مقدمة وتعبها خاتمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها.

الفصل الثاني: الذي تمثل في واقع تسيير المقاولاتية في الولاية.



# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي  
للمقاو لآتية والولاية ونظم  
إدارتها



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

### الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

شهد النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي للتحول في المكانة التي تحتلها المقاولاتية، ولم تستقطب هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والاقتصاديين إلا في الآونة الأخيرة. وذلك لأن هيمنة نموذج المشاريع الكبيرة والازدهار الكبير لهذا النوع من المشاريع أدى إلى تسليط كل الأضواء على المدراء ومشاريعهم الكبيرة على حساب رواد الأعمال ومشاريعهم الصغيرة.

وقد أصبح موضوع قيادة الأعمال وإنشاء المشاريع يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الحكومات والعديد من الدول ، وعلى وجه الخصوص، تتزايد مكانة المؤسسات الصغيرة في اقتصاديات هذه الدول، بغض النظر عن درجة تطورها والدور الذي ستلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية.

وتعتبر المقاولاتية في الجزائر نتيجة للإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية منذ سنة 1988، بعد التغييرات التي حدثت على المستوى الداخلي والخارجي والتي دفعت الجزائر إلى الانتقال إلى تنظيم جديد يقوم على تشجيع وتطوير المقاولاتية، حيث كانت الدولة هي صاحبة المبادرة الوحيدة منذ الاستقلال ، والمقاولاتية تقوم على تشجيع المبادرة الفردية والجماعات المحلية والولائية ، وتطويرها في أي مجتمع يتطلب جهوداً لغرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المبادرة، لكن هذا وحده لا يكفي، ويجب مساعدة المتحمسين للقيام بنشاطات جديدة لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع ولكن هذا وحده لا يكفي، ويجب مساعدة المتحمسين للقيام بأنشطة جديدة على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

وعليه سنتناول هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية.

المبحث الثاني: النظام القانوني للولاية ونظم إدارتها.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولالية والولاية ونظم إدارتها

### المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولالية.

لقد حظي موضوع المقاولالية باهتمام كبير في العديد من البلدان. يعد دخول عالم الأعمال خطوة مهمة جدًا في حياة الفرد، خاصة عند تقديم منتجات جديدة ومبتكرة للعالم، وبغض النظر عن مستوى تطورها، فإن المقاولالية تكتسب أهمية متزايدة نظرًا لمكانتها في الاقتصاد، وفي هذه البلدان المختلفة، تعتبر حاضنات الأعمال أحد الحلول الضرورية لدعم رواد الأعمال، ووسيلة لمساعدة أصحاب الأفكار على تحقيقها في شكل مشاريع ناجحة،<sup>1</sup> وبناءً على هذا المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ماهية المقاولالية.

المطلب الثاني: محددات ومبادئ المقاولالية ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

### المطلب الأول: ماهية المقاولالية.

أصبحت المقاولالية مفهومًا واسع الاستخدام ومنتشرًا ومجالًا للدراسة لدى الكثير من الناس، ونظرًا لأهميته أصبحت الحكومات والباحثون والمجتمع يدركون بشكل متزايد مدى أهمية تطور رواد الأعمال ومؤسساتهم وقدرتهم على البقاء والتطور. يمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد بفرص العمل والعديد من المزايا المتاحة غالبًا لهؤلاء المقاولين والوكالات الجديدة، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا المطلب في أربعة فروع:

الفرع الأول: مفهوم المقاولالية.

الفرع الثاني: أنواع المقاولالية وأشكالها وإستراتيجياتها.

الفرع الثالث: أبعاد المقاولالية وخصائصها.

الفرع الرابع: أهمية المقاولالية وأهدافها ومعوقاتهما.

<sup>1</sup> سمرة فرحى ومديحة بخوش، تجار بدولية في دعم المقاولالية، مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الأعمال، م 04، ع 07، د ب ن،



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية.

قبلا لتطرق إلى المفهوم المقاولاتية يجب التعرف على المقاول، وسنوضح ذلك فيما يلي:

أولا: تعريف المقاول.

شخص لديه القدرة على إدارة وتوجيه واختيار المشاريع الناجحة والجمع بين عناصر الإنتاج بناء على معايير موضوعية وبيانات بيئة العمل، مع العمل بحرية في إطار ديناميكية إبداعية وابتكارية.

كما يرى "Say" أن المؤسسة تتلخص في شخص واحد يعتبر المحرك الأساسي لها، هو المقاول الذي يعتبر في نظر ريكليشي تقريباً معوجوبتوفر المؤهلات وامتلاك خبرة ودراية بمهنته.<sup>1</sup>

يعرفها الخبير الاقتصادي "جوزيف شو مبيز" علناً: "هو شخص الذي يريد وقادر على تحويل فكرة إلى ابتكار

رناجح".<sup>2</sup>

ثانياً: تعريف المقاولاتية.

للمقاولاتية عدة تعاريف نذكر منها:

- المقاولاتية: هي فكرة تحمّل المخاطر التي تنجم عن المغامرة باقتراح منتج جديد على المستهلك قديماً القبول كما قديماً الرفض.<sup>3</sup>
- تعرف المقاولاتية علناً في المجال الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنهما اجتماعياً عيبت على حد قول "Marcel Mauss".<sup>4</sup>
- المقاولاتية حسب Hisrich هي إجراء ات إبداعية ومختلفة في قيمة من خلال التركيز على الوقت والجهد اللازمين لذلك مع افتراض المخاطرة الم

<sup>1</sup> الشيخ داودي، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2011، ص 14.

<sup>2</sup> أمينة بن جمعة والربيع جرماني، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلبة الجامعات، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، د م، ع 05، جامعة خنشلة، جوان 2017، ص 237.

<sup>3</sup> حمزة لفكير، روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجستير، علوم

التسيير، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 2016، ص 24.

<sup>4</sup> توفيق خديري، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعات، دراسة حالة لطلبة جامعة، باتنة، 2009، ص 09.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولالية والولاية ونظم إدارتها

صاحبة لذلك سواء

كانت مالية أو اجتماعية أو نفسية والحصول على المكتسبات سواء كانت مالية أو تحقيق الرضا الفردي.<sup>1</sup>

● المقاولالية هي

تلك العملية الديناميكية لخلق وتركيما للثروة ويقوم أفراد بخلاف الثروة بتقدير المخاطر وحسن التوقع للظرف والموارد والقيمة والطلب.<sup>2</sup>

● عرفت المقاولالية على أساس المقاربة المرحلية على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك

الشخص لمقاولالية الغاية تبني السلوك المقاول وهو هذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنها إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك كفيظ لظرف ومعيينة، أما بالنسبة لمقاربة الفرصة فالمقاولالية هي سيرورة تحويل الفرص إلى انطلاقة عملاً أو سيرورة اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص إنتاجاً لخدمة ما تفي بالمستقبل.<sup>3</sup>

● المقاولالية هي عملية خلق وتقديم قيمة جديدة من خلال توفير الوقت المناسب والمجهود والموارد المالية والمادية والبشرية، ومواجهة المخاطر وظروف عدم التأكد وتحقيق العوائد الناتجة عن ذلك كفيش كقيم مالية أو تحقيق الرضا الشخصي وذلك كفيظ لوجود مخاطر اجتماعية ومادية ومالية.<sup>4</sup>

الفرع الثاني: أنواع المقاولالية وأشكالها وإستراتيجياتها.

في هذا الفرع سنبين أنواع المقاولالية وأشكالها وإستراتيجياتها من خلال ما يلي:  
أولاً: أنواع المقاولالية.

<sup>1</sup> مزر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة "منظور ريادة تكنولوجي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 26.

<sup>2</sup> علاء عباسو محمد السلامي، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، ط 01، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 07.

<sup>3</sup> محم سليمان، المقاولالية النسائية إطار نظري ومفاهيمي، كتاب المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، المقاولالية وريادة الأعمال للنسائية في العالم العربي - قيادة وتنمية - من 25 إلى 27 فبراير 2014، بالجزائر، م 02، ط 01، القاهرة، مصر، د س ن، ص 23.

<sup>4</sup> علاء عباسو محمد السلامي، المرجع السابق، ص 06.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

تتنوع المقاولات بتنوعاً كبيراً نتيجة لتنوع الأعمال التي يمارسها المقاولون وأدائها وهذا لأعمال تختلف من مقاول

إلى آخر بحسب اعتبارات عديدة، وتصنف المقاولات بحسب معايير مختلفة هي كالآتي:<sup>1</sup>

1- ملكية الرأسمال: إذا كان رأس المال مملوكاً بالكامل للدولة، تسمى المؤسسة مؤسسة عامة؛ وإذا كان رأس المال مملوكاً للقطاع الخاص، تكون المؤسسة مملوكة للقطاع الخاص، سواء كانت مملوكة بشكل فردي أو مملوكة جماعياً أو في شكل مشروع مشترك. - شركة مساهمة أو شركة مساهمة أو شركة تضامن أو شركة تضامن بسيطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة. أما إذا كان رأس المال بين الدولة والأفراد، تكون المؤسسة شبه عامة أو شبه خاصة، ومعنى هذه المؤسسات هو أن الدولة أو المؤسسات العامة تساهم برأس مال خارج رأس المال الخاص، والغرض من هذه المشاركة أو المساهمة هي تحقيق أهداف عمل أو مهنة أو اقتصاد متخصص لشركة.

2- حجم المقاولات: يمكن قياس حجم المقاولات انطلاقاً من عدة وحدات للقياس منها:<sup>2</sup>

- عدد العاملين بالمقاولات.

- قيمة الرأسمال.

- قيمة المبيعات.

وتنقسم المقاولات بحسب هذا المعيار إلى قسمين هما:

أ- المقاولات الصغيرة: وتتناول أعمالاً صغيرة، وغالباً ما تتعلق بأعمال المهنة الحرة كالتجارة وغيرها.

ب- المقاولات الكبيرة: وتتناول أعمالاً كبيرة، وعادة ما تتعلق بتشييد المباني والجسور والسدود وغيرها.

3- نشاط المقاولات: حسب هذا المعيار تصنف المقاولات إلى ثلاث قطاعات:<sup>3</sup>

أ- القطاع الأول: يضم المقاولات التي تنشط في القطاع الفلاحي وتربية المواشي والصيد والمناجم والغابات.

ب- القطاع الثاني: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة الصناعة التركيبية والتحويلية والكيميائية.

ج- القطاع الثالث: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة تجارية، صناعية أو خدماتية.

4- منحى طبيعة عملها وهدف تخصصها: تنقسم المقاولات إلى:

<sup>1</sup> محمشقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لعمت تشغيل الشباب لولاية سيد بلعباس،

ص ص 07-09.

مذكورة ماجستير، علوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015،

<sup>2</sup> محمشقرون، المرجع السابق، ص 08.

<sup>3</sup> محمشقرون، المرجع السابق، ص 08.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

أ- المقاولات التجارية: وتنقسم تقسيماً ثانياً يركز على فكرة التخصص إلى:<sup>1</sup>

مقاولات التوزيع: وهي المقاولات التي تعتمد السبب على المواد الأولية إلى أصحاب الصناعة أو البضائع المصنعة على حلها مستوردة كانت أو مصدرة للمستهلكين أو غيرهم كمقاولات التوريد.

مقاولات الإنتاج: وهي المقاولات التي تشتري المواد الأولية أو تستخرجها من باطن الأرض وتقوم بتحويلها إلى البضائع المصنعة أو نصف مصنعة قصد البيع.

مقاولات تقديم الخدمات: ويقصد بها خدمات المقاولات المتخصصة في إنجاز بعض الأعمال أو تقديم خدمات الانتفاع ببعض الأشياء خلال فترة مؤقتة من الزمن كمقاولات النقل والمخازن العمومية ومقاولات إجازة المنقولات.

ب- مقاولات المساعدة والوساطة أو الدعم: وتتمارس هذه الشركات أعمال المال والائتمان، مثل المقاولات أو البنوك والبورصة وشركات التأمين، وتسعى إلى إزالة العقبات التي تواجه التجار والمقاولين وتسهيل وسائل إتمام الصفقات، مثل شركات الوساطة، ووكالات العمولة. ومكاتب العمل والمؤسسات وغيرها.

ج- المقاولات الصناعية: هذه المقاولات تقوم على المعطيات الاقتصادية كالتنظيم ورأس المال، والتجهيزات واليد العاملة.

د- المقاولات الفلاحية: تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي وتربية المواشي والصيد.

هـ- المقاولات الحرفية: يقصد بها مقاولات الحرف اليدوية الصغيرة التي تتركز على إنتاج البضائع الحضرية لأصيلاً للأمة أو الشعب، وهي صناعات تقوم أساساً على إبداع اليد والفن والفكر أكثر من اعتمادها على الآلة كصناعة الخزاري.

و- المقاولات البنكية والمالية

هي المقاولات التي تقوم بالخدمات والمساعدات والدعم وهي التي تمارس عمليات النقود والائتمان كمقاولات والشركات

بنكية والبورصة والتأمين.<sup>2</sup>

ثانياً: أشكال المقاولاتية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 09.

<sup>2</sup> محمشقرون، المرجع السابق، ص 09.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

هناك ثلاث طرق يمكن للفرد أن يؤسس من خلالها مشروعاً تجارياً أولاً، عن طريق

إنشاء مؤسسة جديدة وتأسيسها من الصفر والاستمرار في إدارتها وتطويرها حتى تصبح مؤسسة متوسطة أو كبيرة؛ وثانياً، عن طريق شراء مؤسسة قائمة من مؤسسة أخرى، وأخيراً، إمكانية الاعتماد على العقود الداخلية، مع مراعاة رواد الأعمال لخصائص وإجراء مفاضلات بين هذه الحالات المختلفة:<sup>1</sup>

1- إنشاء مؤسسة جديدة: تعتبر عملية تأسيس شركة جديدة عملية معقدة ومتنوعة، وتختلف أهدافها من مشروع إلى آخر، هناك أشخاص يجذبون إلى فكرة الاستماع إلى العصر ويقررون تأسيس شركتهم الخاصة بعد التعرف على الإمكانيات والأساليب المختلفة، فبينما هناك أشخاص يبدأون أعمالهم بالصدفة ودون أي بحث مسبق، على سبيل المثال من خلال اكتشاف فرص مربحة لرواد الأعمال، هناك أيضاً أشخاص يتخذون قرارات قسرية أو إجبارية لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للعثور على عمل. والدخل في المجتمع.

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم وفق عدة طرق سنتطرق لاحقاً أهمها فيما يلي:<sup>2</sup>

أ- إنشاء مؤسسة من

العدم: إن عملية إنشاء مؤسسة من عدم ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج جهزها المؤسسة الوقت كبير حتى تتمكن من إقناع المنتج في السوق، وحتى تقنع المستهلكين به، وهذا الأمر يزيد من صعوبة معارفها درجة الابتكار في المنتج، ولتغلب على هذه الصعوبات يجب على المقاول تحديد احتياجات

المؤسسة بدقة خاصة المالية منها، كما أن عملية إنشاء المؤسسة في هذه الحالة تتطلب الكثير من العمل والجهد، وال كثير من الصلابة والإصرار، بالإضافة إلى ضرورة توخي الدقة في تقدير الأخطار المحتملة.

ب- إنشاء مؤسسة عن طريق

التفريغ: إن هذه الطريقة تسمح للعاملين بإنشاء مؤسساتها الخاصة والمستقلة أو بشراء مؤسسة موجودة بشكل مستقر لعن مؤسستها لأصلية التبيغادرها، والتي تقدم لها المقابل لشكاها لاختلفة من ألد عمال المرافقة وذلك بهدف التقليل من أخطاء الفشل.

<sup>1</sup>نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2008-2009)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص ص 28-

30.

<sup>2</sup>نادية دباح، المرجع السابق، ص 29.





## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ج- إنشاء مؤسسة عن طريق الحصول على امتياز : يعتبر الامتياز صيغة مهمة

من أشكال إنشاء المؤسسات الجديدة، إذ عرف تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة خاصة بعد التأكيد من حقوق الملكية في الد ولا مختلفة، يمثل الامتياز نظاماً تسويقياً يحتوي على مميزات قانونية تعطي الحق للمرخص له المسمى أيضاً الطرف الحاصل على الامتياز بقيادة عمل وفشر وطو فترة متفق عليها مع الجهة المانحة لترخيص الامتياز .

د- إنشاء الفروع :

في هذه الحالة يعمل المقاول للمؤسسة قائمة توكّل المهام وعاد وطبيعة مقاولاتية، الأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جرد محدود وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإدارات والمدراء .

2- شراء مؤسسة أو عملاء : إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة

لأن المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لإنشائها، وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على امتلاكها المؤسسة من قبل كياناً قديماً، وعلتنا تاريخها السابق، وأيضاً على هيكلها التنظيمي، مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر، ومثلما هو عليها الحال في حالة إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم عملية شراء عملاء من طرف فرد لحسابها خاصة من طرف مؤسسة قائمة، في هذا النوع من النشاطات نميز وجود حالتين وهما:<sup>1</sup>

أ-

شراء مؤسسة في حالة جيدة : في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات تتعلق بوجود مؤسسة في صحة جيدة للبيع، ومن ثم يجب على المقاول امتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشراءها، خاصة أن سعر السوق لهذا المؤسسات قد يكون مرتفعاً، ومن الضروري أيضاً امتلاك المهارات الجيدة وتجربة ناجحة في التسيير .

ب-

شراء مؤسسة تواجه صعوبات : في هذه الحالة يجب أن يكون المقاول على دراية بالالتزامات القانونية التي تقع على عاتقها نتيجة شراء مؤسسة تمر بمثل هذه الوضعية وذلك كطبعاً في حالة ما إذا كانت الصعوبات التي تواجهها معلنة، كما أن امتلاك العلاقات التطبيقية مع المتعاملين الأساسيين في القطاع يعتبر شرطاً أساسياً للنجاح في هذه العملية، وبالرغم من انخفاض ثمن هذه النمط من المؤسسات مقارنة مع المؤسسات ذات الوضعية الجيدة، إلا أنها تتطلب بها لأخرى بضاً مواكبيرة في حاجتها لتمكين من معاودة نشاطها والوصول إلى الحالة الاستقرار، وتتطلب أيضاً امتلاك معرفة وخبرة جديتين في التعامل مع الالتزامات، والعمل بسرعة من أجل إعادة بناء الثقة مع الموظفين، الزبائن، الموردین ومختلف شركاء .

<sup>1</sup>نادية دباح، المرجع السابق، ص 30.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

### 3- المقاولات الداخلية

:

لقد تزايد اهتمام المؤسسات بتبشك كبير بهذا النوع من النشاطات خاصة في ظل التغييرات السريعة التي يشهدها محيطه او التي يصعب التحكم فيها، فمن خلال المقاولات الداخلية والتي تعني تنظيم المشاريع داخل المنظمات القائمة تستطيع المؤسسة مواكبة هذا المستجدات والتكيف معها وبشكل سريع، كما يمكنها أيضا العمل على تطوير وتنويع منتجاتها تبشك كدائم مستمر عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار،

تعتبر المقاولات الداخلية مخرجا للمؤسسات يمكنها من تقاديا لانعكاسات السلبية لتزايد ميولا لأفراد الحرية والاستقلالية، حيث وجدت هذه الأخيرة في الجوهر المبادرة بإنشاء مشاريع جديدة الجانب مشاريعها السابقة والتي لا تتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة حلها يمكنها من تشجيع وحال المبادرة لدى الموظفين الذين يتمتعون بميول للمقاولاتية، وبالتالي توفير طاقاتهم واستغلال إمكانياتهم وأفكارهم البناءة لصالحها، هذا النوع من المواقف المقاولاتية

بإمكانها المساهمة في إخراج المؤسسة من حالة الجمود ونقص الإبداع التي تعيشها.<sup>1</sup>

ومن أجل تطوير المقاولات الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط وطننا لخصها فيما يلي:

أ- تشجيع التجربة والعمل على خلق جويسمحب وقوعا للخطأ والفساد داخل المؤسسة.

ب- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاركة الجديدة وتسهيل عملية الحصول عليها.

ج-

يجب تشجيع العمال لاجتماع المنظم حيث يعمل أفراد المتخصصون في مجال السلعة الجديدة معا بغض النظر عنا لدائرة التي يعملون فيها داخل المؤسسة.

د-

يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح المؤسسة ما إلى أن يكافأ بشكل جيد على كمال الجهد والطاقات التي يبذلها في تطوير المشروع الجديد، ويجب وضع أهداف أداء عريضة كإفاد المقاول إذا ما حققها، وأفضل المكافآت في المشروع عات الجديدة هي منح المقاول حصة سهمية لقاء جهده وفعاليتها في نجاحنا حيث جعلنا إدارة العليا في المؤسسة مساندة للمشروع والقائما ديا ومعنويا والعمل على توفير المصادر المالية والبشرية اللازمة، وبدون الحصول على مثل هذا المساندة، لا يمكن توفير بيئة مناسبة للمقاولات الداخلية.<sup>2</sup>

ثالثا: إستراتيجية المقاولاتية.

<sup>1</sup>نادية دباح، المرجع السابق، ص 31.

<sup>2</sup>نادية دباح، المرجع السابق، ص 32.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

دعائم استراتيجية الدولة في ترقية المقاولاتية

تبنينا استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في هيكل الادعم، ومؤسسات التكوين المهنى والجامعات، إلا أن نجاحه فعالية هذا دعائم الثلاثية التي تحدد من نجاحها لإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة، وهي كالآتي:<sup>1</sup>

-1

مؤسسات التعليم العالي: تعتبر الجامعة مؤسسة تدريب الطلبة على الكفاءات العلمية في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية، وبالتالي فهي تهيئاً جيا للمستقبل للمهن المقاولاتية خاصة أن المهن الحديثة تتطلب كفاءات علمية وتقنية ماهرة، تساهم الجامعة في تدريبها، وبالتالي فهي تساهم في ترقية المقاولاتية في الجزائر، كما هو الحال في الدول والصناعة المتقدمة، ذلك أن الجامعة هي أساساً يتقدم وتطور في المجال، وأهمية موضوع

المقاولاتية، فقد باشرت الجامعة الجزائرية في التعميم تدريجياً في المقاولاتية لطلبة الماستر فيكال التخصصات العلمية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية وهو ما ساهم في توعية الطلبة بأهمية المقاولاتية كنشاط اقتصادي يبدل للوظائف العمومية والعمل بالشركات العمومية والخاصة.

-2

مؤسسات التكوين المهني: إلى جانب الجامعات، نجد مؤسسات التكوين من معاهد ومراكز ومدارس للتكوين، تساهم في تدريب الشباب على مختلف المهارات والكفاءات المهنية والتي تساهم في إخراجها بإنشاء مؤسسات حرفية خاصة بهم، تؤدي إلى التشغيل وقد تتطور هذه المؤسسات الفردية الذاتية، وقد تؤدي إلى تشغيل أفراد آخرين وتساهم في الحد من مستوى البطالة لتصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3- هيكل تنظيمية لترقية المقاولاتية

إن فشل الدولة في إنشاء فرص عمل جديدة بالعدد الكافي، فيمستوى أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، لجأت الدولة إلى إنشاء عدة هيكل للمسا عدة على تشغيل الشباب وتشجيعهم على إنشاء مقاولاتية خاصة بإنشائها لدولة

<sup>1</sup> غيات بولجعة، إستراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي بزيادة الأعمال، م04، ع01، د ب ن، 2021، ص 162-163.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

يأينشاء فرص عمل جديدة في مستواً عداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، أدبها الإنشاء عدة هيكل للمساع  
دة علمت تشغيل الشباب بتشجيعهم على إنشاء مقاولاتية خاصة، وتتمثل أهمها في:<sup>1</sup>

أ- الوكالة الوطنية للترقية الاستثمار. **ANDI**.

ب- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **ANADE**.

ج- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC**.

د- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**.

وقد تم اعتماد سياسة لتشجيع الشباب من خريجي الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني من البطالين منحتهم تلك  
ثير من التسهيلات فيما يخص التمويل والمرافقة والإعفاءات الضريبية خلال السنوات الأولى وللمنشط، إلا أنه رغم ذلك  
ك، بقيت النتائج محدودة دون توقعات السلطات المسؤولة عن التشغيل،  
وهكذا، فإن المتخصصين في التمويل والمرافقة والإعفاءات الضريبية خلال السنوات الأولى وللمنشط، إلا أنه رغم ذلك  
حلهم بمواجهة واقعهم المهني.

الفرع الثالث: أبعاد المقاولاتية وخصائصها.

سنبين في هذا الفرع أبعاد المقاولاتية وخصائصها من خلال ما يلي:

### أولاً: أبعاد المقاولاتية

للمقاولاتية خمسة أبعاد رئيسية يمكن عرضها فيما يلي:<sup>2</sup>

1- الاستقلالية: تعد الاستقلالية إحداهما لأبعاد النسبة للمقاولاتية فهيتعني الحاجة إلى المزاولة النشاط

بشكل مستقلمما يسمح للفرد المقاول خاصة بتطبيق أفكاره ورؤيته دون قيود أو عراقيل،

هذا الاستقلالية التي تتيح للجميع العمل بحرية تامة وتطبيق أفكارهم كما يريدون وإطلاق العنان

لمخيلاتهم بما يمكن

المؤسسة من السبق وإنجاز الجديد، فالاستقلالية لا تمس المقاول صاحب المؤسسة فقط وإنما تمتد إلى مختلف العمال

<sup>1</sup> غيايت بولجة، المرجع السابق، ص 163.

<sup>2</sup> حامد كاظم متعب وجود محسن راضي، الريادة وأثرها في الأداء الجامعي المتميز دراسة إختبارية لآراء عينتها القيادة الجامعية في جامعة القادسية، جامعة القادسية، العراق، يناير 2010، ص ص 236-237.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

في

مؤسستها إضافة إلى إتاحة الوقت الكافي لتمكين مختلف الأفراد من تحديد الفرص واكتشافها واستثمارها وتمييزها.

2- الإبداعية: يعد الإبداع من سمات المقاولاتية الرئيسية حيث أنه يمثل مختلف الجهود والقدرات التي يرصدها الفرد أو الجماعة أو المؤسسة لاكتشاف الفرص الغير مستغلة والبحث عن حلول كما أنها تمثل الكيفية التي يتناول بها الفرد المعلومات ويستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الصائبة وحل المشاكل العالقة

والإبداعية هي كذلك قابلية الفرد لدعم أفكار جديدة وقبوله للتغيير والمشاركة في الجديد والتخلي عن المألوف وكذا الاتجاه نحو الإبداع والابتكار والتجريب للحصول على حلول جديدة، وهي تستند عينا للجميع أفرادا ومؤسسا تلتخلي عن المعتاد التكنولوجيا الموجودة خاصة في ظل التغيير المتصارع الذي يشهد هبيئة الأعمال في الوقت الحال .

ي.  
3-

الإستباقية: وهي جهود المقاول في الوصول إلى الفرص واغتنامها قبل الآخرين فهو يعمل على استشراف رغبات المستهلكين في المستقبل كما أنه يتوقع سلوكهم ومن ثم يتخذ ما هو مناسب، وهو يعمل كذلك على تحديد المشاكل التي يمكن أن تقع مستقبلا فتشكلمنها الفرص التي يقوم بهو باستغلالها واغتنامها ويكون لها السبق في اكتشافها، والإستباقية لا تعني فقط السبق إنما هو موجود بلحتنا السبق في خلق الفرص والتبصر إليها قبل أن يفعل ذلك الآخري فإلا إستباقية هنا تعني لاه تماميا المستقبل والوصول إلى الفرص قبل المنافسين .

4-

التنافسية: إنبيئة الأعمال المليئة بالمنافسين وبالنسبة للمقاول والتنافسية تعني على الأقل مجاراتهؤلاء المنافسين وتجاوزهم، فالمؤسسة في معركة دائمة مع المنافسين وتحت تنم وتحتسمر وتحافظ على الأقل على مكانتها عليها إيجاد مكانها في السوق وسط المنافسين.<sup>1</sup>

5- المخاطرة:

وهي أنيقوم المقاول بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة في الأسواق أخذ بعين الاعتبار ما يوجد في السوق من مخاطر ال غموض وعدم التأكد في الأفراد الذين يجرون في تقديمها لابتكار أو إقامة المشاريع يعيتمتعون بالرفعة في قبول المخاطر مق ابلم يؤمنون بتحقيقهم مقارنة بأشخاص آخرين، كما أنهم يمتتعون بالقدرة على التعامل مع الحياة الاحترافية المليئة

<sup>1</sup> حامد كاظم متعب وجود محسن راضي، المرجع السابق، ص 237.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

بالغموض وعدم الوضوح ويواجهها المقاولون أنواعاً مختلفة ومتعددة من المخاطر

ويمكن تجميعها في خمس مجالات رئيسية هي:<sup>1</sup>

- \* المخاطرة المالية.
- \* مخاطر فقدان الاستثمار.
- \* المخاطرة الوظيفية.
- \* المخاطرة الاجتماعية والعائلية.
- \* المخاطر النفسية.
- ثانياً: خصائص المقاولاتية.

تعتبر ريادة الأعمال مهمة في الأداء الاقتصادي، ومن المفيد تحديد العلاقات التي تميز بين الاثنين، وبصفة عامة، هناك ثلاث خصائص تشكل التمييز بين ريادة الأعمال من جهة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة أخرى:<sup>2</sup>

1-

الإبداع: يرتكز نجاح المقاولات على إبداع عملائهم منتجات جديدة، طريقة جديدة لتقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو ال توزيع، أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تتوسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئاً جديداً ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلا لتوجهن حوال العالمية.

2-

إمكانية النمو: المقاولات تمتلك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك تركز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون نادرة فقط من الناحية المحلية فهي غالباً محدودة في إمكانية النمو.

3-

الأهداف الاستراتيجية: إن المشروعات والمقاولات تعاد يذ هباً للأبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث تراهم يملكه

<sup>1</sup> أسية رحيل، دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح والمقاولاتية، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أمجد بقرة، بومرداس، 2019، ص 30.

<sup>2</sup> ليندة راهم، دور المقاولاتية في مرافقة ودمج الطلبة حاملي المشاريع بالمصغرة "دراسة حالة أدار المقاولاتية لجامعة تبسكرة وورقة"، مذكرة ماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسما العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، صص 29-30.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

دافاً إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغماً عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

الفرع الرابع: أهمية المقاولاتية وأهدافها ومعوقاتها.

في الفرع سنبين أهمية المقاولاتية وأهدافها ومعوقاتها من خلال ما يلي:

### أولاً: أهمية المقاولاتية

أظهرت الأبحاث أن المقاولاتية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وفي الحياة الاجتماعية للأفراد. ويمكن تلخيص دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

- 1- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الاستخدام الفعال للموارد من قبل المتعاقدين أنفسهم في المجتمع وخلق أوجه تآزر جديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستويات الإنتاجية الأدنى إلى مستويات أعلى.<sup>1</sup>
- 2- تحسين المنتج:

تحفز المقاولاتية النمو الاقتصادي من خلال التعزيز للقدرة على زيادة الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك تعمل أيضاً على تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسينها الأخير، فما يميز رواد الأعمال البقية، تتمثل في بحثهم المستمر عن تقنيات إنتاج جديدة وأفضل لرفع الإنتاجية وخلق منتجات أكثر خص، متوفرة، وذات فائدة وجودة عالية.<sup>2</sup>

3-

المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات: بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة مهما للتنمية وحالمقاولاتية الفردية الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية أو خدمية متمكنة موجودة من قبل وكذا أحياء أنشطة أخرى يتم التخلي عنها لأسباب معينة، مثل الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية... الخ، هذا الاستعدادات والمهارات المقاولاتية ضرورة لنمو الاقتصاد المعاصر، فالإقتصاد الذي يهتم عليه

<sup>1</sup> رابحدرام ومحمد بنجار، دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية، مجلة الإبداع، جامعة عليونيسي، جامعة تيبازة، المجلد 09، ع01، البلدية، 2019، ص292.

<sup>2</sup> محمد مطيع، مدخل لريادة الأعمال (ايمونباتلر)، المركز العربي للأبحاث، ط01، شارع أبو عنان، الرباط، 2021، ص04.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

شركات كبيرة بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه، مما يؤدي إلى تراجعها، وقد يكون أحد

أسباب انهيار اقتصاد الدور الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارات في إقامة الأعمال الجديدة.<sup>1</sup>

-4

تنوع الهيكل الصناعي: تؤدي عمال المقاولات دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعهم على مختلف الفروع والصناعات، وذلك

نظر الصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يجعلها إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج

كيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية لسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية،

فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بمردود الصناعات المغذية لها.<sup>2</sup>

-5

زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب

لعمل من خلالها النفا علمها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث

مؤسسات قائمة، تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال لتجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأداء و

ابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مما كان مستويا لتنظيم، المستهلكون من خلال

تنوع الخيارات والأسعار العمليات، المنتجات، الخدمات أو

الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه.<sup>3</sup>

-6

مكافحة الفقر وتنمية المناطق أقل تنمية: يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال لوصولها إلى

لصغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسرعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل نمواً أو الأكثر احتياجا لت

نمية، الأمر الذي يؤهلها لأقاليم الفرصا كبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذا المشاري فضلا عن

توابع الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول وخاصة بعد أن صدرت القضية منذ

داية عقد التسعينات سلماً ولولايات الحكومات مؤسسات التمويل الدولية.

1

محمد جويل، دراسة وتحليل سياسات عمال المقاولاتية في الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 25.

<sup>2</sup> محمد علي الجودي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه

في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 40.

<sup>3</sup> راجد ردام ومحمد بن جبار، المرجع السابق، ص 293.





## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

-7

خلق فرص عمل جديدة: بحيث يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاعات خاصة في مجال الانتشاح مختلفه صناعية، تجارية وخدمية وغيرها وبأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف ألاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.<sup>1</sup>

-8

التنمية التعااقبية: تتيح منتجات رواد الأعمال في بعض الأحيان إمكانية تطوير منتجات أخرى واحتصنا عاتكاملة ع لسبب الامثال: إتاحة المعالجات الدقيقة وشاشات اللمس إمكانية استخدام أجهزة اللوحية والهواتف الذكية التبيد ورهاما كانهمنا لاستفادة من تطبيقات مشاركتها مركبات توجهز التذاكر الكترونية.

-9

تنمية روح المقاوله والقيما لاجتماعية: المقاولين هما القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجاز امتقدم للمجتمع ورت شغيلو خيارا متنوعه للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايد للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولا لتعلي المجتمع والبيئة، قامت العديد من المؤسسات الكبر ببتبني استراتيجيات رسمية للمسؤولية الاجتماعية، تعمل خاصة علنا لإدماج المطلوب لانشغالالاتا لاجتماعية والبيئية في نشاطا موبتفا علمهم معاملة ملينا لاقتصاديين، عر فانامهم أنالسلوكا المسؤل منالمؤسسات يمكن أنيسا هم فينجاها، وهذا يمكن أنيتضمن مثلا: إطلاقشكلياتحترم البيئة، أو يحترم مطالبات المستهلكين ويتبنون حسنا لتعاملتجا هم، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب عليها أن تعتمد

روح مقاولاتية مسؤولة بشكل غير رسمي أكثر حتى إذا كانت تقدم أساسا عدمنا النشاطات المفيدة للمجتمع، كما أنالمقاولاتية يمكن أنتؤدي أيضا دورا فعالا علمستوبد عمفعالية الخدمات تقيا لاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسساتا لاقتصادا لاجتماعي عيشتر كمعالفا علنا لاقتصاديين في تسييرود عمهذها لخدماتوتبتميزا الابتكار والتوجهنحو لزبون، أحد المقارباتتسمحبا كما للموارد العمومية وترقية مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك.<sup>2</sup>

ثانيا: أهداف المقاولاتية.

أهم هدف تسعيها المقاوله، كما تعتبر عام لمنعوا مالا لاستقرارا لاقتصاديا واجتماعيا خاصة أثناء الأزمات، بالإضافة إلى نشر ثقافة المقاوله في الأوساط العلمية، والاهتمام أكثر بالعلوم والتكنولوجيا، والعمل على تغيير

<sup>1</sup> محقق جيل، المرجع السابق، صص 26-27.

<sup>2</sup> رابدرام ومحمد بنجار، المرجع السابق، ص 294.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

اتجاهات تجميع فعّالة للمجتمع وعرض ثقافة العمال حرفية في مختلف مجالاته، وأيضاً تساهم في تنمية القدرات والمواهب وإتاحة الفرص للإبداع، وتوفير فرصاً أكثر ورؤية أوسع وأشمل للمقاولين، والسعي لإنشاء مشروعات جديدة أو استحداث وحدات إدارية داخل المنشآت، وتطبيق التجديد الاقتصادي الذي يشتمل على إعادة التفكير بالوجهات والفرص المتاحة للمنشآت.<sup>1</sup>

ثالثاً: معوقات المقاولاتية.

تواجه مشاريع مقاولاتية في جميع أنحاء العالم عدداً لا يحصى من التحديات التي تعيق تطورها، وتشمل هذه العوائق صعوبات تأمين التمويل الأولي، فضلاً عن النضال من أجل الحصول على رأس مال إضافي خلال مراحل النمو المختلفة، علاوة على ذلك، يواجه رواد الأعمال عبء التكاليف الرأسمالية المرتفعة، ونفقات الاقتراض الباهظة، والتأثيرات السلبية للتضخم على ربحية المشروع وقدرته التنافسية. إن حجم هذه المشاريع ونقص الضمانات وحداتها يزيد من تعقيد عقبات التمويل التي تواجهها، إلى جانب المنافسة الشرسة من المنتجات المستوردة والمنظمات القائمة داخل نفس الصناعة، بالإضافة إلى ذلك فإن التكاليف الباهظة المرتبطة بالتسويق تمنع مقاولاتية من تنفيذ إستراتيجية تسويقية شاملة وفعالة، علاوة على ذلك، تلعب جودة الإنتاج دوراً محورياً في تحديد القدرة التنافسية، ويفتقر العديد من أصحاب الأعمال إلى المهارات المالية والإدارية والتسويقية اللازمة لتحقيق النجاح. ويؤدي غياب الإيمان بالتدريب وتنمية المهارات إلى تفاقم هذه التحديات.<sup>2</sup>

وإلى جانب عدم اليقين بشأن الدخل، فإن البدء في مشروع مقاولات لا يضمن تحقيق أرباح كافية، خاصة خلال مراحله الأولى عندما تتراكم الالتزامات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب على ساعات العمل الطويلة يعيق فترات الراحة والإجازات الأسبوعية، حيث أن النجاح الأولي لأي مسعى تعاقدية يعتمد على التفاني المستمر. يتطلب إنشاء مشروع

<sup>1</sup> حمزة لفقير، المرجع السابق، ص 07.

<sup>2</sup> عبد الهادي محمد أثار، دور الريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، الملحق الدولي حول المنظمات الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011، ص 17.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

تجاري تضحيات كبيرة وصبراً دائماً، مما يؤدي إلى تضخيم تأثير الإحباط. وبالتالي فإن التحديات التي يواجهها المشروع قد تثير مشاعر القلق والسخط بسبب تباطؤ وتيرة التقدم.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: محددات ومبادئ المقاولاتية ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.**

وهذا ما سنحاول تسليط الضوء على محددات ومبادئ المقاولاتية ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي. والعوامل المتحكمة في النشاط المقاولاتي والريادي وكذا ركائز ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي وذلك في أربعة فروع:

الفرع الأول: المحددات والعوامل المتحكمة في النشاط المقاولاتي والريادي.

الفرع الثاني: ركائز ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي والاجتماعي و التنموي.

الفرع الثاني: ركائز ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي والاجتماعي و التنموي.

الفرع الرابع: المقاولاتية وإنشاء المؤسسات.

الفرع الأول: المحددات والعوامل المتحكمة في النشاط المقاولاتي والريادي.

حسب Fayolle يتنبأ

حسب

نموذج GEM بأنها كالعديد من مجموعات المتغيرات تؤثر على التنمية الاقتصادية لبلد ما، هذا النموذج يحتوي على ستة متغيرات رئيسية: الظروف والأطر (الاجتماعية، الثقافية والسياسية، الظروف والمحيط العام)، الظروف والمحيط وفيما يلي مقدمة تحليلية للمكونات في هذا النموذج وهي كالآتي:<sup>2</sup>

أولاً: الأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية.

<sup>1</sup> وفاء بنت ناصر وآخرون، ريادة الأعمال، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط02، السعودية، 2011، ص35.

<sup>2</sup> حفصة بويكيري و مليكة هشماوي، قياس أثر المؤشر الاجتماعي على تنشيط ريادة الأعمال والمقاولاتية "دراسة حالة"، مذكرة ماجستير أكاديمي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الشعبة علوم التسيير، التخصص إدارة إنتاج وتمويل، جامعة الدكتور مولايا لظاهر، سعيدة، 2021، ص ص36-38.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

إن الأطر الاجتماعية، الثقافية والسياسية بالهياكل الديموغرافية، الظروف والمواقف الاجتماعية المرتبطة، بالقيم والحالات المقاولاتية، الإبداعات الفردية، الاستثمار في التعليم، الوعي بأهمية تطوير النظام التعليمي، الكشافة المقاولين،... الخ، هذا لأطر تفسر توجهات الولاية الوطنية الكبرى بتوفير دور مهم لها لأنها تؤثر على الحالت العامة والمقاولاتية في البلد.

ثانياً: المعايير المؤطرة الوطنية والمعايير الهيكلية الوطنية بشكلاً عام.

### Fayolle

هذه المعايير اعتبرها

عوامل ظرفية، الإطار الوطني العام والمعايير الهيكلية الوطنية التي يمكن لها بشكلاً عام أن تشجع وتكبح الفعل المقاولاتية في بلد معين تتمثل في: دور الدولة، دور المؤسسات، انفتاح الأسواق، توفير البيئة التحتية التكنولوجية، البحث والتنمية ووجود أسواق العمل يمكن أن تشكل وسائلنا حفيظاً بقرينة المقاولاتية في بلد معين.

ثالثاً: المعايير المؤطرة المقاولاتية.

السياسات والبرامج الحكومية، وجود عرض وتكوينية موجهة للمقاولين، مستوى التحول التكنولوجي، توفر الموارد المالية للمنشئين، توفر البيئة التحتية المادية، وضع مبادئ ثقافية واجتماعية مشجعة للمقاولاتية ووجوب ودبنيّة تحتية تجارية وقانونية كلها تمثل متغيرات لها تأثير واضح على تنمية النشاط المقاولاتية في البلد.

رابعاً: القدرة والفرص المقاولاتية.

كذلك أهمية القدرة المقاولاتية محفزات المنشئين، وجود أدوات وتقنيات، مساهمة في الاستغلال الاقتصادي

### Fayolle هذا لأخيرة

لفرص الاستثمارية حسب

يجب أن تكون موجودة وخاصة امتلاكها والتحكم فيها من أجل استغلالها واحداً من الأدوار الأساسية للدولة هو توفير كلاً للوسائل والإمكانات التي تجعل المواطن ينجدون المقاولاتية كأول مصدر للفرص.<sup>1</sup>

خامساً: الحركية الاقتصادية أو المقاولاتية.

تمثل هذه النشاطات مصدر الحياة المقاولاتية وأساس سبغنا اقتصاد، حيث تعتبر مسار المؤسسات حديثة النشأة، تراجع نموها، أو خلق منا صبا العمل فيها عوامل محددة للنمو الاقتصادي للبلد وتسا معموماً في ظهورها بشكل جيد، فمنذ سنوات 1980 ومن خلال أعمال مختلف الباحثين، أصبحنا المعروف بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد، وهذا الحقيقة تلهم بشكل كبير السياسات العمومية، وتسا همفيد عمفكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشير Fayolle بأن المؤسسات الجديدة عمومها من الصفر إلى الغاية

<sup>1</sup> حفصة بوكيري و مليكة هشماوي، المرجع السابق، ص 38.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

سنة واحدة تولد مناصب العمال الجديدة، لكن هذا لا يكون صحيحاً فيكلاً لأحوال، بالنسبة له فإن خلق مناصب العمال جديدة يرتبط بشكلاً أكبر بعمر المؤسسة وليس بحجمها.

سادساً: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكن تفسيرها من خلال عدة مؤشرات أهمها **PIB** الناتج الداخلي

تطور معدل التشغيل... إلخ، الناتج الداخلي الخام **PIB**

، وبالرغم من ردود الأفعال الكثيرة حول موثوقيتها كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، هو يقدّم أحياناً مؤشرات.

الفرع الثاني: ركائز ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي والاجتماعي و التنموي.

في هذا الفرع سنبين ركائز ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي من

خلال ما يلي:

أولاً: الركائز الأساسية لريادة الأعمال

وفيها ما يلي:<sup>1</sup>

1- الثقافة والقيم الاجتماعية.

2- إمكانيات البيئة.

3- خلق الفرصة.

ثانياً: أهمية ودور المقاولاتية الاقتصادية والاجتماعي

وفيها ما يلي:

1-

إنشاء أسواق جديدة وفقاً للمفهوم الحديث للتسويق، السوق هو مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع

احتياجاتهم وهذا ما يسمى اقتصادياً بالطلب الفعال، فإدراك الأعمال أنها مناسبتة عن نمو منشئو للموارد والفرص فهمي

خلقوا عملاء وبأن عينهم وهذا ما يجعلهم مختلفين عن رجال الأعمال التقليديين الذين يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل

للتخطيط والتنظيم وتحديد المهام.

2-

اكتشاف مصادر جديدة للموارد، فإدراك الأعمال لا يرضون أبداً بالمصادر التقليدية أو المتاحة بينما يسعون إلى تطوير

مصادر جديدة للمواد تتميز بميزة تنافسية منحياً لنقل التكلفة والجودة.

<sup>1</sup> حفصة بوكيري و مليكة هشماوي، المرجع السابق، ص 39.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

3-

تحريك الموارد الرأسمالية، واد الأعمال المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج مثلاً لأرضوا العمال ورأ سالمال، فهم يميزون هذا العناصر لخلق بضائع وخدمات جديدة.

4-

تقديم تكنولوجيا جديدة، صناعات جديدة ومنتجات جديدة باستغلال الفرص لإنشاء أعمال جديدة وتحويلها إلى إمكان استهداف لشبابا لاحتياجات البشرية بطريقة مناسبة.

5-

خلق فرص عمل جديدة، حيث أن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص من بين المصانع والشركات الزراعية وتوسع ضالا أعمالا الصغيرة والمتوسطة.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: المقاول كمحرك للسيرورة المقاولاتية.

في هذا الفرع سنبين المقاول كمحرك للسيرورة المقاولاتية من خلال ما يلي:

أولاً: العوامل المحددة لتوجه المقاولاتية.

باعتبار المقولة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي وقائمة في المقام الأول على الشخص المبادر، فإنها تتأثر حتماً بمجموعة العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تشكل محددات هذه الظاهرة، وكذلك البيئة الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي بشكل عام، ويمكن أن نجمع محددات المقاول ودورها الاقتصادية فيما يلي:<sup>2</sup>

1- العوامل النفسية:

لماذا يسع بعض الأفراد إلى الخوض بالمخاطر وإنشاء مؤسساتها الخاصة بينما لا يفكر آخرون ومطلقاً في ذلك؟، لماذا قد ينجح البعض في عالم الأعمال بينما يفشل آخرون؟، قد يبرجع كثير ونأسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل الخارجية كتوفر الفرص والتمويل مثلاً، لكن لو أمعنا النظر في أولئك الذين توجهوا للمقاولاتية فسند أن بعضاً منهم يعيشون نفس الظروف في نفس البيئة، وبالتالي ليست العوامل الخارجة وحدها هي العنصر الحاسم، وفي هذا الصدد كما الكثير من علماء النفس بدراسة الظاهرة المقاولاتية مركزين فيها علما المقاول وحيث ظروفه وأوضاعه وأسئلة متعلقة بصفات هو السما الشخصية التي تمتع بها، وانطلق معظم الباحثين

<sup>1</sup> حفصة بوبكري و مليكة هشماوي، المرجع السابق، ص 40.

<sup>2</sup> حمزة لفكير، المرجع السابق، ص 45-47.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

منفرضية أساسية مفادها أن المقاولين يختلفون عن غيرهم، وبالتالي يركز تهذه المقاربة علنا البحث في الخصائص الساسية كولوجية والسماات الشخصية للمقاولين، وكذا ادواف وسلوكهم، وعلرأسهؤلاء الباحثين عالمنفسا لأمريكي

**McClelland**

**Arnold** وإذا ما أردنا أن نحدد العوامل النفسية التي تلعب دورا مهما في الفعل المقاولاتي، فإنهم يمكن تقسيمها إلى الصن فينا ساسيينهما: دوافع المقاول والخصائص والسماات الشخصية للمقاولين.

-2

العوامل الاجتماعية والثقافية: نقصد بالعوامل الاجتماعية والثقافية تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالوسط الم مختلفه التي تتعامل معها الفرد والتي تتعلم فيها ويأخذ الكثير منا لأفكار والقيم التي تؤثر في سلوكياتها وبالتالي توجهاتها مافيهما التوجهات المقاولاتية، وهيا الفكرة التي تؤكد عليها ما الكينوبيو هو ما يصطلح عليها بالمعادلة الاجتماعية في كتابها المسلم في عالما لاقتصاد، وقد تختلفها العوامل لفي تأثيراتها حسب خصوصيات كل مجتمع، ويمكن أن نجلهتها المتغير اتقيما يلي: (العائلة، المدرسة والجامعة، المجتمع والثقافة السائدة فيه، المؤسسات، ال خبرة المهنية والعمل، المنطقة الجغرافية... الخ)، ويرى **Coiranen 2000** أن نمو وتطور المقاولاتية ينبع من جملة

من العوامل المتداخلة ويعطيا لأهمية الكبر للعوامل التالية: (العائلة، المدرسة أو النظام التعليمي، والبيئة الم حيطه).

-3

العوامل الاقتصادية: نقصد بالعوامل الاقتصادية مختلف الموارد الأولية ويدا عاملة مؤهلة وذات خبرة وكذلك سائلا لإنتاج مصادرات التمويل والحصول علنا المعلومات والمعارف المختلفة، فالعوامل الاقتصادية لا تأتي في المقام الأول وحيثاذا توفرتا لإرادة ووجدتا لإمكانات الشخصية والدوافع القوية يمكن فعلها لمستحيل، لكن هذا لا يعنيا نالع واما لاقتصادية غير مؤثرة، إذ أنها قد تكون عوامل مفتاحية في التوجه نحو المقاول لدا لأفراد وإنشاء مؤسساتهما لخاصة، حيث أن الوسائل والموارد الاقتصادية المتاحة

والقدرة علنا البحث والحصول عليها واستغلالها، تعتبر ميزة للمشروع والمؤسسة ذاتها، ويمكن أن نجملها بالعوامل

لاقتصادية في ما يلي:<sup>1</sup>

\* التمويل.

\* مديان فتاح الأسواق.

<sup>1</sup> حمزة لفكير، المرجع السابق، ص 47.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولانية والولاية ونظم إدارتها

\* توفر فرصا للمقاولة.

\* السياسات الاقتصادية الحكومية.

ثانيا: خصائص ومميزات المقاول:

يتميز المقاول بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يمكن إدراجها فيما يلي:

1- خصائص المقاول: وهي كما يلي:<sup>1</sup>

أ- خصائص الشخصية: وفيه ما يلي:

- الطاقة والحركة فعملية إنشاء المؤسسة تتطلب بذل جهد وتهيئة الوقت الكافي.

- القدرة على احتواء الوقت، من خلال أنصاحا بالفكرة يقوم بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، فلا يمكن تنص ورنجاح المؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

- القدرة على حل مختلف المشاكل: فقد تواجه المقاول عدة عقبات لا بد عليها أن يتجاوزها، كما أن تقبل الفشل تشكل مصادرا لاستغلال فرص جديدة وبالتالي نجاحات مستقبلية.

- قياس المخاطر: يجب على المقاول لمواجهة المخاطر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهد وطويلة وعملائهم ومستمر.

- الثقة بالنفس: تجعل الأعمال المقاول ناجحة، وبالتالي يملك شعور إيجابيا في النجاح في مشروعه، ويكون له إحساس بأنواع المشاكل التي يعمل على وضع حلول لإدارتها.

- التجديد والإبداع، إن استمرارية المؤسسة ودوامها يعتمد على إدخال النوع من التجديد فيها كإلهامها وهذا يتطلب قدرة على التحليل والاستماع.

ب- خصائص السلوكية: وتتمثل اسماء السلوكية للمقاول والنجاح في المهارات التنافسية والمهارات التكاملية حيث:

المهارات التنافسية: وهي المهارات الإنسانية من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين وإدارة المشروع فنحن نعلم أن

<sup>1</sup> المنصور كاسر نصر، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار الحامد، عمان، الأردن، 2000، ص ص 34-36.





## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

نشطة والعملية الإنتاجية والسعي لإيجاد بيئة عمل متعاوية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشك  
لات وتنمية الإبداع وإقامة قنوات اتصال فعالة وهذا المهارات تتوفر الأجواء لتحسين الأداء .

المهارات التكاملية: وهي تنمية المهارات التكاملية بيننا وبين العالمين إذ تصبح الشركة وكأنها خلية عمل متكاملة وتضمننا  
نسانية الأعمال بيننا وبيننا لأقسام.

ج- الخصائص الإدارية: والتي تتمثل في مجموعة من المهارات أهمها:<sup>1</sup>

المهارات الإنسانية: وتمثل المهارات الخاصة بالتعامل مع الإنسان والتركيز على الإنسانية العامل في نظر وفهما للإنسانية  
والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي  
مفيتها استثمار الطاقات خلال البناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني وانعكاس ذلك على الأداء والتميز .

المهارات الفكرية: يتطلب منا المقاول امتلاك مجموعة من المهارات الفكرية الخاصة وامتلاك المعارف والجوانب العلمية  
والتخطيطية والرؤيا لإدارة المشروع والصغيرة وكيفية ارتكازها على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة  
على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف العقلانية.

- المهارات التحليلية: ترتبط المهارات التحليلية مع المهارات الفكرية وتهتم المهارات التحليلية بتفسير

العلاقات بين العوامل المتغيرة المؤثرة على أداء المشروع وتهتم هذه المهارات بتحليل الأسباب وتحديد عناصر القو  
ق والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتحديات التي تواجهها الخارجية، كما تركز هذه المهارات على تحديد السلوكيات الخا  
صة بالمنافسين وتصوراتها المستقبلية.

- المهارات الفنية: وتتمثل بالمهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية.

المهارات التصميمية: للسلع ومعرفة كيفية أداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسينه  
إياه، وكما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة التعامل مع وسائل الاتصال والتكنولوجيا.

2- مميزات المقاول: للمقاول العديد من المميزات نذكر أهمها فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المنصور كاسر نصر، المرجع السابق، ص 36.

<sup>2</sup> ريم لونيبي، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014، ص 54-55.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

- يجب أن يكونوا تقام بنفسه.
  - تكون لها إرادة واضحة فيكون حاز موجد في عمله.
  - 
  - أن يركز على إتمام مهامه بشكل فعال بغرض الوصول إلى النتائج المرغوبة، بحيث يهتم بالتجديد وأخذ المبادرة، البدء بها.
  - أن يتميز بروح المخاطرة والتحديد معاً أخذ به بعين الاعتبار نسبة هذه المخاطرة قبل البدء بها.
  - أن يكون مؤهلاً للقيادة ومستعداً لها، بحيث يتميز بأنه: متصلح جيد، مهتم بالآخرين بتطوير قدراتهم.
  - 
  - أن يكون مبدعاً، مبتكراً، مرناً، ماهراً، يتفاد علب سرعة ويسرع مع التغييرات الحاصلة أن يهتم بالمستقبل بحيث تكون لها القدرة على التنبؤ.<sup>1</sup>
- 3- أنواع المقاولين وتصنيفاتهم:
- لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي المبدع، المخاطر، المدير ولق دقسم MINTZBERG المقاولين إلى أربع مجموعات وهي:<sup>2</sup>
- المقاولين ذوي الإمكانية.
  - الرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع.
  - رياديين فعليين.
  - رياديين ليست عند هم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد.
- وقد قسم بعضهم مثل UC BASARAN المقاولين إلى أنواعاً أخرى مثل: مقاول أصيل، ومقاول مبتدئ، ومقاول لتسلسلياً وتتابعي، ومقاول احتوائياً المقاول لا أصلياً حيوياً هي متعددة كالتي تم تمييزها في مختلف التعاريف المقاول المبتدئ والأول فهو الذي يملكها كاليامشروع واحد، ولكن عند خبرة سابقة في ملكية المشاريع، وإدارتها ونه من شأن هذا المشروع وأحد دورتها وقد يكون مشتركاً لهذا المشروع، والمقاول لتسلسلياً والتتابعي هو المقاول الذي ملك مشروعاً واحداً بعد أن قضت فترة زمنية في مشروع سابق، والمقاول لا احتوائياً هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

<sup>1</sup> ريم لونيبي، المرجع السابق، ص 55.

<sup>2</sup> مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، صص 39-40.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

نلاحظ من التقسيمات وأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزى ذلك باختلاف المنهجيات كبري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر لتصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعها المختلفة واختلاف طبيعة الفرص ونوعها.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: المقاولاتية وإنشاء المؤسسات.

إن عملية إنشاء المؤسسات تتمثل شكلاً من أشكال الأنشطة المقاولاتية المختلفة وتعتبر عملية معقدة وغير متجانسة، تختلف دوافعها من مقاول لآخر فهناك من تتبلور لديها الفكرة عبر الزمن بعد دراسة مختلف البدائل الاحتمالات التي قوموا بتخاذ قرار إنشاء مؤسستها الخاصة، وهناك من ينشئ مؤسستها بالصدفة وبدون القيام بدراسات مسبقة، مثلاً في حالة اكتشاف فرصة مربحة يقوم المقاول باستغلالها، كما أنها من يكون مضطراً لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل وللاندماج في المجتمع،

وإن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن يتم وفق عدة طرق سنقوم بالتطرق لأهمها فيما يلي.<sup>2</sup>

أولاً: إنشاء مؤسسة من عدم.

إن إنشاء مؤسسة من عدم ليس بالأمور الهين، فإطلاق منتجها في السوق أو

قناع المستهلكين يحتاج وقتاً كبيراً، ويزداد هذا الأمر صعوبة منازدياً بدرجة الابتكار في المنتج، وللتغلب على هذه المشكلة، يجب على صاحب المشروع تحديد احتياجات المؤسسة بدقة، وخاصة احتياجاتها المالية. وعملية التنظيم في هذه الحالة تتطلب الكثير من العمل والجهد وتتطلب الكثير من الصلابة والتصميم، بالإضافة إلى ضرورة تحديد المخاطر المحتملة بدقة وعناية.

<sup>1</sup> مجدي عوض مبارك، المرجع السابق، ص 40.

<sup>2</sup> أمال البعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر (واقعا فاق دراسة حالة Cnac ،: Angem ، Ansej لولاية باتنة - محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة) ، رسالة الدكتوراه في علوم التسيير ، شعبة تسيير المنظمات ، جامعة باتنة ، 2017 ، صص 21 -



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ثانيا: إنشاء المؤسسة عن طريق التفريغ.

في هذا الحالة يقوم لأجراء عن طريق الد عمالمقدم لهم من المؤسسة التي يعملون لصالحها بإنشاء مؤسسات  
هما الخاصة والمستقلة، إن هذا الطريقة تسمح للعاملين بإنشاء مؤسساتها الخاصة أو شراء مؤسسة موجودة بشكل  
مستقل عن المؤسسة الأصلية التي غادروها، والتي تقدم لها بالمقابل أشكالاً مختلفة من الد عموالمرافقة وذلك بهدف النقل  
يلمنمخاطر الفشل،

وإن هذا الشكل يعتبر أسهل إذا ما قورن بالشكل السابق، حيث تقوم المؤسسات بإنشاء أجهزة موجهة لحنود عموموظفي  
ها على إنشاء مؤسساتها الخاصة، ويمكن لأجراء السابقين الذين تحولوا إلى المقاولين والنشاط في مختلف المجالات  
تسواء كانت تجارية أو صناعية، معتمدين على المرافقة المقدمة لهم من مؤسساتها السابقة والتمثلة في تقديم الد ع  
مال مالي الضروريلانطلاقاً في النشاط والفنيالتمثل في مختلف الاستشارات التقنية وكما يمكنها أيضاً استغلال شب  
كات التوزيع الخاصة بها، الأمر الذي يقلل من أخطار الفشل التي تواجههم ويبرز منفرد صناعهم، كما تمثل هذا العملي  
ة بالنسبة للمؤسسة الأصلية للمقاول بطريقة للإبداعاً وللنمو تهدف من خلالها إلى اكتشاف نشاطات جديدة قريبة من الد  
شاطرئيسيل للمؤسسة الأصلية وكذلك إنجاز بعض النشاطات الحالية بشكل أفضل.<sup>1</sup>  
ثالثاً: الحصول على امتياز.

إن الامتياز التجاري هو أحد أهم أشكال تأسيس الأعمال التجارية وقد شهد تطوراً كبيراً  
في السنوات الأخيرة، خاصةً وأن حقوق الملكية أصبحت أكثر أهمية في مختلف البلدان ،  
والامتياز التجاري هو نظام تسويقي ينطوي على عقد قانوني يمنح صاحب الترخيص،  
المعروف أيضاً باسم مانح الامتياز، الحق في إدارة المشروع الذي يمتلكه، وفقاً للشروط  
والأحكام والمدة التي يتفق عليها مانح الامتياز لرخصة الامتياز، وبتأسيس المشروع وفقاً لهذا  
النظام يسمح لصاحب المشروع بالاستفادة من الدعم الكبير الذي تقدمه المؤسسة المانحة  
للامتياز مقابل دفع مبلغ معين من

المال، وبهذا الشكل تمثل اتفاقاً بين الامتياز بأشكالها المتعددة سواء كانت الحصول على امتياز توزيع المنتج أو امتياز  
تصنيعها وغيرهما من الأشكال للمقاولين الذين لا يملكون أفكار خاصة بهم، أو  
لذين لا يملكون الإمكانيات الضرورية للابتكار حيث يمكنها إنشاء مؤسسات جديدة  
بالاستفادة من الخبرات المترابطة لدى الأطراف والشركات المانحة للترخيص والتي لها تجربة تنتقل إلى جميع المشاركين  
في نظام الامتياز.

<sup>1</sup> أمال البعيط، المرجع السابق، ص 22.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولالية والولاية ونظم إدارتها

رابعاً: إنشاء الفروع.

فيهذا الحالة يعامل المقاول للصالح المؤسسة قائمة توكللهمشروع وذو طبيعة مقاولالية، الأخطار الشخص  
ية التي يتحملها المقاول فيهذا الحالة جدمحدودة وفيالمقابل يحظ هذا  
الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الممنوحة للإطارات وألمدراء.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمالبعيط، المرجع السابق، ص 22.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

المبحث الثاني: النظام القانوني للولاية ونظم إدارتها.

حاولت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية ترسيخ مبدأ اللامركزية. ويعتبر مبدأ اللامركزية أهم أداة لتحقيق التنمية المحلية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني. ويتجلى ذلك في الصلاحيات الواسعة التي أعطيت للسلطات المحلية الولائية من خلال الإصلاحات الجارية في جميع المجالات والإصلاحات الأخرى الجارية في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد أثرت هذه الإصلاحات على السلطات المحلية كهيئات لا مركزية مكلفة بإدارة المرافق المحلية من أجل تعزيز مشاريع التنمية المحلية، و بناء على هذا المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التنظيم الإداري للولاية.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري الولائي كوسيط للتنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: التنظيم الإداري للولاية.

سنتناول دراسة هذا المطلب بالنظام القانوني للولاية بصفة موجزة، كونه اجماعة محلية لها سلطة الوصاية

الإدارية على البلدية، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف الولاية.

الفرع الثاني: مراحل نشأة الولاية و خصائصها.

الفرع الثالث: التطور التاريخي للولاية.

الفرع الرابع: هيئات الولاية.

الفرع الأول: تعريف الولاية.

تعد الولاية وحدة إدارية منوحد انا الدولة و في نفس الوقت تشخصا من أشخاص القانون و تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون الولاية القديم: "الولاية جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أنظر المادة 01 من الأمر 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن قانونا لولاية، المعدل والمتمم، جرجع 44، 1969.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

وتنشأ الولاية طبقاً للقانون بالنظر لأهميتها ويجدر الذكر أن للولاية أساساً دستورياً إذ أن مختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية فلقد اهتم دستور 1976 بهذا الوحدة الإدارية حينما نص في المادة 36 منه على: "اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية"،<sup>1</sup> ونص دستور 1996 على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"،<sup>2</sup> وخصها القانون 90-09 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلقة بالولاية بتعريف خاص: "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة".<sup>3</sup>

كما أن الإطار الإقليمي للجماعات المحلية يستهدف تحديد الإطار الإقليمي الجديد للولايات طبقاً للمبادئ العامة كزية ويتكون التنظيم الإقليمي الجديد من 48 ولاية.<sup>4</sup>

الفرع الثاني: مراحل نشأة الولاية وخصائصها.

في الفرع سنبين مراحل نشأة الولاية وخصائصها من خلال ما يلي:

أولاً: مراحل نشأة الولاية

وفيها ما يلي:<sup>5</sup>

1-

مرحلة التقرير: وهي مرحلة انعقاد إرادة ونية السلطات العامة القيادة السياسية ممثلة في مجلس الثورة المختصة فيا حدث وإنشاء الولاية وذلك بعد إجراء الدراسات والمناقشات والمدارات اللازمة لاتخاذ قرار إنشاء الولاية.

2- مرحلة التحضير:

وهي تنحصر في إعداد الوسائل القانونية والفنية والبشرية والمادية والإدارية اللازمة والضرورية لمرحلة تنفيذ القرار القانوني وإنشاء الولاية.

3-

مرحلة التنفيذ: والمقصود به ذلك المرحلة الدخول الفعلي في حيز التطبيق، وتحويل مرحلة التقرير إلى العمل وواقعه مطبق

<sup>1</sup> أنظر دستور 1976، جرجج، ع 94، 1976.

<sup>2</sup> أنظر المادة 15 من دستور 1996، جرجج، ع 76، 1996.

<sup>3</sup> أنظر المادة 01 من قانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتعلقة بالولاية، المتمم، جرجج، ع 15، 1990.

<sup>4</sup> أنظر قانون 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، جرجج، ع 06، 1984.

<sup>5</sup> عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ط 03، قالمة، 1990، ص 166.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

، نظراً لأن عملية التنفيذ تتم تاز بصفة الاستمرارية، فهي تحتاج إلى الاهتمام بسائل التنفيذ وبالرقابة والمتابعة المستمرة حتى يتم تحقيق أهداف الولاية.

ثانياً: خصائص الولاية.

تمتاز الولاية كمجموعة إدارية لامركزية إقليمية بمجموعة من الخصائص والمميزات الذاتية نذكر منها:<sup>1</sup>

1-

أن الولاية هي وحدة أو مجموعة إدارية لامركزية إقليمية وجغرافية وليست مجموعة أو وحدة لامركزية فنية أو مصلحة أو مرفقية، فقد وجدت منحها لاستقلال الشخصيات المعنوية ومنحت سطات من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي أساساً وليس على أساس فني أو موضوعي.

2-

تعد الولاية كوحدة ومجموعة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري حلقة وهمزة وصل بين الحاجيات والمصالح والمقتضيات المهنية المتميزة عن مصالح الدولة ككل وبين مصالح المواطنين واحتياجات المصلحة العامة في البلاد،

والولاية جهازها الإداري ونظامها القانوني واختصاصاته العامة تعدو وتعتبر عاملاً فعالاً وحيوياً ووسيلة فنية ونطقية ناجعة في إقامة وتحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين وظائفها اختصاصاتاً لمجموعات الجهوية المهنية البلدية توبيناً عما لسلطات المركزية في الدولة والولاية باعتبارها وسيلة

وعاملاً نسجاً لتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية والإقليمية والمصلحة العامة في الدولة ولذلك كانت الولاية صرة من صور اللامركزية الإدارية المطلقة مثلاً البلدية.

3-

تمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري بأنه أو وضحة لظهوره لنظام لامركزية إدارية النسبية وليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة وذلك لأن أعضاء الهيئة توجهاً تسييرها وإدارتها الميتم اختيارهم وانتقائهم كالمهمل الانتخابي أو إختيار البعض منهم بالانتخاب العام لاقتراعهم أعضاء المجلس الشعبي الولائي، بينما يعين باقي الأعضاء المجلس التنفيذي والولاية من قبل سلطات إدارية مركزية بمرسوم رئاسي، ليدر هذا الهيئة التنفيذية الولائي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أعمار عوايدي، المرجع السابق، ص 167.

<sup>2</sup> أنظر المادة 08 من قانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتعلقة بالولاية، المشار إليه سابقاً.





## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

-4

تتأكد صفة وطبيعة اللامركزية النسبية للولاية في اعتبارها وحدة إدارية مركزية في تحقيق وإنجاز المصالح المحلّة للولاية وإشباع الحاجات المحلية لسكان الولاية، وتشارك كذلك الولاية في أداء الخدمات اللازمة للمصلحة الجهوية لسكان الولاية، فهيبذل كل مستمجد جماعية محلية لامركزية تشكلاً أعمالها امتداداً لأعمال البلدية، وأعمال الدولّة فحسب، بل هي أيضاً دائرة إدارية تمكّن الإدارة المركزية للدولة بكل المعلومات المحلية المطلوبة وفي نفس الوقت تتعكّل عملها الخدمة المواطنين علناً لوجهها لأكمّل المطلوب، في إطار الآفاق التنموية.

الفرع الثالث: التطور التاريخي للولاية.

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين كان قد مر بهما التنظيم الولائي الجزائر هما مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال، وهما كما يلي:

أولاً: مرحلة الاستعمار.

تشهد الدراسات التاريخية على إصرار سلطات الاحتلال الفرنسي على تدمير مباني ومؤسسات الدولة والمجتمع الجزائري. فمنذ عام 1845، تم تقسيم البلاد بشكل تعسفي إلى ثلاث مناطق، وفي ثلاث مناطق أخرى تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق أخرى لإخضاع السكان للنظام الإداري المدني والعسكري الاستعماري حسب تمركز القوات والمعمرين<sup>1</sup>، في هذا الإطار أبدى الأستاذ الدكتور محمّد صغير بعلي جملة من الملاحظات الأساسية حول التنظيم العمالي الولائي تبعاً لأهداف التنظيم الإداري الاستعماري<sup>2</sup>.

ثانياً: مرحلة الاستقلال

بعد الاستقلال بالباشرة السلطة العامة للدولة الجزائرية في اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية لإعادة ترتيب وتنظيم الهيكل التنظيمي للولاية، ففي مرحلة ابتدائية تمّ إحداث لجان جهوية للتدخل في الاقتصاد والاجتم

<sup>1</sup> أنظر ميشال فالولاية، المؤرخ في 26 مارس 1969، جرجال عدد 44 سنة 1969.

<sup>2</sup> محمّد صغير بعلي، كتاب قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم والنشر، عناية، 2004، ص 112.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

اعي "C.D.I.E.S"،<sup>1</sup> تضم ممثلين من المصالح الإدارية وممثلين عن السكان يعينهم المحافظ الذي يتولّى رئاسة اللجنة، ويحتفظ أعضاء اللجنة بالرأي الاستشاري فقط حول ما يقدمها المحافظ من مشاريع قرارات.<sup>2</sup> نشير أن مقصد السلطة العامة من هذا الإجراء التنظيمي هو خلق نوع من التزاور جيبنا التمثيل الإداري مما لا فيش خصا المحافظ الذي يجوز قانونا وفعلا سلطات واختصاصات واسعة لمواجهة الوضعية العامة في البلاد، والتمثلي لالشعب من خلال مشاركتهم في اللجان السابقة الذكر.

بعد الانتخابات البلدية الأولى التي عرفتها الجزائر سنة 1967، تم استبدال اللجنة المذكورة بمجلس

جهوي ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية "A.D.E.S"،<sup>3</sup>

حيث تضمنت تشكيلته جميع رؤساء المج السال شعبية البلدية، بالإضافة إلى ممثل عن الحزب، النقابة والجيش، إذ بذل كبد أكبر سم مؤثر البعد التنموي المحلي من خلال التنوع العضوي في هذا المجلس، رغم هذا التمثيل النوعي لأن هذا المجلس لم يتعد الدور الاستشاري فقط رغم ما يتمتع به رئيس هذا المجلس من سلطات عامة بصفتهم ممثل الدولة علمستو بهيئة الولاية، إذ ينتخب الرئيس من بين رؤساء المج السال شعبية البلدية، ولهم هام في مجال التمتختلفة على قرار التعرف علنا لأماكن الشاغرة، (Biens vacants) إعداد وتنفيذ الميزانية وكذا المحافظة علنا للنظام العام.. الخ.<sup>4</sup>

بقيت هذه الوضعية سائدة إلى حين صدور الأمر 39-69 المؤرخ في 23

ماي 1969 المتضمن لقانون الولاية، الذي يعتبر أساسا للتنظيم التاريخي للولاية في الجزائر، إذ بموجبها تم إنشاء ثلاثة أجهزة أساسية وهي:<sup>5</sup>

1- المجلس الشعبي الولائي: وهي هيئة منتخبة على قرار المجلس الشعبي البلدي.

<sup>1</sup> أنظر الأمر رقم 62-16 المؤرخ في 09 أوت 1962، المتضمن تأسيس لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي علمستو بكل ولاية، جرجج، ع07، 1962.

<sup>2</sup> المحافظ نسبة للمحافظة والعمالة، تسمية أطلقت على الولاية قبل إصلاحها حديثا وقانونها التي تعرفها الجزائر عقب الاستقلال بالأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23-05-1969 جرجج ع44، 1969.

<sup>3</sup> أنظر الأمر رقم 67-222 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967، المتضمن تأسيس علمستو بكل ولاية مجلسا اقتصاديا واجتماعيا، جرجج، ع89، 1967.

<sup>4</sup> أصبحت الأماكن الشاغرة تسمى محليا أملاك الدولة بمقتضى الأمر 66-102 المؤرخ 06-05-1966 جرجج ع36، 1966، بعد الأملاك الوطنية.

<sup>5</sup> أنظر المادة 3 من الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم. جرجج، ع44، 1969 المعدل والمتمم، بالقانون رقم 81-02 المؤرخ في 24 فيفري 1981.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

-2

المجلس للتنفيذ للولاية: يتأسس هو الولاية، ويتشكل من مدير مسؤول ويمصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام انشا طفيا إقليم الولاية.

3- الوالي: وهو حائز سلطة الدولة في الولاية ومندوب الحكومة، يعين من طرف رئيس الدولة بموجب مرسوم رئاسي.

اعتبر دستور 1976 هذا الوحدة الإدارية للولاية

بنصه في المادة 36 منه علما اعتبارها هيئة إدارية، إلا أن تغير المعطيات السياسية والاقتصادية، خاصة بعد المؤت مر الارب لل حزب سنة 1979، أدبالتعدديأحكام القانون الولا ئيمنا حيتنا أساسيتين، نبينهما علما لنحو التالي:  
أ-

توسيع صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي للولاية في العديد من الميادين، حيث أصبح للمجلس "وظيفة رقابية" ، علمستوبإقليم الولاية تجسيد الأحكام دستور 1976، لتعزيز آلية الرقابة الشعبية.  
ب- تدعيم وتأكيذ الطابع السياسي لهذا الهيئة منحيثما يلي:

\*

تشكيلها: حيثتشرطالنصوص الأساسية للحزب فيظن نظاما لأحادية الحزبية حالة الانخراط والانضمام للحزب بالنسبة لكل مترشح لعضوية هذا المجلس بسوبا قيا للمجلس المنتخبة.

\*

تسييرها: وذلك من خلال تأسيس هيئة مشتركة بين الجهاز السياسي محافظة الحزب والجهاز الإداري علمستوبالولاية هو مجلس التنسيق الولائي.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: هيئات الولاية.

تبعالما تضمنه قانون الولاية،<sup>2</sup> أن الولاية تقوم على هيئتين أساسيتين، أولها المجلس الشعبي الولائي، وثانيها الوالي، يساعده هذا الأخير في مهامها أجهزة وهي كالاتي لإدارة العامة للولاية ومنها الأمانة العامة للولاية، المفتشية العامة للولاية، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة ،  
طببقالما تضمنها المرسوم للتنفيذ المشار إليه في الهامش،<sup>3</sup> و سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> عبدالرحمن عزوي، المجلس للتنسيق الولائي، مذكرة ماجستير، جامعة بكنون، الجزائر، 1983، ص 45.

<sup>2</sup> أنظر المادة 8 من الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>3</sup> أنظر المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994، المحدد لأجهزة وهي كالاتي لإدارة العامة للولاية، جرجج، ع 48، 1994.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

أولاً : الجلسا لشعبيا لولائي.

سننظر قالي هذا الهيئة من حيث التشكيل، التسيير، والصلاحيات المخولة له ، فيما يخص تشكيلا للمج لسا لشعبيا لولائي، واستناد للقواعد القانونية المتعلقة بتكوينه، فالمج لسا لمنتخبها لإطار الذي يعبر فيها الشعب عن إرادته، ويراقب عملا لسلطات العمومية،<sup>1</sup> كما أنه يمثل: "قاعدة اللامركزية ومكان مشا ركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"،<sup>2</sup> وهو جهاز مدولة علم مستويا لولاية ويعتبر أسلوبا لأمثال للقيادة لجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكانا لإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونهم مورعاية صالحهم، من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات علم مستويا لولاية،<sup>3</sup> وفيه ما يلي:

أ-

تشكيلته: يتكونا للمج لسا لمنتخبين الذين تم اختيارهم من قبل سكانا لولاية من بين مجموع المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب والمترشحين الأحرار، وعليه فإننا للمج لسا لمنتخبين، ويكون عدد مقاعد حسب ما تضمنها قانونا لانتخابات،<sup>4</sup> وطبقا للعدد السكاني المعلن عن رسميا.<sup>5</sup>

ب-

تسييره: يرأسا للمج لسا لشعبيا لولائي رئيسا ينيخب من بيننا لأعضاء الفائزين في العملية الانتخابية وذلك با اعتماد أسل وبالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة في الدور الأول، وإذا لم يحصل أي مترشح علنا لأغلبية المطلقة في الدور الأول، جربا لانتخاب في دورة ثانية يكتفي به بالأغلبية النسبية، وفي حالة تساويا لأصوات تنسدر رئاسة للمج لسا لكبر المت رشحين سنا، وتكونا لرئاسة الكاملة للفترة الانتخابية أي 05 سنوات.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> أنظر المادة 14 ف2، دستور 1996، جرجج، 76، 1996.

<sup>2</sup> أنظر المادة 16، دستور 1996، المشار إليه سابقا.

<sup>3</sup> أكد الميثاق الوطني علنا أهمية المجالا لشعبية الولاية، باعتبارها قاعدة أساسية للتنمية الوطنية جرجج المؤرخة في 16 فيفري 1986، ع07، 1986.

<sup>4</sup> أنظر المادة 99 من الأمر 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997، المتضمنا لقانونا لعضويا لمنتخبين نظاما لانتخابات، جرجج، ع12، 1997، المعدل والمتمم بموجب القانونا لعضوي رقم 04-01 المؤرخ في 7 فبراير 2004، جرجج، ع14، 2004.

<sup>5</sup> أنظر جرجج، ع 49، 1997.

<sup>6</sup> أنظر المادة 25 من قانونا لولاية، جرجج، ع15، 1990.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ج-

الاختصاص: يعمل المجلس الشعبي للولاية وفق نظام ادخلي حسب قانون الولاية،<sup>1</sup> يعقد دورات عادية ودورات استثنائية، بالنسبة للدورات العادية يعقد المجلس أربعة دورات في السنة مدة الواحدة 15 يوما يمكن تمديد ها إلى 07 أيام بقرار من أغلبية أعضائه.

وقد نص قانون الولاية على ضرورة إجرائها فينتوار ي محددة، والإعداد تباطلة، وهيا شهر مارس، جوان، سبتمبر وديسمبر من كل سنة.<sup>2</sup>

ويمكن للمجلس الشعبي للولاية أن يعقد دورة استثنائية بطلب من رئيسها أو ثلثاً عضائها وبطلب من الوالي.<sup>3</sup> نظام عقد جلسات المجلس الشعبي للولاية يختلف عما مرن بنا في نظام عقد جلسات المجلس الشعبي للبلديات من حيث فتح ديدتاريخ الجلسات ومدتها.

لقد خول قانون الولاية للمجلس الشعبي للولاية لائتشكيلجان متخصص لدراسة المسائل التي تهالولاية، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، خاصة في المجال التالتالية على غرار اللجنة الاقتصادية والمالية، لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز واللجنة الاجتماعية والثقافية.<sup>4</sup>

في إطار عملها هذا اللجان، ونظر الخصوصية عمل اللجنة السكنولاسيما فيما يتعلق بالتنمية المحلية في شطرها الخاص بالعقار، يقوم المجلس الشعبي للولاية بتنفيذ المجال العلنا لخصوصا بالمساهمة في إنشاء المؤسسات وتوشركا التبناء العقاري طبقا للتشريعال معمول بها لاسيما قانونا لتوجيه العقار رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990،<sup>5</sup> والذي يوجب هتما سناد الحقيبة العقارية للوكالات العقارية عبر ولايات إقليم الجمهورية وفق مرسسوم تنفيذي، ذلك لتفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في استقبال لبرامج التنمية المحلية عبر الولاية والبلديات.

إن نظرة فاحصة لاختصاصات وصلحاحيات المجلس الشعبي للولاية، تسمح بإبداء الملاحظات الأساسية الـتالية:

<sup>1</sup> أنظر المادة 10 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>2</sup> أنظر المادة 11 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>3</sup> أنظر المادة 13 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>4</sup> أنظر المادة 77 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>5</sup> قانونا لتوجيه العقار رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، جرج، ع 49، 1990.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

- يمكن للمجلس أن يتداول قضايا قضائية تهمل الولاية، وتتصلباً حدداً بالمجال السابق، باقتراح من 3/1 أعضاء المجلس والرئيس أو الوالي كما تشير إليها المادة 55 من قانون الولاية.

- يشكل المجلس للشعب الولاية هيئة اتصال بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، ذلك أن المادة 56 من قانون الولاية تنص على ما يلي: "يقدم المجلس للشعب الولاية آراءه التي تقتضيها القوانين والتنظيمات، كما يمكنه زيادة عدد أعضائه عندما لا تقبل اقتراحات أو الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية والتبشير سلها الوالي للوزير المخ تصمرفقة برأيها جلاً قصاه 30 يوماً".<sup>1</sup>

- يتميز تدخل الولاية بالطابع المكمل للوظيفة البلدية التنموية، ذلك أن العديد من أحكام قانون الولاية المتعلقة باختصاصات المجلس للشعب الولاية تنص على أنها لا تندخل هذا الأخير في حالة تجاوز النشاط للإطار الإقليمي البلدية أو لقدراتها،<sup>2</sup> كما أنها أنتدختتسيقاً وتشاوراً مع البلديات وأحتد عمها للتنمية.<sup>3</sup> ثانياً: تعيين الوالي وصلاحياته.

يعتبر الوالي سلطة إدارية وسلطة سياسية في نفس الوقت، ويستخلص من النصوص القانونية بأنه يشكل السلسلة الأساسية في الولاية، وعلى هذا الأساس يتمتع بصلاحيات هامة جداً، تتمثل في كونها منجهة ممثلة للدولة ومنجهة أخرى ممثلة للولاية،<sup>4</sup> وفيه ما يلي:

1- التعيين وانتهاء المهام: طبقاً للمرسوم والرئيس رقم 89-44 الصادر في 10-04-1989 وغيره من النصوص لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 90-25 المؤرخ في 25-07-1990 المتعلقة بتعيين الوالي والوظائف العليا في الإدارة المحلية، ينعقد الاختصاص بتعيين الوالي للرئيس الجمهورية بموجب مرسوم من رئيسي اتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية، وهذا ما تخولها المادة 78 من الدستور 1996،<sup>5</sup> المعدل سنة 2008،

<sup>1</sup> أنظر المادة 56 من قانون الولاية، المشار إليه سابقاً.

<sup>2</sup> أنظر المادتين 76-77 من قانون الولاية، المشار إليه سابقاً.

<sup>3</sup> أنظر المادتين 59-75-77-78-79-80-82 من قانون الولاية، المشار إليه سابقاً.

<sup>4</sup> ناصر لباد، القانون الإداري، التنظيم الإداري، مطبعة قالم، عناية، 2001، ص 118.

<sup>5</sup> أنظر جرجج، ع 76، 1996.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ولا يوجد حاليا نص قانوني يبين ويحدد الشروط الموضوعية والمعايير التي يتم بموجبها تعيين الولاية،<sup>1</sup> ذلك أن الطبيعة المزدوجة لمهمة الولاية الإدارية وسياسية تجعل عملية وضع قانونا أساسيا لها من الأمور المعقدة.

أما فيما يخص انتهاء مهام مهفيتها بمطابقا لعدة تازيا لأشكال بموجب مرسوم رئاسي وبإجراء اتنفسها الم تبعة لتعيينه.<sup>2</sup>

-2-

الصلاحيات: بالنظر إلى الطبيعة القانونية المزدوجة لمركز الولاية فإن هذا لكي يتم تعبلا لزدواجية في الاختصاص حيث يتم تبسطا تبصفتها هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما يمارس سلطات أخرى باعتبارهم مثلا للدولة ، وفيه ما يلي:

أ- الولاية هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، في هذا الحالة يمارس الولاية الصلاحيات الأساسية التالية:

-

تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي، وذلك عن طريق إقاصد اقرار الولاية باعتبارها جهاز تنفيذي بعد أن تصادق عليها ال مداولات هيئة مداولة المجلس الشعبي الولائي.

-

القانونيلز مالواليا نيطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا وخلال الافتترات الفاصلة بينا الدور اتعل حاله تنفيذ المداولات و لك بموجب تقرير يقدمه ويعرضه على المجلس الشعبي الولائي ويمكن أن ينتج عن مناقشتها هدف إعلانة بالسلطة الوصي ة الوزارة.

-

مهمة تمثيلا لولاية مسندة قانونا إلى الوالي، وليس لرئيس المجلس الشعبي الولائي، ومن ثم فهو يمثل الولاية في جميعا عما للحياة المدنية والإدارية للولاية طبقا للتشريع المعمول به، كما يمثل الولاية أمام القضاء سواء كانت مد عية أو مدعى عليها،<sup>3</sup> باستثناء الحالة الواردة في المادة 54 من قانون الولاية والتميفادها أنها لا يمكن لرئيس المجلس الشعبي الولائي باسم الولاية أن يطلع على الجهة القضائية المختصة في كل قرار صادر من وزير الداخلية يثبت بطلان أي مداولة، أو إعلان إلغاءها أو يرفض المصادقة وهو ما ذهب إليه مضمينا نص المادة 87 من قانون الولاية.

<sup>1</sup> أنظر المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 90-230، المؤرخ في 25 جويلية 1990

، المحدد لأحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، جرجج، ع 41، 1990.

<sup>2</sup> محمد صغير علي، قانون الإدارة المحلية الجزائر، دار العلوم والنشر، د ب ن، 2004، ص 12.

<sup>3</sup> أنظر المادتين 54-87 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

- يمارس والي السلطة الرئاسية علموظفيا لولاية.<sup>1</sup>

ب- الوالي يمثل الدولة

:

نظر السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها الوالي والمسندة إليها باعتبار ممثل الدولة في إقليم الولاية، فهو بذلك يجس صورة حقيقية لعدم التركيز الإداري وتمثلاً لها لاختصاصات فيما يلي:

-

يتمتع والي بالعدد من سلطات الضبط الإداري بالشرطة الإدارية،<sup>2</sup> كما نصقانوننا لإجراء اتالجزائية أيضا على سلطات الولاية في مجال الضبط القضائي،<sup>3</sup> مع إحاطتها بجملة من القيود.<sup>4</sup>

-

عدم علمها بالسلطة القضائية قد أخطر تبوقوع جريمة، وحتنفيذها حاله، فإن سلطة الوالي مقيدة من حيث الزمان، ذلك أنه يجب على والي أن يبلغوكيال لجمهورية خلال المدة أقصاها **48** ساعة متخليلها لكون جميعا لإجراء اتالسلطة القضائية المختصة. **ثالثا: الرقابة على الولاية.**

كون الولاية هيئة إدارية في التنظيم الإداري الجزائري، فهيتخضع للمختلف أنواع الرقابة الإدارية علنا أئها الإداري لمرقابة مباحترامها المبدأ المشروعية وسيادة القانون، ذلك أن دستور **1976** كرس هذا الآلية للنج انبالرقابة التنفيذية، التشريعية، القضائية،<sup>5</sup> فإن دستور **1996** المعد لسنة **2008** قد خصص فعلا لهذا الوظيفية **159** فة المواد من

إلى **170** إذ تمثلاً هم صور الرقابة على إدارة العامة في مظهرين، الرقابة الخارجية والتمثلة في الرقابة السياسية، الرقابة القضائية والرقابة التشريعية

ولكن نوع من هذا الرقابة تالية مراقبة تختص به،<sup>6</sup> وعليه سنتطرق هنا إلى الرقابة الإدارية المطبقة خاصة على المجلس الشعبي الولائي بالنسبة: لأعضائه، أعماله ومداولته وكذا باعتبارها إحدى هيئات الولاية وتعد هذا الرقابة داخلي

<sup>1</sup> أنظر المادة 156 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>2</sup> أنظر المادة 96 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>3</sup> أنظر الأمر 66-165 المؤرخ في 08-06-1966، المتضمن قانونا لإجراء اتالجزائية، جرجج، ع49، 1966، المعدل والمتمم.

<sup>4</sup> أنظر المادة 28 من الأمر 66-165 المؤرخ في 08-06-1966، المتضمن قانونا لإجراء اتالجزائية، المشار إليه سابقا.

<sup>5</sup> أنظر المادة 97-02 من دستور 1976، جرجج، ع94، 1976.

<sup>6</sup> محمصغير يعلي، قانونا لإدارة المحلية الجزائر، المرجع السابق، ص14.





## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

106

ة، بالنسبة لإدارة الولاية فهي تخضع لأحكام المادة

من قانون الولاية: "للولاية إدارة توضع تحت إدارة المحلية للولايات وتكلف تنفيذ مداولات المجلس الشعبي للولاية".<sup>1</sup>

1- الرقابة علناً أعضاء المجلس الشعبي الولائي:

تمارس جهة الوصاية الإدارة المركزية رقابتها علناً أعضاء المجلس الشعبي الولائي، منحياً إمكانية توقيفهم أو إيقافهم أو إقصائهم بموجب مداولات المجلس الشعبي الولائي، وفيه ما يلي:<sup>2</sup>

أ-

التوقيف: تنص المادة 41 من قانون الولاية على ما يلي: "إذا تعرض عضو منتخب لمتابعة جزائية لا تسمح له بمتابعته ممارسة مهامه قانوناً، يمكن توقيفه، حيثما لإعلان توقيفه بقرار معلني صدرها السيد وزير الداخلية حتى صدور قرار الجهة القضائية المختصة"، وبناء عليها فيشترط لصحة قرار التوقيف أن يقوم معلناً لركائز التالية:

\*

السبب: يرجع سبب توقيف العضو المنتخب للمجلس الشعبي الولائي للحالة القانونية وحيدة قد يوجد فيها ذلك العضو أولاً وهي المتابعة الجزائية التي لا تسمح له بممارسة مهامه قانونياً، ضماناً وحماية له كممثل للإدارة الشعبية.

\* الاختصاص: يعود إعلان قرار توقيف العضو الوزير الداخلية، كجهة وصاية.

\*

المحل: يتمثل موضوع محل قرار التوقيف في تعطيل ممارسة العضو المنتخب للمجلس الشعبي الولائي تعلقها لفترة معينة ومحدودة، تبدأ من تاريخ صدور قرار التوقيف الصادر عن السيد وزير الداخلية إلى غاية تاريخ القرار النهائي الصا در من الجهة القضائية الجنائية المختصة.

\* الشكليات الإجرائية: لم يشر قانون الولاية إلى الشكليات الإجرائية، إلا أنها أمر يقتضي عملياً اتباع إجراءات إدارية وقضائية من طرف مصالح الولاية والجهات القضائية، ذلك أنه يجب إقرار التوقيف في شكل قرار وزير مكتوب بمستوفي الشروط التكميلية والإجرائية.

\* الهدف: يسع قرار التوقيف بالحفاظ على نزاهة ومصداقية التمثيل الشعبي.

ب-

الإقالة: بالرجوع إلى النص المادة 40 من قانون الولاية لا سيما الفقرة الأولى منها، نجد أنه اتضحت عملية الإقالة بشكل

<sup>1</sup> أنظر المادة 106 من قانون الولاية، المشار إليه سابقاً.

<sup>2</sup> محمد صغير بيلي، كتاب قانون الإدارة المحلية الجزائرية، المرجع السابق، ص 132-133.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

منأشكالالرقابةبقولها: "يعدكعضوفياالمجالسالشعبيةالولائيةيجدنفسهحتطائلةعدمقابليةالانتخابأو فيحالةالتنافي".

منصوصعليهاقانونا،مستقيلا،فورابموجبمداولةمنالمجالسالشعبيةالولائية،غيرأنهوتبعالفقرةالثانيةمنذاتالمادةبقولها: "يقومرئيسالمجالسالشعبيةالولائيةعلنافوربإعلامالواليبذلك،وفيحالةتقصيرهوبعد إعدارهمنالوالي،يلقوزيرالداخليةبحكمالقانونعنهذاالاستقالةبقرار".<sup>1</sup>

منخلالمقارنتنابينقانونالولايةالقديمسنة1969وقانونالولايةالمعمولبهحاليتضحاألمشرعفيال قانونالحاليقدأوردالحالتينالسابقتينوفياالمقابلالقانونالسابقتمضمناهماوأدرجهالآخربوهيحالةإقالةالعضو عندورتيتمتعاقبتينمنذوراتالمجالسدونعذرمشروعومقبولمنالمجالس

### ج-الإقصاء

هذهالوضعيةتناولهاقانونالولايةالمعمولبهفيالفصلالثانيمنه،المتعلقبالوضعيةالقانونيةللمنتخب، حيثأنهفيحالةالإدانةالجزائيةللعضوالمنتخب،يتعينعلناالمجالسالشعبيةالولائيةبإثباتعمليةاستخلافهوبموجب داولة،ويطلعرئيسالمجالسالشعبيةالولائيةعلنذلك،فإذاكانالإقصاءهوامتدادلضماننزاهةالعملالانتخابيحت بولوكسبالمترشحالعضويةفيالمجالسالشعبيةالولائية،إلأنالعضيرغيرذلك،فهيعتبرونهاإعدامالتعددية الحزبية،والتييتصور

فيهاأنهذهالعضوالمقصدهوالوحيدالممثلالحزبفياالمجالسالشعبيةالولائية،ومنثمفهوكمابيدوأجراءخطيركو نهيعدفصلانهأثيامنالحياتةالنيابيةعلنالمرتبالمحلي.<sup>2</sup>

مايلاحظهوأنهزمخاطرةالإجراءاتكماذكرنا،إلأنأحكامقانونالولايةجاءتمختصرةومقتضبةبلش حية،ذلكأنقانونالولايةالحاليميعالجهذاالشكلنالرقابةبشكلصريح،وإنمايمكنالقولأنناستنتجالحديثعن هذاالإجراءمنخلالمادة42منقانونالولايةالتياأحالتناإلالمادة38مننفسالقانون،حيثجاءفيناالمادة 42: "تطبقأحكامالمادة38المذكورةأعلاهعلكممنتخبترضاإدانةجزائيةتسلبهاأهليةالانتخاب".

-2

الرقابةعلنالاعمال: سبقوأشرناإلأنالمجالسالشعبيةالولائيةوهيئةمنهياتالولاية،لهصفةالتداوليينأعضائه

<sup>1</sup> أنظر المادة 40 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>2</sup> أنظر المادتين 38-40 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

، يخضع لنظام مدور اتعادية لعقد اجتماعاتها مأمناً غلبية الأعضاء أو بطلبنا الوالي مع إمكانية عقد دورة استثنائية،<sup>1</sup> إلا أن أعمالها تخرج عن نطاق الرقابة الإدارية والتتبع الصور التالية:

أ-

التصديق: كقاعدة عامة وتطبيقاً لنص المادة 49 من قانون الولاية، فإن مدارات المجمع لسال شعبي الولاية هي واجب التتبع بقية منظر فالوالي يمتناستكملنا الشروط والشكلية التبليغ، النشر، الآجال، إلا ما استثنى بنص على غرار بعض الحالات لأهميتها البالغة والتي تتطلب مراقبة دقيقة نظر خصوصيتها المالية والحسابية وكذلك الحالات المتعلقة بالنظاما لعامو التي تقتضي وجوب تنفيذها الموافقة والتصديق الصريح منظر فالسلطة المختصة وهي المدارات التي تتعلق بـ:

2:

- الميزانيات والحسابات.

- إنشاء وإحداث مصالح حومرا فعمومية ولائية.

- أو بأى موضوع آخر تنصأ حكما للتشريع المعمول به لضرورة التصديق الصريح.

ب-

الإلغاء: ينعقد الاختصاص بإلغاء مدارات المجمع لسال شعبي الولاية للوزير الداخلية وذلك بموجب قرار مسبباً ما يبطل لانه احالة البطلانا المطلق والتينصتعلحالاته افيقانون الولاية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني، مثلما تم التداول عليه خارج اختصاص المجمع لسال شعبي الولاية والتداول للحالات المخالفة للقانونا لتشريع، الدستور والتنظيم ،  
وحالة مخالفتها للشكل والإجراءات.<sup>3</sup>

ج-

الطول: إنتمت لجماعات المحلية الولاية بالاستقلال للإداريو المالي يعفيها حالتها عصها علنا لقيامها بالمهامال منوطه اوضمان سير المرفق العامومصالح الشعب بالولاية، فلقد أجاز المشرع لجهة الوصية أن، تحل محلها لم

<sup>1</sup> أنظر المادة 13 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>2</sup> أنظر المادة 50 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.

<sup>3</sup> أنظر المادة 51 من قانون الولاية، المشار إليه سابقا.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ج السال شعبية الممتعة أو المهمة لواجباته او هو ما نصت عليها المواد 141 إلى 146 من قانون الولاية 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990.<sup>1</sup>

فحسب المادة 141 من القانون السابق الذكر: "يمكن للسلطة المكلفة بضبط ميزانية الولاية أن تسجل انقفا تال إجبارية التيلميصوت عليها المجلس الشعبي الولاية لاني ميزانية الولاية طبقا للتشريع عاتال سارية المفعول".

2

أما المادة 146 منذ اتال قانون عالج التدا بير الالزمة لامتصاص عجز ميزانية الولاية من طرف رئيس المجلس لشعبيا لولايو في حالة عدم قيامه بذلك لتحقيق توازن الميزانية يتولوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية أخذ التدابي رالالزمة لتحديد العجز المالي واعطاءها أيا لولاية الإذن بالزالة العجز لسنتين مالتين وأكثر.<sup>3</sup>

**المطلب الثاني: التنظيم الإداري الولاية كوسيط للتنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيه.**

في هذا المطلب سنبين التنظيم الإداري الولاية كوسيط للتنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيه من خلال تناول فيه فرعين:

الفرع الأول: التنظيم الإداري الولاية كوسيط للتنمية المحلية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري الولاية والتنمية المحلية.

الفرع الأول: التنظيم الإداري الولاية كوسيط للتنمية المحلية.

<sup>1</sup> أنظر المواد 141 إلى 146 من قانون الولاية 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتضمن قانون الولاية، ج ر ج، ع 15، 1990.

<sup>2</sup> أنظر المادة 141 من الأمر 69-38 المؤرخ في 28 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، المتمم، ج ر ج، ع 44.

<sup>3</sup> أنظر المادة 146 من الأمر 69-38 المؤرخ في 28 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، المشار إليه سابقا.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

في هذا الفرع سنبين التنظيم الإداري الولائي كوسيط للتنمية المحلية من خلال ما يلي:

أولاً: التنظيم الإداري الولائي بين المركزية واللامركزية ومكانة التنمية بينهما.

لأنريد عرض مختلف مراحل تطور التنظيم الإداري،<sup>1</sup> ولكن من منطلق قواعد بناء الدولة نجد أن التنظيم الإداري يأخذ مظهرينهما المركزية واللامركزية ونحاول إبراز دورهما في التنمية المحلية وذلك وفق ما يلي:<sup>2</sup>

### 1- المركزية الإدارية والتنمية المحلية

تعتبر بمفهومها العام مركز السلطة في هيئة رئيسية سواء كانت هذه الهيئة على شكل فرد أو لجنة أو هيئة أو مجلس، وذلك لتوحيد كل السلطات واتخاذ القرار تبيناً أيدي سلطة مركزية في الدولة، وعادة ما تأخذ الدولة بطابع التنظيم المركزي في ثلاث مجالات:

أ-

المركزية السياسية: وفيها تكون الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية في يد الحكومة المركزية لسلطة سياسيية موحدة.

ب-

المركزية الاقتصادية: العهد قريبيكانت تعرفها الجزائر، قبل الانفتاح على اقتصادي، ونعني به اقيام السلطات المركزية في الدولة بتوجيهها لاقتصاد والتخطيط الكلي لمستوى الوطن.

ج-

المركزية الإدارية: تتلخص في حصر النشاط الإداري بيد الحكومة المركزية، فهيوحد ما التيتملك البتالنها ئيفيشؤو نالإدارة، معوجود علاقاتتبعيةرئاسيةبينأعضاء السلطة المركزية، حيثيترتبعليها مايلي:

\*

حصر الوظيفة الإدارية: يقصد بذلك أن يكون للسلطة المركزية لوحد ما الاختصاص الفني وسلطة إصدار القرار وسلطة التعيين في مجال الإدارة والمرافق العامة، سواء أقامت بهياً معنطريقاً حدالأعضاء التابعين لها تبعيةرئاسية، وفيكلتا الحالتين، يعد العمال الإداري صادرا عن الحكومة المركزية، وبالتالي لا يوجد للجماعات الإقليمية نظامان

<sup>1</sup> ناصر لباد، التنظيم الإداري، ج01، ط02، قالمة، الجزائر، 2001، ص61.

<sup>2</sup> شيخ سعدي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية

السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة جيلاليليا بس، سيديلعباس، 2007، ص ص58-59.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ونيمستقل، وحتبانوجودفهيلاتتمتعبالشخصية المعنوية، وتخضع هيئاته أو سلطاته اخضوعا شبهمطلقلس لطة المركزية، هذا النظام هجر في غالبية دول العالم.

\*

الترجاءالرئاسي: تنحدر عنسلطة الحكومة المركزية في ممارسة إطار وظيفتها الإدارية وبشكله رسمي، وحدات إدارية محلية أخرى، منتشرة في إقليم الدولة ولها صفة التبعية الرئاسية للوزارات المختلفة بالعاصمة، فلها الأخيرة سلطة التوجيه المسبق، وسلطة التعقيب اللاحق لعملاً عما للمرؤوسين، ومنأهم تطبيقاتها الأخيرة هو سلطة إلغاء التصرفات، أو سحبها أو تعديلها أو الحلول محل الإدارات المختلفة، إذا أهملت أداء واجباته الإدارية. المركزية الإدارية هي الآخرى تتخذ صورتان، إحداهم المركزية المطلقة، وترتكز سلطة التنفيذ للأمر بيد الوزارات المركزية بالعاصمة، ولا توجد لها تطبيقاتاً إلا في الدول الصغيرة مثل الفاتيكان، لقلته نسبة سكانه، أما الثانية فيطلق عليها عدم التركيز الإداري.

2- اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية: تعرف اللامركزية بأنها طريقة

منظر فلتنظيم الإداري داخل الدولة الموحدة، تتضمن توزيع السلطة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة، تباشر اختصاصها في هذا المجال إلا أنها بعض الأحيان المحلية تحت رقابة السلطة المركزية وتقوم باللامركزية علماً سنذكرها علماً النحو التالي:<sup>1</sup>

أ- وجود مصالح محلية متميزة.

ب- التمتع بالشخصية المعنوية.

ج- الاستقلال المالي.

د- وجود رقابة عليها هيئات محلية من قبل السلطة المركزية.

3- عدم التركيز الإداري والتنمية المحلية :

لمتعد صورة المركزية مقبولة في الوقت الحاضر، لأنواعها السلطة المركزية رئيساً للدولة، الوزراء، تعددت وتنوعت، ولهذا الميعدهؤلاء بإمكانه ما القيام بك صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بشؤون الدولة، فقامت السلطة المركزية وعين تعلياً المستوي المحلي موظفين لها، فالواليومدير والمجالس التنفيذية الولائي.

<sup>1</sup> ناصر لباد، التنظيم الإداري، المرجع السابق، ص 62.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ورئيس الدائرة يعملون باسم الدولة، أي أنه يمثلون أجهزة عدم التركيز، فهم يتخذون القرارات باسم الوزراء في عدد منا لقضايا، ولا يكون عدم التركيز أكبر منا يعطي هؤلاء اختصاصات أكثر، إلا أنهم هم زادتها لاختصاصات فإن ذلك كلا يتحول إلى ما يسمى باللامركزية.<sup>1</sup>

ثانياً: الإدارة الولائية أسلوب للتنظيم الإداري الولائي ودورها في التنمية المحلية.

إذا كانت الإدارة بصفة عامة، هي الصورة المعبرة عن تقدم الدولة أو تخلفها، وهيتستمد قوته وصلابتها من قوة وصلابة الدولة، فإننا لإدارة المحلية هي مجال التزواج والتنظيم المركزي واللامركزية من جهة، ومن جهة أخرى يفضاء يلبت قي فيه عمال الموظف لإداري والمواطن لتحقيق التنمية المحلية، وعليه سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

1- مديرية التنظيم والشؤون العامة (DRAG) : حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 95-06-265 المؤرخ في

1995 يحدد صلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية، وقواعد تنظيمها وعمالها، تتمثل وصلابة حة التقنيين والشؤون العامة في تنفيذ كالاتدبير التي تضمنت تطبيق التنظيم العام واحترامها كما تقوم بعمل من شأنها أني قدم عما إسنادها يمكن المصالح المشتركة في الولاية والبلدية من السير سيراً منتظماً ، وتتكون هذه المديرية من مصالح تديرها بعمصالح، وتضم كالمصلحة ثلاثة مكاتب لعلنا لأكثر، ويسيرها مدير يعين بموجب مرسوم رئاسي.

وتكفم مصالح التقنيين والشؤون العامة علنا لخصوص بما يأتي:<sup>2</sup>

أ- تسهر علنا تطبيق التقنيين العام واحترامه.

ب- تضمن مراقبة شرعية التدبير التنظيمية التي تقر علنا المستويات المحلي.

ج-

تنظم بالاتصال مع الأجهزة والهيئات المعنية، العمليات الانتخابية، وتتولى التسيير الإداري للمنتخبين البلديين والولايتين.

د- تسهر علنا تبليغ القرارات الإدارية الولائية.

هـ- تطبيق التنظيم المتعلقة بتقلد الأشخاص.

<sup>1</sup> شيخ سعدي، المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> أنظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06-09-1995،

يحدد صلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية، جرجج، ع 50، 1995.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

و - تدرس نماذج الدول والولايات وتمتادتها.

ن - تسهر على قيام البلديات بنشر القرارات التي يجب إقرارها.

ي - تتخذ إجراء اتل تسخير ونزع الملكية.

2- مديرية الإدارة المحلية بالولاية (DAL): تتكون من مناصب احتيا إلى أربعة

مصالح وتضم كل مصلحة ثلاثة مكاتب علنا لأكثرها لأخر يسيرها مدير يعين بموجب مرسوم رئاسي بعد أن كان يعين

بموجب مرسوم تنفيذي 90-127 المؤرخ 15-05-

1990 الذي يضبط كيفية اتل تعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة "وظائف علنا".

تتكلف هال مديرية علنا لخصوص بما يأتي:<sup>1</sup>

أ-

تعد مصالحا لأخر بالمعنية ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في الولاية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.

ب- تدرس وتقرر حوتضع كيفية اتل تسيير المستخدم منا المعين بلدا بالمصالح المشتركة في الولاية والبلدية.

ج- تدرس وتطور كعملية اتل تحسين مستوى المستخدم منو تكوينهم.

د- تجمع كلالوثائق الضرورية لسير مصالحا البلديات سير منتظما وتحللها وتوزعها.

هـ- تقوم بكل دراسة وتحليل يمكن الولاية والبلديات تمتد عمواردها المالية وتحسينها.

و- تدرس الميزانيات والحسابات الإدارية في البلديات والمؤسسات العمومية وتوافق عليها.

3- الأمانة العامة للولاية :

تنظمها كالكاتب العامة في الولاية وفي مصلحة واحدة أو مناصب احتيا ثنتين أو في ثلاث مصالح، تضم كل واحدة منه

اثلاثة مكاتب علنا لأكثر، يتولوا الكتابة العامة للولاية، كاتبعام،<sup>2</sup> تحت سلطة الوالي فيما يأتي:<sup>3</sup>

أ- يسهر علنا العمال لإداري يضمن استمراريته.

<sup>1</sup> أنظر المرسوم التنفيذي 90-127 المؤرخ 15-05-1990، يضبط كيفية اتل تعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة، جرجج، ع20، 1990.

<sup>2</sup> يطلق أيضا على منصب "الكاتب العام للولاية" منصب "الأمين العام للولاية".

<sup>3</sup> أنظر المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994، المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، جرجج، ع48، 1994.





## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

ب- يتابع عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية.

ج- ينسق أعمال المديرين في الولاية.

د- ينشط عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية.

هـ- ينشط عمالها كالمكلفة بالوثائق والمحفوظات والتلخيص وينسقها.

و- يتابع عمال أجهزة الولاية وهيكلها.

ي- ينشط عمالها كالمكلفة بالبريد ويراقبها، وبهذه الصفة.

4-

الأمانة العامة بالدائرة: يسأه عدرئيس الدائرة في مهامه، مصالح إدارية وأخرى تقنية، محددة بموجب القرار 6973 ال

مؤرخ في 21 أكتوبر 1981 الصادر عن وزير الداخلية، المتعلقة بتنظيم مصالح الدائرة وهيكلها النحو التالي:

أ- مصالح مرتبطة مباشرة برئيس الدائرة مكتبات الاتصال بالسلكية واللاسلكية، مندوب الأمن بالدائرة.

ب-

مصالح إدارية، وهذه المصالح تتمثل في مجموعة من المكاتب، تعمل تحت إشراف الكاتب العام للدائرة، تتمثل مهمته

خاصة في تنشيط وتنسيق المصالح الإدارية والتقنية للدائرة وكذلك لتسيير موظفيها وهي<sup>1</sup>:

\* مكتب التنظيم والشؤون العامة.

\* مكتب الشؤون الإدارية والمالية والرقابة.

\* مكتب الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

\* مكتب تنشيط المؤسسات العمومية البلدية وما بينا البلديات.

5- الأمانة العامة للبلدية

إن الصلاحيات المخولة للبلديات بموجب النصوص القانونية كثيرة ومختلفة، وحتى يتسنى لها القيام بهذه الصلاحيات

تعلماً حسن وجهوياً أكثر فعالية، لا بد من وجود تنظيم إداري يتكفله هذا، وعلم مستوياً بالبلدية فإن هذا التنظيم يتكون من

دع مصالح، تختلف من بلدية لأخر حسب أهمية كبلدية.

ثالثاً: دور الولاية في التنمية المحلية في الجزائر.

تعتبر الولاية فاعلاً أساسياً في مجال التنمية المحلية وفي هذا الإطار يمكن تحديد دورها من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> أنظر القرار 6973 المؤرخ في 21 أكتوبر 1981، المتعلقة بتنظيم مصالح الدائرة، جرج، ع 18، 1981.

<sup>2</sup> فؤاد بنغضبان، التنمية المحلية ممارساتها وفعاليتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2015، صص 267-268.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

### 1- مجال التهيئة العمرانية والتجهيز

حيث تقوم الولاية هنا بتحديد مخطط التهيئة العمرانية ورسمالنسيج العمراني ومراقبة تنفيذهما بادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية وأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمساهمة في كل عمل من شأنه فك العزلة من الأرياف.

### 2- المجال الاجتماعي

المساهمة في برامج مجترقية الشغل بالتشاور مع البلديات وأول المتعاملين لاقتصاديين كذلك إنجاز الهياكل الصحية والمساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة بالإضافة إلى النشاطات الاجتماعية بالتنسيق مع المجالس الشعبية للتكفل بالطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليا والعمل على تدعيم البلديات تفهيميا صتطبيق برامجها الإسكانية وتقديم مساهمات لإنشاء مؤسسات البناء العقارية إضافة إلى الترقية ببرامج السكن المصلا لإيجار والمشاركة في عمليات إصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.

### 3- المجال الثقافي والسياحي

تسعى الولاية بموجب مخططها لإنشاء مرافق ثقافية وتدعمها كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالتنسيق مع البلديات كما تتخذ الإجراءات اللازمة في استغلال القدرات السياحية للاستثمار في هذا المجال.

### 4- المجال الاقتصادي والفلاحي والمالي

تعمل الولاية على تجسيد كلال عمليات التثمين للحماية وتوسيعا لأراضي الفلاحة وترقيتها والتجهيز القروي وحما ية الثروة الغابية والحيوانية والوقاية من الكوارث والآفات كالفيضانات والجفاف ومسا عدة البلديات بتقنيا وماليا في مشار يعالتموين بالمياه الصالحة للشرب.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري الولائي والتنمية المحلية.

ان التنمية المحلية، لا يمكن دراستها كظاهرة بمعزل عن التنظيم الإداري يكونه وسطية تحتضن هذا البرنامج، يؤ ثرويتا أثر بعدة عوامل تجعل التباين واضحا في تحقيق التنمية الولائية عبر بلديات الجزائر، وعيه سنوضح ذلك فيما يلي:<sup>1</sup>

أولا: التنظيم الإداري المحلي فضاء مفتوح.

نعني بالتنظيم الإداري الولائي فضاء مفتوح للتنمية المحلية، تلك العلاقة المتبادلة والمكملة بين نظام محلي من ناحي ة، وبيئة اجتماعية من ناحية أخرى، توفر المناخ المناسب لتقبل المشاريع التنموية والمساهمة في تجسيدها وال

<sup>1</sup> شيخ سعيدي، المرجع السابق، ص ص 85-88.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

محافظة على خصوصيات ومقومات كل منطقة حضرية، ريفية، صحراوية ،  
والجماعات المحلية لا تخرج عن نطاق ذلك النسق المفتوح، لتكون بذلك الجماعات المحلية نباتا للبيئة التي تعيش فيها،  
وتساهم مع عوامل البيئة المحيطة به في مولدها ونموها وتطورها وفي بنائها أيضا .  
وعليه، فالجماعات المحلية أو الإدارة الوائئية، كتنظيم إداري، تتكون من فروع وأوحدات متخصصة كالفروع منها فإدا  
ء نوع معين من النشاط، ولو أن كل من هذا الفروع وأوحدات انفصلت عن الوحدة الأخرى لفقدت الجماعات المحلية ذاتيتها  
او هو ما تعكسه هياكل التداول والتنفيذ على المستوىين البلدي والولائي.

على قيض من النسق المفتوح، هناك نظاما للنسق المغلق، حيث يكون نمك تقيابذا ته غير متأثر بعوامل خارجة عنه، مما ي  
عنايئهمنا الممكن عزلهما ما عن المحيط به، وبهذا الشكل لا يمكنها التقا عليها إيجابية مع الأدوار الأولى للجماعات  
محلية، للقيام بالتنمية المحلية في ظل عملية التكيف المستمر مع متطلبات الواقع واستغلال لمصادر طاقتها المتنوعة  
والمتجددة عند إعداد مخططاته التنموية باعتبار هذا المخططا تمنا ليا تمارسة دورها التنموي كما سنعرف  
حقا

فكلما تطور التنظيم الإداري بما يتلاءم مع الظروف والمحيط به، كلما أثبتت نجاحه في التكيف والاستجابة المدرو  
سة لظروف وتحسين حياة المواطن، ضمن إستراتيجية ونظرة مستقبلية متأنية، تأخذ في الحسبان عوامل التغيير المس  
تقبلية بناء على مؤشرات ومعطيات مستمدة من الواقع المعاش، تتغير بتغير الوقت والعوامل المؤثرة فيه.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري بالولائي

يتكون أي وسط لجماعة محلية ولائية

من عدة عوامل، يوجد البعض منها في صلته وتأثير مباشر والبعض الآخر ذو تأثير غير مباشر ،  
فبالنسبة للعوامل غير المباشرة، مصدرها الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للجماع  
ات المحلية، على أساس هذا العوامل متمتصين ببلديات الجزائر البلديات ريفية وعددها 562، وأخر حضرية وعددها  
979،

أما العوامل المباشرة، فتستمد قوته من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ككل، وهي عوامل مشتركة فيها كالأج  
ماعاات المحلية الولائية في الجزائر، وهي كالآتي:<sup>1</sup>

-1

العوامل الاجتماعية والاقتصادية: إن المجتمع المحلي ليس مجرد بقعة جغرافية ولا هو مجرد مركز اقتصادي تديره جما  
عة محلية أو إدارة محلية، بل هو وسط يتأثر ويتفا علم العالروابط التي تجمعها لأفراد المتواجدين فيه، فكما كانت الرواب

<sup>1</sup> شيخ سعدي، المرجع السابق، ص 88.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها

طالاققتصاديةوالاجتماعيةقويةوممتينةومنسجمةكلماساعدوسهلمنخدمةالإدارةالمحليةللمجتمعالمحلي وتحقيقرغباتهفيتحسينالظروفالمعيشيةله،بلترافقهاإنجازتطلعاتهاالمستقبليةوإشراكهفيالعملاللتنموي.

2- العاملائثقافتوالتاريخي :

تتكونثقافةأجماعةمنمجموعةمنالقيموالمعتقداتوالأجتهاتوالمهاراتوالأشكالالاجتماعيةالتيتعكسالثقافةالدينيةأوالعرقيةلهذهالجماعة.

3- العاملائسياسيوالجغرافي: يعمل نظام المجتمع المحلي كهيكلي إداري يوسع نطاق الدولة على المستوى المحلي وكإطار سياسي ضمن النظام السياسي الشامل للدولة الحديثة. وهي بمثابة نقطة التقاء لإرادة الشعب، وتمثل مصالحه واحتياجاته. يقوم قيام الدولة على ثلاثة أركان: المنطقة، والشعب، والسلطة الحاكمة.

# الفصل الثاني:

واقع تسير  
المقاومتي في الولاية  
الجزائرية



الفصل الثاني: واقع تسيير المقاولاتية في الولاية الجزائرية.

في السنوات الأخيرة، اكتسبت المقاولاتية بعدًا جديدًا يتجاوز مجرد إنشاء الشركات، حيث أصبحت تمثل مشروع مجتمع متكامل في إطار هدف التنمية المستدامة. هذه الرؤية تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات. ونتيجة لذلك، ظهرت مفاهيم جديدة مستوحاة من الفهم الواسع للمقاولاتية، مثل المقاولاتية الداخلية والمقاولاتية الاجتماعية وغيرها من المفاهيم القائمة على الابتكار والنمو الشامل.

أصبحت المقاولاتية محور اهتمام العديد من دول العالم، والتي أدركت أهميتها من خلال تبني سياسات حكومية تهدف إلى تشجيع الفكر المقاولاتي. وقد تبلورت هذه السياسات في توفير البيئة الملائمة التي تشمل القوانين والإجراءات المشجعة، والتعليم والتكوين المتخصص في مجال المقاولاتية، بالإضافة إلى إنشاء هيئات دعم متخصصة وغيرها من التدابير ذات الصلة، هذا ما في مبحثين:

المبحث الأول: قواعد المقاولاتية في الولاية الجزائرية.

المبحث الثاني: آليات وهيئات دعم المقاولاتية في الولاية الجزائرية.



### المبحث الأول: قواعد المقاولاتية في الولاية الجزائرية.

يشكل الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك اهتمام الجزائر بهذه الفئة من المؤسسات، انعكاساً ملموساً لما تقدمه هذه المؤسسات من دعم فعال للمؤسسات الكبرى وما تحقّقه من فوائد تعزز مسار التنمية الاقتصادية. إذ تسهم بشكل واضح في نمو النشاط الاقتصادي الداخلي الخام ورفع القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، وبناءً على هذا المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية.

المطلب الثاني: المقاولاتية المؤسساتية في الجزائر.

### المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية.

في هذا المطلب سنسلط الضوء على نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية الجزائرية من خلال تناول فيه فرعين:

الفرع الأول: مراحل نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية الجزائرية.  
الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة.

### الفرع الأول: مراحل نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية الجزائرية.

سنبين في الفرع نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية الجزائرية من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: مراحل نشأة الإطار التشريعي والاختيارات الاقتصادية في مجال المقاولاتية

عقب الاستقلال تبنت الجزائر نموذجاً تنموياً طموحاً بهدف القضاء على التخلف الاقتصادي الذي ورثته عن الحقبة الاستعمارية. اعتمدت البلاد على المؤسسات العامة كأداة لتنفيذ هذا النموذج التنموي الطموح، والذي ركز بشكل رئيسي على بناء قاعدة صناعية حديثة تسهم في تحقيق النهضة الاقتصادية وخلق فرص عمل مستدامة وتعزيز التنمية الاجتماعية المتوازنة

<sup>1</sup> مختار عصماني وصادق هادي، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، م06، ع01، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2021، ص 168.



بين مختلف مناطق الوطن، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة النزوح الريفي، وفي إطار هذه الجهود، قامت الدولة خلال فترة السبعينيات بتأسيس نحو عشرين شركة وطنية تعمل في القطاع الصناعي. وعلى نفس النسق القانوني، شُكلت العديد من المؤسسات الأخرى التي نشطت في قطاعات الفلاحة والتجارة والنقل والأشغال العمومية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الحيوية. وقد أدى ذلك إلى بلوغ عدد هذه المؤسسات مع مطلع الثمانينات حوالي **150** مؤسسة عامة تشمل قرابة **1000** وحدة إنتاج متخصصة في تصنيع السلع وتقديم الخدمات.

ثانيا: تطور إنشاء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

تظهر مجمل الإحصائيات المتوفرة حول تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعبر بشكل كبير عن نجاح السياسات المتبعة من طرف الجزائر في مجال تطوير المقاولاتية، وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص تطورا ملحوظا في عدد هذه المؤسسات بداية من سنة **2001** أي منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة **2001**، والذي سمح بشكل أساسي بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية الاستثمارات في هذا القطاع، وتذليل مختلف الصعوبات التي تواجه المقاولاتية.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة.

سنبين في هذا الفرع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

أولا: توزيع مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة حسب حجمها.

كما شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر تطورا ملحوظا بدية من سنة **2001**، فإن هذا العدد لم يقتصر على صنف معين من هذه المؤسسات وإنما كان يتوزع على مختلف الأصناف المعتمدة من طرف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، ومن أهم معايير تصنيف هذه المؤسسات هو معيار الحجم.

<sup>1</sup> مختار عصماني وصادق هادي، المرجع السابق، ص ص 169-170.





ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط.

أصبح الهيكل المؤسساتي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بتوزيع واسع لهذه المؤسسات عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية. يساهم هذا التوزيع في تعزيز قدرة هذه الشركات على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده المفرط على قطاع المحروقات بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، مما يساعد في خفض حجم الواردات.<sup>1</sup>

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي.

يعتبر التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيارا مهما لقياس مستويات الاختلاف الموجودة على مستوى تركيز وتوطين المشروعات الاقتصادية بين مختلف مناطق الوطن، وبالتالي درجة مساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

**المطلب الثاني: المقاولاتية المؤسساتية في الجزائر.**

في هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على المقاولاتية المؤسساتية في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا المؤسسات الناشئة ثم أهميتها وكذا المعوقات التي تواجهها وذلك في اربعة فروع:

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثاني: المؤسسات الناشئة.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناشئة.

الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناشئة.

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعتمد الكثير من الدول في سياساتها الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة

<sup>1</sup> مختار عصماني وصادق هادي، المرجع السابق، ص 170.



مشكلة البطالة المتنامية، ذلك بالنظر إلى هذا النوع من المؤسسات وما يتسم به من سمات وخصائص جعلت منها قادرة على استيعاب نسب البطالة وذلك من خلال خلق مناصب العمل، لذا سنقوم بتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها فيما يلي:

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التعاريف نذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار كما تستوفي معيار الاستقلالية".
- تعرف كذلك بأنها: "مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة (400) مليون دينار إلى أربع (04) ملايين دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتين (200) مليون إلى (01) مليار دينار".

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية وأداة للبناء الاقتصادي، وإن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع ويمكن إيجاز هذه الخصائص كما يلي:<sup>2</sup>

- 1- سهولة التأسيس: ترجع سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى الانخفاض النسبي لقيمة رأس المال اللازم لإنشائها، كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس وانخفاض التكاليف المتعلقة بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

<sup>1</sup> أحمد رقيق و يوسف حطيم، تقييم دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة"، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، التخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018، ص 38.

<sup>2</sup> عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 37-38.



2- الاستقلالية في الإدارة: في غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو المسير، ما يؤدي إلى تركيز القرارات عنده، وهذا ما يسهل قيادة المؤسسة، لكن عادة ما نجد هذا النوع من المسيرين (مالك ومسير) متعود على القيام بمختلف الوظائف بمفرده فمثلا قد نجده هو من يتفاوض مع الزبائن والموردين ويقوم بالإجراءات الإدارية والمصرفية وقد يشرف بنفسه على تصليح العتاد... الخ.

في هذه الحالة فإن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ونجاحها تتوقفان على قدرة هذا الشخص في التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.

3- بساطة التنظيم: كلما كان حجم المؤسسة أصغر قلت معه المستويات التنظيمية ونقصت المسافة بينها، ففي الغالب يكون المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قريبا من العمال وهذا لتقاسمه معهم نفس مكان وظروف العمل، وهذا الاتصال المباشر بالعمال يسمح للمسير بتقدير نقاط قوة وضعف كل عامل ويمكنه كذلك من توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المنظمة.

4- نظام معلومات يتميز بقلّة التعقيد: تتميز أنظمة المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وقلّة التعقيد، فعادة ما يعتمد المسؤولون على قنوات اتصال غير رسمية يستعمل فيها الاتصال المباشر عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على آليات معقدة وقنوات اتصال مهيكلة.

5- قصر فترة الاسترداد: وهي الفترة اللازمة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية اقل من غيرها وهذا راجع ل:<sup>1</sup>

أ-صغر حجم رأس المال المستثمر.

ب-سهولة التسويق.

ت- زيادة دورات البيع.

<sup>1</sup> عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 38.



ث- قصر دورة النتائج.

الفرع الثاني: المؤسسات الناشئة.

على الرغم من الكم الكبير من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الشركات الناشئة في الآونة الأخيرة، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المصطلح ، فمفهوم "الشركات الناشئة" يتفاوت بحسب القطاع وحسب الدولة، مما ينجم عنه استقلالية كل دولة في تبني تعريف خاص بها. ويعود هذا التباين إلى اختلاف معايير التصنيف المعتمدة بين بلد وآخر نتيجة للاختلافات في الإمكانيات والموارد ومستويات التطور الاقتصادي لكل منها<sup>1</sup>، لذا سنقوم بتحديد تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها فيما يلي:

أولاً: تعريف للمؤسسات الناشئة.

للمؤسسات الناشئة العديد من التعاريف نذكر أهمها فيما يلي:

- تعرف المؤسسات الناشئة على أنها: "مشروع تجاري جديد بارز، يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء".<sup>2</sup>
- تعرف المؤسسات الناشئة على أنها: "مؤسسات صغيرة حديثة التكوين تعتمد على التكنولوجي، لابتكار أشياء جديدة على مستوى المنتج أو الخدمة والابتكار على مستوى النموذج الربحي والابتكار على مستوى التوسع تسعى لطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة بغض النظر عن حجم الشركة أو مجال نشاطها، وتتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع وكسبها الأرباح ضخمة".<sup>3</sup>

ثانياً: خصائص المؤسسات الناشئة.

<sup>1</sup> ساسية عناني، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، م 08، ع 02، د ب ن، 2014، ص 93.

<sup>2</sup> أحمد عبد الرحمان الشم بوي وعلى إبراهيم سرور ، حاضنات الأعمال المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي ، دار الإجابة، الرياض، 2014، ص 23.

<sup>3</sup> إنصاف قصوري، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، م 19، ع 02، د ب ن، 2020، ص 19.



للمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة في تنمية أي بلد بغض النظر عن مدى تقدمه، وذلك لما لها من خصائص ومميزات منها من تشكل نقاط ومنها من تشكل نقاط ضعف، نذكر منها مايلي:

### 1- نقاط القوة: تتمثل فيما يلي:

أ- دعم الشركات الكبيرة : لقد تمكنت الشركات الناشئة من توفير منتجات ضرورية لنشاط الشركات الكبرى بالإضافة إلى تكوين عمال غير مؤهلين وإكسابهم مهارات مما يمكن الشركات الكبرى من الاستفادة منها.<sup>1</sup>

ب- مكافحة مشكل البطالة : للشركات الناشئة قدرة عالية في فتح مناصب شغل لكل فئات المجتمع سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة.<sup>2</sup>

ت- استثمارات المدخرات المحلية الصغيرة : قدرتها على توظيف المدخرات الصغيرة من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، وذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرأس المال اللازم لإطلاقها.<sup>3</sup>

ث- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد : تساعد المؤسسات الصغيرة في توفير النقد الأجنبي، وذلك عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المجالات بعيدا عن الاقتصاد الربعي.

ج- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية : تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة ولتحقيق هذا يتوجب تأمين متطلبات الحياة من سلع وخدمات ومن الواضح أن المنشآت

<sup>1</sup> زجاجة مدلسي، معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، م05 ، ع 01، د ب ن، مارس 2018، ص 281.

<sup>2</sup> عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع 18، جامعة خيضر بسكرة، مارس 2010، ص 51.

<sup>3</sup> زجاجة مدلسي، المرجع السابق، ص 288.



الصغيرة خصوصا الصناعية منها ما يمثل آلية ضرورة لهذه الأنشطة و تساهم في تنمية المناطق المعنية نظرا لإمكانية ومركزها بالمدن الصغيرة.

ح- نشر القيم الصناعية الإيجابية: تساهم المنشآت الصغيرة في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية والتنظيمية الإيجابية كإدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل المبادرة والابتكار.<sup>1</sup>

خ- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات :تمكن تنمية المنشآت الصغيرة من إنتاج متطلبات السوق المحلي، مما يساهم في إحلال الواردات، وقد تتمكن أيضا من تنمية الصادرات، وبالتالي توفير نقد أجنبي من خارج عائدات الطبيعة بالنسبة للاقتصاديات الربعية.

د- توازن هيكل النشاط الإنتاجي : يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند عليها، وبما أن كثرة الصناعات الصغيرة بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الكبرى، فمن الضروري وضع استراتيجيات الإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.<sup>2</sup>

2- نقاط ضعفها : مثلما للمشاريع الناشئة خصائص تميز نقاط قوتها لها خصائص تميز نقاط ضعفها:<sup>3</sup>

أ- الصعوبات الإدارية : تواجه الشركات الناشئة عدة عراقيل إدارية عند قيد تأسيسها فأحيانا كثيرة تكون معقدة وبطيئة مما دفع بالكثير التخلي عن مشاريعهم.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازي الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ب ن، 1990، ص 355.

<sup>2</sup> نذير عبد الرزاق وأحمد الصغير قرواي، إعادة بناء المنهج التكفيري لدعم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول : تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة الجزائر، يومي 12/13 أبريل 2006، ص 71.

<sup>3</sup> محمد السبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2019، ص 13-14.



ب-الصعوبات التسويقية:تعرف العديد من الشركات الناشئة ضعفا في عملية التسويق لأعمالها بسبب ضعف إمكانياتها المادية.

ت- الصعوبات الفنية : تعتمد المشاريع الناشئة على قدرات وخبرات أصحابها بصفة رسمية نظرا لقلة مواردها المالية في حال ما أرادت جلب كفاءات بشرية أخرى تدعم بها مشاريعها.

ث- الصعوبات التمويلية : تعتبر أكبر العوائق التي تعترض المشاريع الناشئة هي الصعوبات التمويلية، فالمشاريع الناشئة بحاجة دائمة إلى دعم مالي لتمويل الاستثمارات والبحوث العلمية وتمويل العمليات التجارية كالإشهار وغيرها، ومن أجل شراء المعدات وأدوات التمويل التي تحتاجها أي شركة .

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناشئة.

في هذا الفرع سنبين أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة فيما يلي:

أولاً: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية ومساهمتها في تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص الأهمية في نقاط التالية:<sup>1</sup>

1- تعد الأداة الرئيسية التي يُعْمَل من خلالها القطاع الخاص مشاركته في النشاط الاقتصادي.

2-تسهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتساهم كذلك في تحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة مما يعزز توازن الاقتصاد الوطني، نظراً لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات متباينة.

3- تسهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن الاجتماعي عبر توفير فرص عمل وزيادة معدلات الدخل الفردي.

<sup>1</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص14-15.



4- تعد آلية فعالة لإنتاج وتوفير سلع وخدمات بأسعار منخفضة تفيد الموظفين ذوي الدخل المحدود، كما يمكن لهذه المؤسسات إنتاج سلع لا تستطيع الشركات الكبيرة إنتاجها لأسباب تتعلق بالحجم، وتمتاز بقدرتها على تلبية احتياجات المستهلكين بشكل مباشر نظرًا لتفاعلها المباشر معهم.

5- يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجعة لتعبئة مدخرات الأفراد وإعادة ضخها في الدورة الاقتصادية على هيئة استثمارات.

ثانيا: أهمية المؤسسات الناشئة.

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإتباع الحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم المميزات أيضا سنذكر ما يلي:<sup>1</sup>

1- **حديثه العهد:** أي أنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حدثها وأمامها خياران إما التطور والازدهار لتصبح شركة ناجحة قائمة بذاتها تقدم منتجات جديدة تحتاجها الأسواق، أو إغلاق بوابها والقبول بالخسارة.

2- **شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل بكلمات أخرى.

إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير ، وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

3- **شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة **Innovative** وإشباع الحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ، يعتمد

<sup>1</sup>لميس بوسوار عائدة بالبعير ، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، 2021، ص ص 09-10.





مؤسسوا الشركات الناشئة Startups على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت، ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم حاضنات الأعمال.

4- شركات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع و مفاجئ بعض الشيء.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناشئة.

في هذا الفرع سنبين تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة العديد من المعوقات يمكن ان نوردتها تباعا:

أولا: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية جملة من الصعوبات التي تعرقل نجاحها وتهدد في بعض الأحيان حتى بقائها في السوق ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مايلي:<sup>2</sup>

1- الصعوبات المتعلقة بالعمارة الصناعي: يعتبر العمارة الصناعي من العناصر المحددة لنجاح أي سياسة تنموية وفي نفس الوقت يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه المشاكل متعلقة أساسا ب:

أ- ضعف التخطيط العمراني وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على العمارة الصناعي وصعوبة تسوية عقود الملكية.

ب- ارتفاع أسعار العمارة.

<sup>1</sup>لميس بوضار عائدة بوالبعير، المرجع السابق، ص 10.

<sup>2</sup>مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، صص 32-33.



ت- وجود مشاكل متعلقة بالبنية التحتية المرافقة للعقار الصناعي كالطرق قنوات الصرف الصحي التزويد بالطاقة... الخ.

2- مشاكل الائتمان والتمويل: يعتبر التمويل من المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القرض من البنوك تتمثل هذه المشاكل في:<sup>1</sup>

أ- تعدد إجراءات الحصول على القرض.

ب- ارتفاع معدلات الفائدة.

ت- عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات وعدم اعتمادهم على التعامل مع البنوك.

3- ضعف التكوين والعمل المؤهل: تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم اعتماد أصحابها على الأساليب الإدارية الحديثة ، ففي تلك المؤسسات، يكون المالك هو المدير نفسه الذي يقوم بأداء جميع المهام من الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها، بالإضافة إلى ذلك، تفتقر تلك المؤسسات إلى التخصص الوظيفي والتنظيم الإداري الواضح لتنظيم سير العمل في الأقسام والإدارات، وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلجأ إلى تدريب وتطوير موظفيها بسبب الصعوبات المالية وغياب ثقافة الاستثمار في الموارد البشرية.

4- النقص في عمليات التخطيط الاستراتيجي: إذ أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة يعتقدون أن فوائد التخطيط الاستراتيجي تكون واضحة وقائمة في المؤسسات الكبيرة فقط متجاهلين بذلك قدرة الفكر الاستراتيجي على بناء التميز والبقاء والاستمرارية في السوق.

5- الصعوبة الجبائية: ارتفاع نسبة اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هـ المشروعات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي الذي أدى إلى توقف عدد مشروعات إنتاجية عن النشاط.

<sup>1</sup> مشري محمد الناصر، المرجع السابق، ص 34.



ثانيا: المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة.

وتنقسم إلى قسمين يمكن حصرها فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- أسباب قبلية: وتتمثل في:

أ- نقص الخبرة: فعلى الأشخاص الذين يريدون البدء بالمشروع أن يتأكدوا من وجود الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون بالبدء فيه، فالخبرة تمثل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

ب- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: فالعديد من أصحاب المشاريع يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها في المشاريع الناشئة، ولكن الفصل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، فدون خطة إستراتيجية لن يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، فوضعها يؤدي إلى تمكين صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عملها، معرفة ما الذي يرغب فيه المستهلك وما الذي يتمكن من شرائه ومن هو المستهلك المستهدف، وبالتالي كيف يمكن جذبه والمحافظة عليه بما في ذلك اختيار الموقع الملائم و يتم ذلك مسبقا بحيث لا يجب أن يعود سبب الاختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاغر إنما يستدعي تفكير عميق، ما يشمل جاذبية السوق، رضا المستهلك، التكاليف وإمكانية التوسع .... الخ

### 2- أسباب بعدية: وتتمثل في:<sup>2</sup>

أ- هي من الأسباب التي تظهر بعد التجسيد على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المادية، وكيفية تحصيلها وتخصيصها التحليل غير المعمق والمستمر للبيئة الداخلية والخارجية

<sup>1</sup>فاطمة بلقواسمي وأحمد بن يوسف، أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة STARTUPS في الجزائر - دراسة تحليلية -، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، م 02، ع 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010، ص ص 124-125.

<sup>2</sup>فاطمة بلقواسمي وأحمد بن يوسف، المرجع السابق، ص 125.



وقدرات إستراتيجية ، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة واللامتناهية، قوة المنافسين السياسات والقوانين الحكومية المتجددة، ضبابية الرؤية والرسالة والتماطل في تحقيق الأهداف .... الخ.

ب- إن فشل الشركات وبالتحديد العربية خاصة يعود لتشويش فكرها الاستراتيجي أو غيابه عن الشركة الأمر الذي انعكس على إمكانية صياغة وتحديد رؤية ورسالة وأهداف المنظمة وبالتالي تشخيص السلوكيات الأخلاقية لها، كذلك نجد أن الإدارة نفسها في مواجهة مشكلات متعددة لا تمتلك وضوحا فكريا لمعالجتها والتميز بين الأهم والمهم في تحديد الأولويات كما أنها تفتقر إلى الأسلوب المنهجي للتعامل مع المشكلات المطروحة أو التفكير بحلول إبداعية تطويرية، وقد يكون هذا ناتجا عن تفضيل الإدارات للحلول الجاهزة والسريعة بعيدا عن تشجيع المبادرات والإبداع.



المبحث الثاني: آليات وهيئات دعم المقاولاتية في الولاية الجزائرية.

لقد تعددت أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر وذلك لتشجيع الأفراد على الاستمرار في مشاريعهم، وتخفيف العراقيل وخاصة المالية التي يواجهها المقاول، وبناء على هذا المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الهيئات المباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية.

المطلب الثاني: الهيئات الغير مباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية.

المطلب الأول: الهيئات المباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية.

سنحاول تسليط الضوء في هذا المطلب المتمثل في الهيئات المباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية من خلال تناول فيه، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وذلك في خمسة فروع:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ .

الفرع الخامس: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

سنتناول في هذا الفرع نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ومهامها وأهدافها وطريقة العمل بها من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>صراح بن لحرش، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع01، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي الجزائر، جوان 2020، ص ص288-290.



أولاً: نشأة الوكالة.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار<sup>1</sup>، حيث كانت تدعي سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) من 1993 إلى غاية 2001، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثانياً: مهام الوكالة.

تكمن مهام الوكالة في:

- 1- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
  - 2- استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
  - 3- تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
  - 4- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
  - 5- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
  - 6- تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنكا للمعطيات الاقتصادية والذي يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- ثالثاً: أهداف الوكالة.

تعمل الوكالة على تحقيق الأهداف الآتية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ج ر، ع 55، المؤرخة في 25 جانفي 2004.

<sup>2</sup>صراح بن لحرش، المرجع السابق، ص 289.



- 1- دعم ومساعدة المستثمرين بمختلف أنواعهم لانجاز مشاريعهم.
  - 2- تعمل الوكالة على تطوير الاستثمارات في جميع مجالاتها.
  - 3- تقرر منح المزايا حسب المنطقة التي يتموقع فيها الاستثمار.
  - 4- جمع المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
  - 5- تشجيع الاستثمار في بعض المناطق التي تعرف تدهورا في الجانب الاقتصادي.
- رابعا: طريقة عمل الوكالة.

بعد أن يقوم المستثمر بتقديم ملف الاستثمار للوكالة من أجل طلب المزايا والتصريح بالاستثمار، تقوم الوكالة بتقييم المشروع الاستثماري حسب درجة مشاركته في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، حيث تعطي الأولوية للمشاريع التي تحقق المنفعة العامة، ثم يتم منح المشروع قرار المنح أو رفض منح المزايا.

بالنسبة للمشاريع التي تم رفضها يمكن لأصحابها أن يقوموا بتقديم طعن للسلطة الوصية أو على مستوى القضاء، أما المشاريع التي قبلت فتتكفل الوكالة بمساعدتها لدى الإدارات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار، ومن ثم متابعة مدى تقدمها ومدى احترامها للقواعد والالتزامات المتفق عليها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ANGEM.

سنتناول في هذا الفرع نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ومهامها وأهدافها وأنواع التمويل التي تمنحها الوكالة من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صراح بن لحرش، المرجع السابق، ص 290.

<sup>2</sup> سبرينة مانع وفضيلة بوطورة، المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م 03، ع 01، جامعة الشهيد حمة الخضري، الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص ص 158-



يتم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004،<sup>1</sup> وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولي الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها. ثانياً: مهام الوكالة.

تكمن مهام الوكالة في:

- 1- تسيير جهاز القرض المصغر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- 2- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- 3- تمنح قروض بدون مكافأة، تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- 4- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

ثالثاً: أهداف الوكالة.

تعمل الوكالة على تحقيق جملة من الأهداف نلخصها في الآتي:

- 1- تقديم الدعم والنصح لأصحاب المشاريع المستفيدة من القرض المصغر.
- 2- إطلاع المستفيدين من القرض المصغر على الخدمات التي سيحظون بها.
- 3- مراقبة ومتابعة المستفيدين من القروض مع الحرص على التزامهم بالبنود المتفق عليها.

<sup>1</sup>أنظر المواد 01 و 02 و 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساس، ج ر، ع 06 ، الصادرة في 25 جانفي 2004.





4-مساعدة المستفيدين عند الحاجة.

رابعاً: أنواع التمويل التي تمنحها الوكالة.

شهدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعديلات متعلقة بصيغة التمويل ابتداء من **22 فيفري 2011**، حيث اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقتضي بتثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة شملت بالخصوص النقاط التالية:<sup>1</sup>

1- رفع قيمة القروض بدون فوائد من المخصص لاقتناء المواد الأولية من **30.000** إلى **100.000** دج وإلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر ب **10%** وأصبحت الوكالة تتكفل **100%** من قيمة المشروع.

2- رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات صغيرة وكذا المادة الأولية الضرورية المباشرة النشاط من **40.000** دج إلى **1.000.000** دج في إطار التمويل الثلاثي تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى **01%** بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.

3-رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى **95%** في المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا).

4- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكلفة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى **29%** في تكلفة النشاط.

<sup>1</sup>سبرينة مانع وفضيلة بوطورة، المرجع السابق، ص 160.



الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

سنتناول في هذا الفرع نشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ومهامها من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

أولا: نشأت الوكالة.

تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي: " عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتدعى في صلب النص " الوكالة".<sup>2</sup>

في سنة 2020 صدر في العدد الأخير (70) من الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل للمرسوم التنفيذي 329/96 يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا بعد تمويل سلطة الوصاية عليها من وزارة العمل والتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة.

ثانيا: مهام الوكالة.

<sup>1</sup> أسماء شيخر، دور هياكل الدعم والمرافقة في بناء النية المقاولاتية لدى خريجي الجامعات الجزائرية "دراسية ميدانية"، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة وتسيير المنظمات ، فرع علوم التسيير ، قسم علوم التسيير الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022، ص ص 65-66.

<sup>2</sup> أنظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96/ 296 المؤرخ في 18 سبتمبر، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج ر، ع 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.



تكمّن مهام الوكالة في:<sup>1</sup>

- 1- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- 2- تبلغ الشبلب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- 3- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشبلب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- 4- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- 5- تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- 6- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- 7- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- 8- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل، ومتابعة المشاريع واستغلالها.
- 9- تكلف من يقوم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة، لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.

<sup>1</sup> أسماء شيخر، المرجع السابق، ص 66.



10- تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.

11- تنظم دورات تدريبية للشباب ذوي المشاريع وتكوينهم وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

12- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

13- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ .

سنتناول في هذا الفرع نشأت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ ومهامها وودرها من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

أولا: نشأت الوكالة.

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل الباحث عن العمل والبالغ من العمر من 19 إلى 35 سنة و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات ، و تدعم الوكالة و تضمن المرافقة التي تشمل مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، وتعنى بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.

ثانيا: مهام الوكالة.

تكمن مهام الوكالة في:

<sup>1</sup>الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب <https://www.ansej.org.zm> تم الإطلاع عليه يوم 2024/04/25 على الساعة 12.00 صباحا.



- 1- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
  - 2- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة.
  - 3- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع
  - 4- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
  - 5- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- ثانيا: دور الوكالة.

يضمن عملية المرافقة و التي تبدأ من مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، ويعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 مليون دينار ، وقد أنشئت الهيئة أساسا لإجراءات الدعم التالية:<sup>1</sup>

1- المساعدات المالية: و تتمثل في:

أ- القرض على شكل هبة من 28-29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع

ب- التخفيض في الضرائب البنكية.

2- المساعدات في الحصول على التمويل: يمول البنك (70) بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع و الضمان على صندوق الضمان المشترك.

الفرع الخامس: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

سنتناول في هذا الفرع نشأت الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ومهامه وشروطه من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب <https://www.ansej.org.zn> تم الإطلاع عليه يوم 2024/04/25 على الساعة 12.00 صباحا.



أولاً: نشأت الصندوق.

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 1994/07/06<sup>2</sup>، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه والاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.

ثانياً: مهام الصندوق.

تكمن مهام الصندوق فيما يلي:

1- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالإشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه.

2- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية للمشاريع.

3- إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

4- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات للمحافظة على مناصب الشغل.

ثالثاً: شروط الصندوق.

<sup>1</sup> عبد الحميد برحومة، واقع حاضرات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، يومي 05-04-03 ماي 2011، ص ص 09-11.

<sup>2</sup> أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج ر ، ع 44، الصادرة في 07 جويلية 1994.



هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص حتى يستفيد من تدابير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهي:<sup>1</sup>

- 1- أن يتراوح عمره بين 30 و 50 سنة أن تكون حامل للجنسية الجزائرية.
- 2- أن لا تشغل منصب عمل أو تمارس نشاط لحسابك الخاص خلال مرحلة إبداعك لطلب الاستفادة من تدابير CNAC.
- 3- أن تكون مسجلا في الفروع التابعة للوكالة الوطنية للشغل بصفة طالب للشغل.
- 4- التمتع بتأهيل مهني أو امتلاك معرفة لها علاقة بالنشاط المراد مزاولته.
- 5- القدرة على تجنيد القدرات المالية الكافية للمساهمة في تمويل المشروع
- 6- أن لا تستفيد مسبقا من إجراءات المساعدة في إطار خلق النشاط.

**المطلب الثاني: الهيئات الغير مباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية.**

في هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على الهيئات الغير مباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية وذلك في فرعين:

الفرع الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في هذا الفرع سنبين نشأت صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامه والمؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق فيما يلي:<sup>2</sup>

أولا: نشأت صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> عبد الحميد برحومة، المرجع السابق، ص 11.

<sup>2</sup> أسماء شخير، المرجع السابق، ص 76-77.



أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

ثانيا: مهام الصندوق.

يتولى الصندوق المهام التالية يلي: التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- 1- إنشاء المؤسسات.
- 2- تجديد التجهيزات توسيع المؤسسات.
- 3- تسيير الموارد الموسوعة تحت تصرفه، وفق للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- 4- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- 5- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- 6- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- 7- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لقائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>1</sup>
- 8- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الضمان القروض.

<sup>1</sup> أسماء شيوخ، المرجع السابق، ص 76-77.





كما كلف الصندوق بالمهام التالية:<sup>1</sup>

- ✓ ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ✓ ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- ✓ التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.
- ✓ إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق على البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص أجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

ثالثا: المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق.

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء المؤسسات التي سيتم ذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير تذكر منها:

- 1- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر.
- 2- تحقيق قيمة مضافة معتبرة تساهم في تقليص الواردات، أو تنمية وزيادة الصادرات.
- 3- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر ، مع تشجيع تحويل المواد الأولية الخلية.
- 4- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة.

<sup>1</sup> أسماء شيخر، المرجع السابق، ص 77.



5- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات والمتخرجة من مراكز التكوين والتمهين أو الجامعات والمعاهد المختصة.

6- كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في هذا الفرع سنبين نشأت الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر المغطاة من الصندوق فيما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: نشأت الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأ الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار بمبادرة السلطات العمومية لدعم خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتسهيل حصولها على القروض بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 134/04 الصادر في 19 أفريل 2004.

يتكون رأس المال الصندوق من رأس مال اجتماعي قيمته 30 مليار دينار جزائري وخاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دينار جزائري، يسير 60% منه من طرف الخزينة العمومية و40% من طرف البنوك وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006 يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

1-المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

2- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.

3- تستفيد من ضمان الصندوق الفروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك

<sup>1</sup>أسماء شيخ، المرجع السابق، ص ص78-79.



والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

ثانيا: المخاطر المغطاة من الصندوق.

تخص المخاطر المغطاة من الصندوق ما يلي:<sup>1</sup>

1- عدم تسديد القروض الممنوحة.

2- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

ويتم تغطية المخاطر على أجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد طبقا لنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60% إذا ما تعلق الأمر بمؤسسة في حالة تطوير (توسيع أو تجديد أجهزتها).

وتحدد العلاوة المستحقة تغطية الخطر بنسبة أقصاها 50% من قيمة القرض المضمون المتبقي، وتستند لها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

**المطلب الثالث: آليات تشجيع المقاولاتية في الولاية الجزائرية - دار المقاولاتية نموذجا -.**

في بلد بحجم الجزائر معدل النمو السكاني في تزايد مستمر فإن هناك أعداد كبيرة جدا من الطلبة بالجامعات ما يؤكد بنقل المسؤولية الملقاة على عاتق النظام التعليمي في توجيه مستقبل البلاد ومع تزايد عدد الخريجين سنويا، لم تعد الدولة قادرة كما في السابق على توفير مناصب شغل من خلال المؤسسات العمومية والإدارات الحكومية، مما دعاها للتفكير وبجدية في كيفية تدارك الوضع وتثمين التكوين الذي حصل عليه الطلبة المتخرجين من

<sup>1</sup> أسماء شيوخ، المرجع السابق، ص 79.



الجامعات الجزائرية، للاستفادة منه والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، وهذا ما سنحاول في اربعة فروع :

الفرع الأول: نشأة وتعريف دار المقاولاتية.

الفرع الثاني: مهام ووظائف دار المقاولاتية.

الفرع الثالث: أهداف دار المقاولاتية والتنظيم إداري لها.

الفرع الرابع: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمراقبة في دعم وترقية المقاولاتية.

الفرع الأول: نشأة وتعريف دار المقاولاتية.

هي مشروع قائم على الملكية له أرض ومباني مخصصة لمرافق البحث العام الخاص ذات توجه تكنولوجي علمي عالي يقوم على تشجيع البحث والتطوير في الجامعة بالشراكة مع رواد الأعمال، تعتبر من أهم وسائل التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية، تقوم على إيصال نتائج البحث العلمي إلى السوق أو التجمع العلمي، تخضع هذه الديار لسلطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة عضوية الهيئات العالمية هدفها الأول تحسين الصناعة المحلية من التراجع وتحويل البحوث الطلابية لمشاريع مؤسساتية، فهي همزة وصل بين عالم الصناعة والعلوم الأكاديمية.<sup>2</sup>

كما هي عبارة عن هيئة مقرها الجامعة، تتمثل مهامها في تكوين وتحفيز الطلبة والباحثين وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية **anem**، تم إنشاؤها لأول مرة بجامعة غرونوبل بفرنسا سنة 2003م، أما في الجزائر فأنشئت لأول مرة سنة 2007 بجامعة منتوري بقسنطينة.

<sup>1</sup> محمد فلاق، زيادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد، ألف للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 224.

<sup>2</sup> سعادقوتي وفيروز قطاف، دار المقاولاتية، بدعوة للجامعات الجزائرية لدعم إستراتيجية مشاريع وطنها الأكاديمية، تجارب دولية، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، أيام 17-18-19 أفريل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 10.



الفرع الثاني: مهام ووظائف دار المقاولاتية.

سنبين في هذا الفرع الفرع مهام ووظائف دار المقاولاتية من خلال ما يلي:

أولاً: مهام دار المقاولاتية.

تتمثل هذه المهام فيما يلي:<sup>1</sup>

1- تحسين وتحفيز الطلبة الجامعيين لإنشاء مشروع ومنح تكوين حول تقنيات تسيير المؤسسة وتوجيههم ومساعدتهم على فكرة المشروع، بالإضافة إلى مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مشروعهم على أرض الواقع.

2- في ظل غياب الآلية الفعالية التي تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى التطبيقية في هيئة سلع أوخدمات فإن قيام هذه الديار تعتبر بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.

3- المشاركة في دراسة السوق، والتمويل أفكارهم إلى منتج يطرح في الأسواق بتقديم المكتبة المناسبة "مكاتب ومخابر" مع تجهيزاتها ووسائل الاتصال والسكرتارية وتقديم المستوى في الإدارة والتخطيط والقدرة والتسويق.

ثانياً:وظائف دار المقاولاتية.

لدار المقاولاتية وظيفتين مهمتين هما:<sup>2</sup>

1- المرافقة القبلية: يقصد بها تحسيس وتشجيع الطالب الجامعي داخل الحرم الجامعي من أجل تحفيزهم على الخروج تدريجيا من فكرة الوظيفة العمومية نحو الأعمال وخلق مؤسساتهم الاقتصادية خدماتية كانت أو إنتاجية خاصة بهم.

2-التكوين: ويقصد به تنظيم دورات تكوينية حول ما يلي:

<sup>1</sup> سعادقوي و فيروز قطاف، المرجع السابق ص 11.

<sup>2</sup>فضيلة بوطورة وزهية قرامطية و نوفل سمايلي، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية، مجلة الإبداع، م09، ع01، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019، ص 190.



أ- إيجاد فكرة المؤسسة: ويقصد به تطوير ذهنية الطالب والخروج به من دائرة الأفكار الكلاسيكية نحو أفكار ابتكارية ذات طابع إبداعي.

ب- إنشاء المؤسسة: ويقصد بها تبيان مراحل إنشاء المؤسسة وإعداد مخطط الأعمال.

ت- تسيير المؤسسة: حيث يقوم الفريق المكون بتكوين الطلبة الجامعيين في التقنيات الحديثة في مجال تسيير المؤسسة.

ث- المتابعة والمرافقة البحثية: حيث يقوم فريق دار المقاولاتية بمتابعة الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية من أجل مساعدتهم على تجسيدها على أرض الواقع في شكل مؤسسات صغيرة ومشاريع اقتصادية عن طريق جهاز ENSEJ.

الفرع الثالث: أهداف دار المقاولاتية والتنظيم إداري لها.

سنبين في هذا الفرع أهداف دار المقاولاتية والتنظيم إداري لها من خلال ما يلي:

أولاً: أهداف دار المقاولاتية

يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

1- تعزيز ثقافة الشركات وبدأ أفكار جديدة لمشاريع مبتكرة وتدعيم شبكة المقاولاتية.

2- تفعيل دور الجامعة لمرافقة الشباب والطلبة بالاستثمارات والدراسات الميدانية وتحسيسهم بأهمية المقاولاتية كآلية أساسية لإدماجهم في سوق التشغيل بغية ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتطوير روج المبادرة لديهم.

3- إتاحة فرص مفتوحة للطلبة على ANSEJ و CNAC و ANDI و ANGEM.

4- التمكن من بعض المؤهلات والمهارات المتعلقة بالمقاولاتية.

5- همزة وصل بين المتخرجين حاملي الشهادات وبين المؤسسة التي ستشرف على تمويلهم.

6- حاضنات الأعمال CRE، CDC مركز الربط بين المؤسسات.

<sup>1</sup>فضيلة بوطورة وزهية قرامطية و نوفل سمايلي، المرجع السابق، ص 191.



ثانيا: التنظيم الإداري لدار المقاولاتية.

بعد إبرام اتفاقية الإطار بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي بعد إبرام اتفاقية الإطار بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تمخض عنها إبرام اتفاقيات محلية على مستوى الولايات بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والجامعة ولتفعيل هذه الاتفاقيات تم على مستوى كل جامعة إنشاء دار المقاولاتية ومن أجل قيام هذه الأخيرة بدورها المنوط بها ولبلوغ أهدافها كما ورد أعلاه يقوم الطرفان بتشكيل وتنصيب لجان محلية مشتركة تكلف بتحديد خطة وبرنامج عمل دار المقاولاتية ومتابعة تنفيذه وتتشكل اللجنة المحلية المشتركة من الأعضاء هما:<sup>1</sup>

1- ممثل (01) عن مديرية التشغيل للولاية.

2- ممثلين (02) عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3- ممثلين (02) عن الجامعة المعنية.

الفرع الرابع: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة في دعم وترقية المقاولاتية.

تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا... وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية وهما:<sup>2</sup>

1- الدعم المالي: المعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

2- تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة... وغيرها.

3- الدعم اللوجستيكي: توفير مقر النشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

<sup>1</sup> أمينة بن جمعة، المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> محمد علي الجودي، المرجع السابق، ص 11.



وعموماً أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل خلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:<sup>1</sup>

أ- الاستقبال (accueille): يظهر التحليل المقارن الذي قامت به الدراسة العديد من الملاحظات على النحو التالي:

- عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج السوق).
- في مرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع احتياجات المشروع التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.
- تختلف مدة وشكل الاستقبال من الأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و / أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضاً من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.
- عملية الاستقبال هي أول عملية اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها الحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

<sup>1</sup> محمد علي الجودي، المرجع السابق، ص12.





ب- المرافقة خلال الإنشاء : تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع يتمثل في خطة عمل مضمون تقديم صاحب المشروع وصف المشروع ، وصف السلعة أو الخدمة السوق ، رقم الأعمال الوسائل التجارية ، وسائل الإنتاج الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، عتبة المردودية.

- البحث عن الوسائل المالية:(قروض إعانات، مساعدات).

-القيام بالخيارات الجبائية الاجتماعية والقانونية.

<sup>1</sup> محمد علي الجودي، المرجع السابق، ص13.

# الخاتمة



### الخاتمة:

مما سبق عرضه في هذه الدراسة امكن القول ان المقاولاتية هي عبارة عن مجموعة مراحل تتوج بإنشاء مؤسسة يعمل صاحبها على تحويل الفرص و إستغلالها من أجل الإنطلاق في الأعمال مع تحمل المخاطر وعدم اليقين، و ذلك من خلال الإعتماد على الإبداع و الابتكار لإنشاء شيء جديد ذي قيمة، ليتم الوصول في الأخير إلى تحقيق الأرباح و العائد وكذا الثروة، وهذا في ظل مشاركة الأفراد و توفر أشخاص مغامرين قادرين على تحمل المخاطرة

إن ما يمكن أن يتمخض عن المقاولاتية و في غالب الأحوال هو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، هذه المؤسسات التي تتميز بأنها صغيرة الحجم فهي توظف حتى عامل واحد كما أن رأس المال اللازم لإنشائها هو الآخر ضئيل وهو الأمر الذي أكسبها مرونة عالية مكنتها من التكيف و التأقلم مع مختلف الوضعيات و الظروف، كما أن هذه المؤسسات تستخدم كذلك طرق إنتاج كثيفة عنصر العمل و هو الأمر الذي جعلها أداة فعالة في توظيف الأيدي العاملة .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج، قدمنا بعدها اقتراحات عليها تفيد المهتمين بهذا الموضوع من باحثين اكاديميين او مهنيين.

### • النتائج:

(1) أصبح للمقاولاتية دور مهم في مختلف القطاعات لما لها من أهمية بالغة في النهوض بالقطاعات ودفع عجلة الإقتصاد كما أصبحت تحظى بدعم من طرف مختلف الهيئات التي وفرها المشرع الجزائري.

(2) تعتبر المقاولاتية احد أقطاب الإقتصاد الوطني وذلك لما تقدمه من دعم للمؤسسات الكبرى وإلى ما تحققه من مزايا تدفع بمسار التنمية الاقتصادية التي تجعل الشباب يفكرون هم بأنفسهم في القيام بمشاريعهم بمبادرة فردية وبدعم من الدولة من الناحية المالية.



## الخاتمة

- 3) تعتبر وكالات الدعم والمساعدة التي توظفها الدولة من أهم سبل تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات المقاولاتية، وذلك من خلال الخبرة والدعم الذي تقدمه هذه الوكالات.
- 4) تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المؤسسات المقاولاتية دورا كبيرا في مساعدة المؤسسات على دخول السوق، من حيث عدد المشاريع التي تم إنشاؤها في إطارها.
- 5) تولي الجزائر أهمية كبيرة لقطاع الخدمات والمؤسسات الخدماتية، وهو ما يتجلى من خلال مختلف التدابير والإصلاحات والأساليب المعتمدة للنهوض بقطاع الخدمات.
- 6) ساعدت الوكالة الوطنية أصحاب المشاريع في دعم المؤسسات في الإنتاج والتوزيع من خلال تقديم الإرشادات والتوجيهات لأصحاب المشاريع وخاصة المشاريع المصغرة من أجل تمويلها ومساعدتها على تقديم الأحسن والأنسب فيما يخص نشاطها.
- 7) ساهمت الوكالة الوطنية في تمكين المؤسسات من طرح المنتج في السوق، وذلك من خلال مرافقتها لأصحاب المشاريع بدرجة عالية.
- 8) لعبت الوكالة الوطنية دور كبير في تحقيق المبيعات والأرباح، وذلك عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لتنمية وترقية المشاريع الاستثمارية من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لمواجهة الصعوبات التي تعرقل أهداف المؤسسة المتمثلة في تحقيق المبيعات والأرباح.
- 9) للمقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
- 10) هناك سلسلة من الخصائص الشخصية والسلوكية والإدارية التي تشكل الشخصية الريادية، والتي تتداخل مع بعضها البعض وتشكل المحور الرئيسي لتأسيس المشاريع والتعاقد على المشاريع.

### • الاقتراحات:

- 1) إبلاء المزيد من الاهتمام للتفكير الإبداعي للطلاب من خلال تنظيم منتديات ومجموعات دراسية حيث يمكنهم التعبير عن دوافعهم وآرائهم.
- 2) تعزيز الدورات التدريبية والأنشطة المختلفة المتعلقة بزيادة الأعمال.



## الخاتمة

- 3) السعي لجذب الطلاب من خلال خلق روابط بين الجامعة والمنظمات الخارجية، من خلال المواقف التحفيزية ودعوة الناجحين لمشاركة أبحاثهم.
  - 4) تطوير الروابط بين الجامعة والمؤسسات الخارجية بحيث يكتسب الطلاب الخبرة ويكونوا قادرين على تنفيذ المشاريع بنجاح في المستقبل.
  - 5) تنوع المقررات الدراسية المتعلقة بريادة الأعمال وإدراج مقررات متخصصة لتطوير آليات لنشر أفكار ريادة الأعمال بشكل أكثر فعالية للطلاب على مستوى الجامعة، بدلاً من الاكتفاء بمقرر واحد فقط خلال دراستهم. الحاجة إلى تطوير آليات تحفيزية لجذب وتحفيز طلاب الجامعات على إطلاق مشاريع ريادة الأعمال. الحاجة إلى دعم إكمال الطلاب دراستهم الجامعية بشكل دائم ومستمر.
  - 6) الحاجة إلى تعزيز الأيام والملتقيات الدراسية الجامعية بطريقة تحفز الطلاب على إنشاء مشاريع صغيرة.
  - 7) ضرورة تزويد دور المقاولات بمجموعة من المساعدات للطلاب وتوعيتهم بأهمية العمل في مجال المقاولات.
  - 8) ينبغي إبرام اتفاقات مع جميع الهيئات المهنية ذات الصلة بجانب التعاقد ومع آليات الدعم والمرافقة، بما في ذلك توفير جميع التسهيلات المالية عند ذهاب الطلاب إلى وكالة التوظيف.
  - 9) تركيز الاهتمام على فئة الشباب العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات غير المستخدمة وإطلاق مشاريع خاصة يمكن للشباب الاستفادة منها.
  - 10) المساهمة في توفير مشاريع ريادة الأعمال لجميع الطلاب الراغبين في ذلك.
- وفي الأخير نسأل الله عز وجل التوفيق في هذا العمل، وأن يكون هذا البحث المتواضع قد لمس العديد من الجوانب المتعلقة بالموضوع ويبقى البحث فيه قائماً.

-تم بحمد الله-

قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر

#### ❖ القوانين:

- (1) قانون 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984، المتضمن التنظيم لإقليم البلاد، جرجج، ع06، 1984.
- (2) قانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتضمن قانون الولاية، جرجج، ع15، 1990.
- (3) قانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتعلق بالولاية، المتمم، جرجج، ع15، 1990.
- (4) قانون للتوجيه العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، جرجج، ع49، 1990.

#### ❖ الأوامر:

- (1) الأمر رقم 62-16 المؤرخ في 09 أوت 1962، المتضمن تأسيس لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي لعلمستوبك ولاية، جرجج، ع07، 1962.
- (2) الأمر 66-102 المؤرخ 06-05-1966 جرجج ع36، 1966، بعد الأملكا الوطنية.
- (3) الأمر 66-165 المؤرخ في 08-06-1966، المتضمن قانونا لإجراء الأجزائية، جرجج، ع49، 1966، المعدل والمتمم.
- (4) الأمر رقم 67-222 المؤرخ في أكتوبر 1967، المتضمن تأسيس علمستوبك ولاية مجلسا اقتصاديا اجتماعيا، جرجج، ع89، 1967.
- (5) الأمر 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن قانون ميثاق الولاية، المعدل والمتمم، جرجج ع44، 1969.
- (6) الأمر 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلقة بنظام الانتخابات، جرجج، ع12، 1997، المعدل والمتمم بموجب القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 7 فبراير 2004، جرجج، ع14، 2004.
- (7) الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم، جرجج، ع44، 1969، المعدل والمتمم، بالقانون رقم 81-02 المؤرخ في 24 فيفري 1981.
- (8) الأمر 69-38 المؤرخ في 28 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، المتمم، جرجج، ع44.

#### ❖ المراسيم:

## قائمة المصادر والمراجع

- 1) المرسوم التنفيذي رقم 90-230، المؤرخي 25 جويلية 1990، المحدد لأحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، جرج، ع 41، 1990.
- 2) المرسوم التنفيذي 90-127 المؤرخ 15-05-1990، يضبط كيفية تعيين بعض الوظائف المدنية للدولة، جرج، ع 20، 1990.
- 3) المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخي 23 جويلية 1994، المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، جرج، ع 48، 1994.
- 4) المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخي 23 جويلية 1994، المحدد لأجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية، جرج، ع 48، 1994.
- 5) المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساس ، ج ر ، ع 06 ، الصادرة في 25 جانفي 2004.
- 6) المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج ر ، ع 44 ، الصادرة في 07 جويلية 1994.
- 7) المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 18 سبتمبر، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ، ع 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
- 8) المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخي 06-09-1995، يحدد صلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية، جرج، ع 50، 1995.
- 9) المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ج ر ، ع 55، المؤرخة في 25 جانفي 2004.

❖ الدساتير:

1) دستور 1976، جرج، ع 94، 1976.

2) دستور 1996، جرج، ع 76، 1996.

أولا: المراجع

❖ الكتب:



## قائمة المصادر والمراجع

- (1) أحمد عبد الرحمان الشمبوي وعلى إبراهيم سرور ، حاضنات الأعمال المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي، دار الإجابة، الرياض، 2014.
- (2) توفيق خدري ، المقاولة كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعات، دراسة حالة لطلبة الجامعة ، باتنة، 2009.
- (3) حامد كاظم متعب جواد محسن راضي، الريادة وأثرها في الأداء الجامعي المتميز دراسة إختبارية لآراء عينتهم نالقيادات الجامعية في جامعة القادسية، جامعة القادسية، العراق، يناير 2010.
- (4) حسين عبد المطلب الأسرج ، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
- (5) الشيخ داودي، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2011.
- (6) عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.
- (7) علاء عباسو محمد الإسلامي، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2018.
- (8) عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ط03، قالمه، 1990.
- (9) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارساتها وتوافرها علون، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2015.
- (10) مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.
- (11) محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازي الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ب ن، 1990.
- (12) محمصغيربعلي، قانونا لإدارة المحلية الجزائر، دار العلوم والنشر، د ب ن، 2004.
- (13) محمصغيربعلي، كتاب قانونا لإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم والنشر، عنابة، 2004.
- (14) محمد فلاق، زيادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد ، ألف للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
- (15) محمصغيربعلي، مدخل لريادة الأعمال ( ايمونباتلر )، المركز العربي للأبحاث، ط 01، شارع أبو عنان، الرباط، 2021.
- (16) مزهر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة "منظور ريادة تكنولوجي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

- 17) المنصور كاسرنصر، دائرة المشروعات والصغيرة من الألف إلى الياء، الحامد، عمان، الأردن، 2000.
- 18) ناصر لباد، التنظيم الإداري، ج01، ط02، قالمة، الجزائر، 2001.
- 19) ناصر لباد، القانون الإداري، التنظيم الإداري، مطبعة قالمة، عنابة، 2001.
- 20) وفاء بنت ناصر وآخرون، ريادة الأعمال، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط02، السعودية، 2011.

### ❖ رسائل ومذكرات علمية:

#### ✓ رسائل الدكتوراه:

1) أسماء شيخر، دور هياكل الدعم والمرافقة في بناء النية المقاولاتية لدى خريجي الجامعات الجزائرية "دراسية ميدانية"، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، فرع علوم التسيير، قسم علوم التسيير الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022.

2) أمال البعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر (واقعا وأفاق دراسة حالة Cnac Angem Ansej لولاية باتنة محضنة سيد عبد الله لولاية الجزائر العاصمة)، رسالة الدكتوراه، في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2017.

3) رحيلاسية، دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أمم بوقرة، بومرداس، 2019.

4) شيخ سعدي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة جيلاليليايس، سيديلعباس، 2007.

5) محمد علي الجودي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محيخيزر، بسكرة، 2014.

6) محيخيزر، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، رسالة دكتوراه، في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة، 2015.

### ✓ مذكرات ماجستير:

1) حمزة لفكير، روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجستير، علوم التسيير، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 2016.

2) ريم لونيبي، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014.

## قائمة المصادر والمراجع

- (3) عبدالرحمن عزوي، المجلس التنسيقي الولائي، مذكرة ماجستير، جامعة بنعكنون، الجزائر، 1983.
- (4) محمد السبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2019.
- (5) محمشقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بلولاية سيد بلعباس ، مذكرة ماجستير، علوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- (6) مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- (7) نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها ( 2008-2009 )، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.
- ✓ **مذكرات الماستر:**
- (1) أحمد رقيق و يوسف حليتم، تقييم دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة " ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، التخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018.
- (2) حفصة بوبكيري و مليكة هشماوي، قياس أثر المؤشر الاجتماعي على تنشيط زيادة الأعمال المقاولاتية "دراسة حالة" ، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الشعبة علوم التسيير، التخصص إدارة إنتاج وتمويل، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021.
- (3) لميس بوضوار عائدة بوالبعير، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2021.
- (4) ليندة راهم، دور المقاولاتية في مرافقة ودعم المطبقة حاملي المشاريع عالمصغرة "دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتيب سكرة وورقلة" ، مذكرة ماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات،

## قائمة المصادر والمراجع

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،  
2019.

### ❖ المجالات العلمية:

- (1) أمينة بن جمعة والربيع جرمان، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، مجلة ميلا فللبحوث والدراسات، ع05، جامعة خنشلة، جوان 2017.
- (2) إنصاف قصوري، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، م19، ع02، د ب ن،  
2020.
- (3) رابح درام  
ومحمد بن جبار، دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية، مجلة الإبداع، جامعة عليونيسي، جامعة تيب  
ازة، المجلد 09، ع01، البلدية، 2019.
- (4) ساسية عناني، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية  
قائمة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، م08، ع02، د ب ن، 2014.
- (5) سبرينة مانع وفضيلة بوطورة، المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع  
الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م03، ع01، جامعة الشهيد  
حمة الخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018.
- (6) سمرة فرحي  
ومديحة بخوش، تجار دولية في دعم المقاولاتية، مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الأعمال، المجلد 04  
، ع07، د ب ن، 2011.
- (7) صراح بن لجرش، دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع  
المقاولاتية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع01، جامعة العربي  
بن مهدي، أم البواقي الجزائر، جوان 2020.
- (8) عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، ع18، جامعة خيضر بسكرة، مارس 2010.
- (9) غيات بوفلجة، إستراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي  
وريادة الأعمال، المجلد 04، ع01، د ب ن، 2021.

## قائمة المصادر والمراجع

- (10) فاطمة بلقواسمي وأحمد بن يوسف ، أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة **STARTUPS** في الجزائر - دراسة تحليلية - ، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، م 02، ع 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010.
- (11) فضيلة بوطورة وزهية قرامطية و نوفل سمايلي، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية ، مجلة الإبداع ، م09، ع01، جامعة العربي التبسي- تبسة ، 2019.
- (12) مختار عصماني وصادق هادي ، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، م06، ع01، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2021.
- (13) نجاة مدلسي ، معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، مجلة المغربية للاقتصاد و المناجمنت، م05 ، ع 01، د ب ن، مارس 2018.

### ❖ المدخلات:

- (1) سعادقوتي وفيروز قطاف، دار المقاولاتية، بدعوة للجامعات الجزائرية لدعم إستراتيجية مشاريع وطنها الأكاديمية، تجارب دولية، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، أيام 17-18-19 أفريل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
- (2) عبد الحميد برحومة، واقع حاضرات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق ، جامعة بسكرة ، يومي 03-04-05 ماي 2011.
- (3) نذير عبد الرزاق وأحمد الصغير قرواي ، إعادة بناء المنهج التكفيري لدعم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة الجزائر ، يومي 12/13 أفريل 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

### ❖ الملتقيات:

(1) عبدالهادي محمد

أثار، دور الريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول المنظمات

الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011.

### ❖ المؤتمرات:

(1) محسليمقالة، المقاولة النسائية إطار نظريومفاهيمي، كتابالمؤتمرالرابع

لمنظمة المرأة العربية، المقاولة وتورديداة الأعمال للنسائية في العالم العربي - قيادة وتنمية - من 25 إلى 27

فبراير 2014، بالجزائر، م02، ط01، القاهرة، مصر، د س ن.


### ❖ جريدة رسمية:

(1) جرجج، ع1996، 76.

(2) جرجج، ع 49، 1997.

### ❖ مواقع إلكترونية:

(1) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب <https://www.ansej.org.z>



فهرس  
المحتويات

| الصفحة | العنوان   |
|--------|---|
|        | بسملة   |
|        | شكر و تقدير   |
|        | إهداء   |
|        | قائمة المختصرات   |
| أ-و    | مقدمة   |
| 59-9   | الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والولاية ونظم إدارتها               |
| 10     | المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية                                       |
| 10     | المطلب الأول: ماهية المقاولاتية   |
| 11     | الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية  |
| 11     | أولاً: تعريف المقاول  |
| 11     | ثانياً: تعريف المقاولاتية   |
| 13     | الفرع الثاني: أنواع المقاولاتية وأشكالها وإستراتيجياتها                       |
| 13     | أولاً: أنواع المقاولاتية  |
| 15     | ثانياً: أشكال المقاولاتية   |
| 19     | ثالثاً: إستراتيجية المقاولاتية  |
| 19     | الفرع الثالث: أبعاد المقاولاتية وخصائصها                                      |
| 20     | أولاً: أبعاد المقاولاتية  |
| 21     | ثانياً: خصائص المقاولاتية   |
| 22     | الفرع الرابع: أهمية المقاولاتية وأهدافها و معوقاتها                           |
| 22     | أولاً: أهمية المقاولاتية  |
| 25     | ثانياً: أهداف المقاولاتية   |
| 25     | ثالثاً: معوقات المقاولاتية  |
| 26     | المطلب الثاني: محددات ومبادئ المقاولاتية ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنمية |



## فهرس المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 26 | الفرع الأول: المحددات والعوامل المتحكمة في النشاط المقاولاتي والريادي  |
| 27 | أولاً: الأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية                            |
| 27 | ثانياً: المعايير المؤطرة الوطنية أو المعايير الهيكلية الوطنية بشكل عام |
| 27 | ثالثاً: المعايير المؤطرة المقاولاتية                                   |
| 27 | رابعاً: القدرة والفرص المقاولاتية                                      |
| 27 | خامساً: الحركية الاقتصادية أو المقاولاتية                              |
| 28 | سادساً: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية                            |
| 28 | الفرع الثاني: ركائز ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي |
| 28 | أولاً: الركائز الأساسية لريادة الأعمال                                 |
| 28 | ثانياً: أهمية ودور المقاولاتية الاقتصادية والاجتماعي                   |
| 29 | الفرع الثالث: المقاول كمحرك للسيرورة المقاولاتية                       |
| 29 | أولاً: العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي                               |
| 31 | ثانياً: خصائص ومميزات المقاول  |
| 34 | الفرع الرابع: المقاولاتية وإنشاء المؤسسات                              |
| 34 | أولاً: إنشاء مؤسسة منعدم   |
| 35 | ثانياً: إنشاء المؤسسة عن طريق التفريغ                                  |
| 35 | ثالثاً: الحصول على امتياز  |
| 36 | رابعاً: إنشاء الفروع   |
| 37 | المبحث الثاني: النظام القانوني للولاية ونظم إدارتها                    |
| 37 | المطلب الأول: التنظيم الإداري للولاية                                  |
| 37 | الفرع الأول: تعريف الولاية   |
| 38 | الفرع الثاني: مراحل نشأة الولاية وخصائصها                              |
| 38 | أولاً: مراحل نشأة الولاية  |
| 39 | ثانياً: خصائص الولاية  |
| 40 | الفرع الثالث: التطور التاريخي للولاية                                  |

## فهرس المحتويات

|       |   |
|-------|---|
| 40    | أولا: مرحلة الاستعمار   |
| 40    | ثانيا: مرحلة الاستقلال  |
| 42    | الفرع الرابع: هيئات الولاية   |
| 43    | أولا : المجلس الشعبي الولائي  |
| 45    | ثانيا: تعيين والي وصلاحياته   |
| 47    | ثالثا: الرقابة على الولاية  |
| 52    | المطلب الثاني: التنظيم الإداري الولائي كوسيط للتنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيه |
| 52    | الفرع الأول: التنظيم الإداري الولائي كوسيط للتنمية المحلية                        |
| 52    | أولا: التنظيم الإداري الولائي بين المركزية واللامركزية ومكانة التنمية بينهما      |
| 54    | ثانيا: الإدارة الولائية أسلوب للتنظيم الإداري الولائي ودورها في التنمية المحلية   |
| 57    | ثالثا: دور الولاية في التنمية المحلية في الجزائر                                  |
| 58    | الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري الولائي والتنمية المحلية         |
| 58    | أولا: التنظيم الإداري المحلي فضاء مفتوح   |
| 59    | ثانيا: العوامل المؤثرة في التنظيم الإداري الولائي                                 |
| 96-61 | <b>الفصل الثاني: واقع تسيير المقاولاتية في الولاية الجزائرية</b>                  |
| 62    | المبحث الأول: قواعد المقاولاتية في الولاية الجزائرية                              |
| 62    | المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية الجزائرية                   |
| 62    | الفرع الأول: مراحل نشأة وتطور النشاط المقاولاتي في الولاية الجزائرية              |
| 62    | أولا: مراحل نشأة الإطار التشريعي والاختيارات الاقتصادية في مجال المقاولاتية       |
| 63    | ثانيا: تطور إنشاء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر                                  |
| 63    | الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة                            |
| 63    | أولا: توزيع مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة حسب حجمها                    |
| 64    | ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط                           |
| 64    | ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي                       |
| 64    | المطلب الثاني: المقاولاتية المؤسساتية في الجزائر                                  |

## فهرس المحتويات

|    |   |
|----|---|
| 64 | الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                     |
| 65 | أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                     |
| 65 | ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                    |
| 67 | الفرع الثاني: المؤسسات الناشئة  |
| 67 | أولاً: تعريف للمؤسسات الناشئة   |
| 68 | ثانياً: خصائص المؤسسات الناشئة  |
| 70 | الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة                     |
| 70 | أولاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                     |
| 71 | ثانياً: أهمية المؤسسات الناشئة  |
| 72 | الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة       |
| 72 | أولاً: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                       |
| 74 | ثانياً: المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة                                |
| 76 | المبحث الثاني: آليات وهيئات دعم المقاولاتية في الولاية الجزائرية            |
| 76 | المطلب الأول: الهيئات المباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية |
| 76 | الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI                          |
| 77 | أولاً: نشأة الوكالة   |
| 77 | ثانياً: مهام الوكالة  |
| 77 | ثالثاً: أهداف الوكالة   |
| 78 | رابعاً: طريقة عمل الوكالة   |
| 78 | الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM                     |
| 79 | أولاً: نشأة الوكالة   |
| 79 | ثانياً: مهام الوكالة  |
| 79 | ثالثاً: أهداف الوكالة   |
| 80 | رابعاً: أنواع التمويل التي تمنحها الوكالة                                   |
| 81 | الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE                 |

## فهرس المحتويات

|    |   |
|----|---|
| 81 | أولا: نشأت الوكالة  |
| 82 | ثانيا: مهام الوكالة   |
| 83 | الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ                                     |
| 83 | أولا: نشأت الوكالة  |
| 84 | ثانيا: مهام الوكالة   |
| 84 | ثانيا: دور الوكالة  |
| 85 | الفرع الخامس: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC                                  |
| 85 | أولا: نشأت الصندوق  |
| 85 | ثانيا: مهام الصندوق   |
| 86 | ثالثا: شروط الصندوق   |
| 86 | المطلب الثاني: الهيآت الغير مباشرة الداعمة لتنمية وترقية المقاولاتية في الولاية       |
| 86 | الفرع الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                               |
| 87 | أولا: نشأت صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                 |
| 87 | ثانيا: مهام الصندوق   |
| 88 | ثالثا: المؤسسات المؤهلة للإستفادة من الصندوق  |
| 89 | الفرع الثاني: الصندوق الوطني لضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة          |
| 89 | أولا: نشأت الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة             |
| 90 | ثانيا: المخاطر المغطاة من الصندوق   |
| 90 | المطلب الثالث: آليات تشجيع المقاولاتية في الولاية الجزائرية- دار المقاولاتية نموذجاً- |
| 91 | الفرع الأول: نشأة وتعريف دار المقاولاتية  |
| 92 | الفرع الثاني: مهام ووظائف دار المقاولاتية   |
| 92 | أولا: مهام دار المقاولاتية  |

## فهرس المحتويات

|         |   |
|---------|---|
| 92      | ثانيا: وظائف دار المقاولاتية  |
| 93      | الفرع الثالث: أهداف دار المقاولاتية والتنظيم إداري لها                            |
| 93      | أولا: أهداف دار المقاولاتية   |
| 94      | ثانيا: التنظيم الإداري لدار المقاولاتية   |
| 94      | الفرع الرابع: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة في دعم وترقية المقاولاتية |
| 100-98  | الخاتمة   |
| 109-102 | قائمة المصادر و المراجع   |
| 116-111 | فهرس المحتويات  |

# المخلص

## الملخص:

يعتبر موضوع المقاولاتية ودور الولاية في دعمها وترقيتها من أهم المواضيع الحديثة إذ ارتبط بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق تفعيل دار المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة المقاول وهذا نتيجة وجود فجوات في النسيج المقاولاتي، مما أدى إلى انتهاج آليات دعم الاستثمار في تفعيل المقاولاتية وتنمية هذه المؤسسات وذلك لمساعدتها في عدة مجالات منها التكوين، التمويل وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" من بين أهم الآليات المتخصصة في دعم وتنمية وإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استنادا إلى عدد المؤسسات المنشأة في إطارها منذ انطلاقتها سنة 1997.

انطلاقا من ذلك تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تجربة الوكالة في مجال المرافقة وإنشاء المشاريع وهذا بغية تحسين الخدمات التي تقدمها للنهوض بهذا القطاع مما يعود بالنفع على التنمية الوطنية في الولاية.

## Abstract:

The issue of entrepreneurship and the role of the state in supporting and promoting it is considered one of the most important modern topics, as it has been linked to the emergence of several problems and difficulties that hinder the activation of the entrepreneurship house and the establishment of small and medium enterprises by the contractor. This is the result of the presence of gaps in the entrepreneurship fabric, which led to the adoption of investment support mechanisms in activating entrepreneurship and developing these institutions. To assist them in several areas, including training and financing. The National Agency for Support and Employment of Youth (ANSEJ) is considered among the most important mechanisms specialized in supporting, developing, establishing and accompanying small and medium enterprises, based on the number of institutions established within its framework since its launch in 1997.

Based on that, this study aims to Highlighting the agency's experience in the field of accompaniment and project creation in order to improve the services it provides to advance this sector, which will benefit national development in the state.

تَعْرِيفٌ بِحَمْدِ اللَّهِ